

جامعة الحسن الثاني - عين الشق

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في العلوم السياسية.

الموضوع:

الانشقاقات ؛ نموذج الشقاق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

عن الاتحاد المغربي للشغل.

52 165

تحت إشراف: الدكتور حسن مرشيق .

إنجاز الطالب: حسن بلا .

لجنة المناقشة تتكون من :

- الدكتور حسن مرشيق رئيسا .
- الدكتور الحسن خراين عضوا .
- الدكتور محمد موقيت عضوا .
- الدكتور محمد الطونري عضوا .

السنة الجامعية 1999/98

مقدمة:

منذ 1960 إلى 1978 تأسست عشر نقابات وطنية ، منها ما انشق عن الاتحاد المغربي للشغل كالاتحاد العام للشغالين ، و منها ما تم عن طريق تأسيس الأطر التي كانت تعمل داخل الاتحاد المغربي للشغل لنقابات مستقلة . إلا أن ظهور الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يعتبر حدثا فريدا ، حيث اختلفت المركزية النقابية الجديدة في مسارها للتأسيس عن النقابات الأخرى ، من نواحي كثيرة.

- أولا : إن ظهور الكونفدرالية الديمقراطية كان نتيجة نزاع عرفه الاتحاد المغربي للشغل ، سواء داخل الجامعة الوطنية للتعليم ، أو الجامعة الوطنية للبريد ، أو كذلك داخل الاتحادات المحلية ، خاصة داخل الدار البيضاء والرباط، وقد عرف هذا النزاع امتدادا زمنيا مهما ، و ذلك منذ 1960 إلى نونبر 1978.

- ثانيا : إذا كانت النقابات التي تأسست منذ 1960 لم تؤثر إلا بشكل نسبي على قدرة الاتحاد المغربي التعبوية والتمثيلية ، فإن الكونفدرالية ستؤثر بشكل كبير على تواجد الاتحاد المغربي للشغل ، في قطاعات مهمة ، سواء في التعليم ، البريد ، الفوسفات ، ... وهذا ما يعطي للكونفدرالية أهمية ، حيث إنها استطاعت أن تكسر تفرد الاتحاد المغربي للشغل بتمثيلية العمال ، وهو ما ستؤكده فيما بعد انتخابات المندوبين بالمؤسسات الصناعية الخاصة وكذلك بالمؤسسات العمومية وأيضا انتخابات ممثلي العمال داخل البرلمان.

- ثالثا : إن تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نتج عنه ظهور نخبة نقابية جديدة ستزداد أهميتها مع مرور الزمن، هذه النخبة تميزت بصغر سنها مقارنة مع نخبة الاتحاد المغربي للشغل .

-رابعاً : تميز ظهور الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بكونه كان نتيجة فعل جماعي منظم لمجموعة من النقابيين داخل كل قطاع على حدة ، مما يوفر فرصة لدراسة فعل الأفراد وتعبئتهم لأجل تحقيق أهداف مشتركة في كل قطاع ، مثلاً مجموعة التزاع داخل البريد ، ومجموعة التزاع داخل التعليم ، ومجموعة التزاع داخل قطاع الطاقة. لكل هذه المميزات تعتبر دراسة تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إيجابية للباحثين ، خصوصاً وأن الدراسات التي تناولت الموضوع بالدرس تميزت بمحدودية المقاربة وعمومية التحليل.

فهناك دراسات حاولت أن تبرز تأسيس الكونفدرالية من خلال البحث عن إيديولوجية مناسبة للنقابة الجديدة ، وتحاول الرد على فكرة تقسيم الطبقة العاملة التي كانت تواجهها مجموعة عمر بن جلون أثناء التزاع ، حيث اعتبر مثلاً خالد عليوة أن المركزية الجديدة تعتبر امتداداً نوعياً للاتحاد المغربي للشغل.¹

كما أن بعض الباحثين الذين حاولوا دراسة تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل استعملوا مقاربات كلية Holiste ، همشت دور الأفراد في تأسيس الكونفدرالية، حيث يتم استعمال بعض المفاهيم يصعب معها إيجاد معطيات كمية ونوعية التي تمنح لهذه المفاهيم الإجرائية المطلوبة في التحليل.²

1 - أنظر خالد عليوة، الحركة التصحيحية النقابية بين المقتضيات التحليلية والخصوصيات، المشروع ، عدد 1.

2 - نجد مثلاً أن الأستاذ عبد اللطيف المانوني استعمل مفاهيم كلية مثل "الطبقة"، "الإمبريالية النقابية"، "التيار الفوضوي"... أنظر : الحركة العمالية بالمغرب صراعات وتحولات، عبد اللطيف المانوني - محمد عياد، دار توبقال 1992.

إن المقاربة التي أقترحها لن تستعمل بعض المفاهيم الكلية ، و إنما ستعتمد على منهجية فردانية تعطي للفاعلين أهمية في الفعل الجماعي ، فالانشقاق الذي نحاول دراسته نتج عن نزاع اجتماعي ابتداءً منذ 1960 ، ثم عرف مراحل متعددة ، ليفرز في آخر مراحلها تأسيس الكنفدرالية الديمقراطية للشغل سنة 1978 . و لفهم المسار الزمني الذي اتخذته النزاع ، فإني أقترح نظرية النزاع كمدخل نظري لتتبع مسلسل تأسيس الكنفدرالية الديمقراطية للشغل ، وبما أن النزاع الاجتماعي هو فعل وتفاعل ، كان لابد من استعمال نظرية الفعل الجماعي خاصة نموذج أولسن M. Olson الذي حاول أن يفسر كيفية نجاح الفعل الجماعي.

وسأحاول أن أدرس هذا الانشقاق عبر الدور الذي لعبه الأفراد في إنجاح الفعل الجماعي "الانشقاق" ، على اعتبار أن الفعل الجماعي ما هو إلا عملية إدماج لأفعال الأفراد .

وسيتم ذلك من خلال المقاربة النظرية التي أعرضها في النقاط التالية :

1- النزاع الاجتماعي.

2- الفعل الجماعي.

ثم بعد ذلك سأحاول الإحاطة بخطة البحث.

1- النزاع الاجتماعي :

النزاع الاجتماعي مواجهة بين فاعلين أو أكثر ، سواء كانوا أفراداً أو مجموعات ، بسبب المصالح المتعارضة، والنزاع يكون بذلك علاقة اجتماعية ينتجها الأفراد كطريقة للتفاعل، لذلك فإنه لا يمكن اعتبار النزاع نتيجة حتمية تاريخية أو أي نوع من الميكانيكية. النزاع الاجتماعي ما هو إلا خيار يقرره الأفراد لتحقيق هدف ما .

ويصنف كوزر L.A. Coser النزاع كالتالي : « إن النزاعات التي تولد على إثر كبت لمطالب محددة، وكذلك على إثر تقديرات المشاركين بها في الكسب... هي نزاعات واقعية بقدر ما تكون فيه وسائل للتوصل إلى نتيجة نوعية خاصة. وهي نزاعات من السهل ضبطها لأنها تكون مهيأة لحلول تقنية تقوم على تسويات يمكن لكل طرف أن يجد فيها دوافع جزئية للرضى : ارتفاع الأجور على سبيل المثال ويتوقف النزاع منذ أن يتم بلوغ الهدف أو تعطى له أجوبة مقبولة أخرى . أما النزاعات اللاواقعية فهي مستقلة نسبياً عن المادة التي تقوم عليها، فالتعبير عن الحاجة للتوتر أمر أساسي والعمل لا يكون وسيلة للحصول على نتيجة نوعية خاصة في مثل هذه الحالات، ولا تتم الموازنة بين الوسائل السلمية والوسائل العدوانية لأن البحث عن الرضى يتحقق بالضبط في الوسائل العدوانية وليس في النتيجة ».³

ونظرياً يمكن تقسيم مسلسل النزاع كعملية اجتماعية إلى ثلاثة مراحل :

³ - فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1998 بيروت، لبنان.

1- بداية النزاع : وهي المرحلة التي تتكون فيها الأسباب المادية والمعنوية لظهور النزاع ، ولا يعني هذا أن تواجد هذه الأسباب يؤدي إلى نشوب النزاع بشكل ميكانيكي ، ولكن احتمال ذلك يتقوى في انتظار تكون شروط الفعل الجماعي المؤدي إلى إعلان المواجهة ، ويميز كوزر L. A. coser بين أحاسيس العداة والنزاع ، فهذا الأخير علاقة اجتماعية تتطلب تفاعل Interaction ، أما أحاسيس العداة فيمكن أن تكون صادرة عن طرف واحد ولكن دون أن تكون هناك إرادة الدخول في النزاع.⁴

2- مجرى النزاع : وهي المرحلة التي يكون فيها النزاع مستمرا بشكل فعلي ، من خلال ظهور الفاعلين ، وتكون مجموعات النزاع وتحديد الأهداف والتعبئة لإنجاح الفعل الجماعي ، ويمكن أن يتخلل النزاع عنف ، كما تظهر محاولات لإنهائه ، أو تجميده مؤقتا عن طريق التفاوض بين الأطراف المتنازعة ، ومن خلال مجرى النزاع يظهر بشكل ملموس الأفراد المحركون له والذين يمكن أن نحصرهم في مجموعة صغيرة هي التي تقود الأتباع ، رغم أن هذه الأخيرة يمكن أن تتغير مع مراحل النزاع.⁵

3- نهاية النزاع : عادة ما ينتهي النزاع بانتصار طرف وهزيمة طرف آخر ، أو يتم الاتفاق على حل وسط بين الطرفين يتم من خلاله إدماج المصالح والأفراد ، كما يمكن أن ينتهي النزاع بشكل معين ليبدأ بشكل آخر .

⁴ - L.A. COSER, Les fonctions du conflit social, PUF, 1982, Page 27.

⁵ - كلما كانت مدة النزاع طويلة كلما ساعد ذلك على تغيير في تركيبة المجموعة الصغيرة التي تقود عملية النزاع وهذا ما سنلاحظه في دراسة مجموعة النزاع في الفصل الأول.

والتراع ، كما سنرى ، لا يدور حسب وثيرة واحدة ، ولكنه يعرف تفاعلا قويا أو ضعيفا ، حسب إرادة الفاعلين ، ثم حسب المحيط الاجتماعي والسياسي الذي يجري فيه التراع ، ولكن تبقى دائما إرادة الفاعلين هي الحاسمة في ارتفاع أو انخفاض وثيرة التراع .

2- الفعل الجماعي .

لكون التراع الاجتماعي ما هو إلا فعل ورد فعل جماعيين ، فإنه لابد من تحديد مفهوم الفعل الجماعي باعتباره مفهوم محوري في البحث ، فهو بناء اجتماعي ، و هو ليس ظاهرة طبيعية ولا نتيجة حركية اجتماعية متواصلة تجعل الأفراد يجتمعون ويتحدون ، كذلك الفعل الجماعي ليس نتيجة منطق محدد من قبل من طرف البنية ، ولا نتيجة حتمية تاريخية.⁶

وبما أن الفعل الجماعي ما هو إلا خيارات الفاعلين يمكن أن تتحقق أو لا تتحقق ، فإن التساؤل يطرح حول مسلسل التعبئة لإنجاح الفعل الجماعي .

فكيف يبنى الفعل الجماعي بما أنه بناء اجتماعي؟

يؤكد أولسن Mancur Olson بأن المصلحة ليست كافية لتجعل الأفراد ينخرطون في مسلسل التعبئة لتحقيق الفعل الجماعي ، إذ رغم وجود مصلحة ظاهرة يمكن أن تتحقق ووجود وعي بهذه المصلحة، فإن إمكانية نجاح التعبئة غير مضمون؛ مثلا في حالة الإضرابات العمالية ، إذا قامت ميكانزمات التعبئة على أساس التوعية والانخراط الطوعي في الإضراب ، فإن إمكانية نجاح الفعل الجماعي -الإضراب-

⁶ - Voir CROSIER (M), FRIENDBERG (E), L'acteur et le système : les contraintes de l'action collective, Seuil, 1977.

ستكون محدودة بما أن المطالب التي يمكن أن تتحقق سيستفيد منها جميع العمال سواء الذين انخرطوا في الإضراب وفقدوا أجرة أيام الإضراب ، أو الذين لم يشاركوا في الإضراب، حيث إن الكثير من العمال سيقرون عدم المشاركة في الإضراب ، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى عدم فعاليته ، ومن ثم إلى عدم تحقيق المصلحة التي كانت موضوعا للإضراب. وقد حدد أولسن ما أسماه بـ "تحفيزات خاصة" "Des incitations sélectives" التي تجعل الأفراد يتصرفون وفق مصلحة المجموعة التي تتعباً للحصول على الخير العام، بحيث أن هناك تمييزاً بين الذين يشاركون في الفعل الجماعي والذين لا يساهمون فيه، ذلك أن هذه المحفزات الخاصة يمكن أن تكون سلبية أو إيجابية... معاقبة الذين يرفضون تحمل جزء من التكاليف المحددة أو تشجيع من خلال مكافأة الذين يتصرفون في سبيل المصلحة المجموعة.⁷

إن التحفيزات الخاصة عند أولسن هي التي تدفع الأفراد للانخراط في الفعل الجماعي «سواء بالإكراه الممارس على أفراد المجموعة أو عن طريق الامتيازات الممنوحة للأفراد»⁸ مما يجعل الذي ينخرط في الفعل الجماعي يعرف أنه سيستفيد من ما يقدمه هذا الفعل من خيرات ، سواء تعلق الأمر بتوزيع المناصب الكثيرة التي يمكن أن يوفرها مثلاً تأسيس نقابة جديدة أو هيئة ما ، لأن المؤسسين والمشاركين في إنجاح هذا الفعل الجماعي ، تكون لهم الأسبقية في الاستفادة مما يمكن أن يحصل عليه المؤسسون، أما الذين لم يشاركوا فلا يستفيدون من ذلك⁹، وهذا ما يجعل النقابات

⁷ - OLSON (M), La logique de l'action collective, PUF, 1978, page 74.

⁸ - OLSON (M), Ibid., page 74.

⁹ - المحفزات المختارة يمكن أن تمارس حتى في إطار ديموقراطي.

تعمل على خلق أنشطة موازية وتقدم خدمات اجتماعية للمنخرطين فيها بينما تمنعها عن الذين لا ينتمون إليها، كما تلجأ بعض النقابات إلى الضغط من أجل الحصول على مبدأ إجبارية الانخراط النقابي وذلك لإكراه العمال على العمل داخل النقابات، وتقوم تارة أخرى بمقاطعة العمال غير المنخرطين وتمنعهم من العمل داخل بعض القطاعات كقطاع الموانئ بالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال .

وميز أولسن بين المجموعات الصغيرة والمجموعات الكبيرة بالنظر إلى أثر التحفيز الخاصة ، وأكد أنه كلما كانت المجموعة صغيرة إلا وساهم ذلك في ممارسة ضغط اجتماعي ونفسي على أعضائها، وذلك لأن حجمها الصغير يسمح بقيام علاقات بين الأفراد المكونين للمجموعة¹⁰ ، أما في المجموعات الكبيرة فإن التحفيز ذات الطابع النفسي لا يمكن أن تمارس إلا إذا كانت المجموعة الكبيرة مقسمة إلى مجموعات صغيرة أي أن المجموعة الكبيرة مشكلة على أساس فيدرالي¹¹ ، وبدايات النقابات العمالية كانت مرتبطة أساسا بتكون وحدات صغيرة مستقلة عن بعضها البعض ، ثم توحدت فيما بينها لتشكل وحدات كبرى منسجمة.

هذا ، وبما أن النزاع الذي أحاول دراسته جرى داخل منظمة نقابية « فلتحليل المنظمات لا بد من التمييز بين البنية الشكلية والبنية غير الشكلية، الأولى تتطابق مع القسم الرسمي والرموز للبنية، والثانية تحيل لممارسات الفعل والتفاعل والعلاقات غير

¹⁰ - OLSON (M), Op. Cit., page 84.

¹¹ - OLSON (M), Op. Cit., page 84.

المنتظرة رسمياً... والخفية ، التي يمكن تسميتها بالحقيقة الثانية الموازية في مواجهة الأولى».¹²

فالمنظمة السياسية أو الاجتماعية ما هي إلا ترجمة لفعل الأفراد الفاعلين والمجموعات الصغيرة، لذلك فإن كروزيه وفرندبرغ (M) Crosier, (E) Friendberg ينظران إلى المنظمات من خلال استراتيجيات الفاعلين الأعضاء في المنظمة وبالتالي يتم دراسة المنظمات على أنها أنظمة لفعل الأفراد والمجموعات وتحليل شروط تطور الفعل المنظم وإكراهاته¹³، لذلك فإن البحث ركز كثيراً على الدور الذي لعبه الطرفان المتنازعان من خلال مجموعتي النزاع : مجموعة المحجوب بن الصديق ومجموعة عمر بن جلون، حيث أن الفاعلين المكونين لهاتين المجموعتين كانوا المحركين الأساسيين للنزاع، وما البنيات الشكلية التي هي النقابة إلا إطار قانوني وإطار للتعبئة داخل النزاع حيث أن الأفراد يخترقون مراراً هذه البنيات الشكلية للدخول في علاقة نزاع بين المجموعتين المتنافستين. لذلك سأحاول تبني مقاربة تعطي للأفراد أهمية في النزاع على اعتبار أنه عملية اجتماعية متكونة من فعل الأفراد أي إرادة للدخول في النزاع لتحقيق أهداف ما، وهذا ما سنحاول أن نراه من خلال البحث.

¹²- FRIENDBERG (E), Les quatre dimensions de l'action organisés, revue française de sociologie, N° 18, 1992, page 533.

¹³- CROSIER (M), FRIENDBERG (E), Op. Cit., page 95.

3- خطة البحث.

بالنسبة للمقاربة النظرية ، فقد وضحت سابقا أن كلا من نظرية التراع ونظرية الفعل الجماعي هما اللتان ستؤطران البحث في شكل مونوغرافيا سأحاول من خلالها ما أمكن إعادة تركيب التراع الذي أدى إلى ظهور الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

أما على المستوى العملي للبحث فقد حاولت تجنب البحث المكتبي الذي رغم أهميته فإنه محدود خصوصا عندما نكون مشغولين داخل حقل علم السياسة، وبالنظر إلى استعمال نظريات علم الاجتماع فقد كان ضروريا أن أعتمد على الوثائق الداخلية لمجموعي التراع خاصة مجموعة عمر بن جلون ، فاستعنت بدراسة المنشورات التي كانت تصدر عن الجامعة الوطنية للبريد كالمنشور الداخلي المعروف ب : صوت البريدي، و كذلك البيانات التي كانت غالبا ما تصدرها النقابات في شكل وثائق منفردة غير منشورة ، أو على شكل كراسات ، وبعض الوثائق الأخرى كانت مكتوبة بخط اليد كالتقارير الداخلية، وأيضا بعض التوجيهات التي كان يصدرها بعض الفاعلين وهي غير معنونة ولا موقعة ولا مؤرخة.

كما تم الاعتماد على الوثائق الرسمية المقدمة للمؤتمرات كالتقارير المذهبية والكلمات التوجيهية ، التي كانت تفيد البحث، ناهيك عن القوانين الأساسية للنقابات القطاعية بصفتها أداة للتراع، كما حاولت الاعتماد على الجرائد المعبرة عن رأي مجموعتي التراع وذلك بشكل محدود بعدما اصطدمت بتماطل بعض المسؤولين النقابيين في السماح لي بالاطلاع على تلك الجرائد التي لا تحفى أهميتها خاصة

"الطليلة" لسان حال الاتحاد المغربي للشغل، و "المحرر" التي كانت تعبر عن رأي مجموعة عمر بن جلون.

ورغم هذا فإن المعلومات التي كنت أحتاجها لم تكن كافية لإغناء مونوغرافيا البحث ، وهذا ما جعلني أعتمد على المقابلة كوسيلة لجمع المعلومات وكذلك لمحاولة فهم بعض محطات النزاع الغامضة، إلا أن هذه المقابلات لم ترق إلى المستوى المطلوب وذلك راجع إلى تخرب الكثير من الفاعلين الذين وعدوني بإجراء مقابلات ثم تراجعوا عن ذلك دون تبرير، وبعد التقصي والبحث وجدت أن الذين رفضوا المقابلات كانوا أثناء النزاع إما داخل مجموعة عمر بن جلون وانتقلوا بعد مدة إلى مجموعة المحجوب بن الصديق أو العكس وهذا ما لا يستطيعون تفسيره طبعا.

كما أن بعض النقابات تفتقد إلى أرشيف للمعلومات والوثائق حتى البسيطة منها ، حيث لم أجد بعض وثائق المؤتمرات العادية ، في حين رفض البعض تقديم المعلومات ، واعتبر ذلك عرفا نقابيا عاديا، كما كان الإرتياب والشك هما العنصران اللذان أقابلتهما دائما عندما أتصل بالأجهزة النقابية ، رغم الجهود التي قام بها بعض النقابيين الذين ساعدوني كثيرا.

وقد قمت ببعض المقابلات مع مجموعة من الفاعلين نذكر منهم :

- أحمد الضمضومي الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم منذ 1966 .

- أحمد صبري الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم منذ 1973 .

- الخمسي عبد السلام أمين المال بالجامعة الوطنية للبريد.

- لحسن حزب الله عضو اللجنة الإدارية للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد.

- محمد الجازولي عضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للماء والكهرباء .

- أحمد السهيلي عضو المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم .

ثم مقابلات أخرى مع مجموعة من المناضلين الذين طلبوا مني عدم ذكر أسمائهم ، و قد أفادوني كثيرا في فهم بعض الأحداث والأمور التي جرت أثناء النزاع و في فهم بعض ميكرزمات العمل النقابي التي لازالت مستمرة إلى الآن .
كما أني كنت أستغل التقائي ببعض النقابيين داخل مقرات النقابات لإجراء اتصال مباشر مع بعض الفاعلين الذين لن أتمكن من مقابلتهم مستقبلا نظرا لمشاغلتهم أو لرفضهم ذلك، فأقوم بجمع بعض المعلومات ، التي رغم محدوديتها فإنها كانت مهمة.

ومن جهة أخرى يعتبر موضوع البحث الميداني في المجال النقابي مهما وصعبا :
مهما حيث إن الميدان النقابي يشهد حركية متواصلة وتفاعلا مستمرا وهذا ما يجب أن يسترعي اهتمام الباحثين، إلا أن الواقع يشهد عكس ذلك ، فهناك عدم اهتمام بهذا المجال و الدراسات التي عاجلت الموضوع لم تعط للفرد أهمية بل إنها تنظر إلى العمال والنشيطين النقابيين كوحدة منسجمة ولا تحاول الاقتراب من الفرد وتفاعله مع محيطه ولا تحاول أن تفهم كيف يتحرك هذا الفرد ، كيف ينتظم داخل النقابات والمجموعات، كيف يتم تأسيس الفعل النقابي أو الاحتجاجي كالإضراب مثلا.

كل هذا جعل البحث في الميدان النقابي يعيش في مساحات عذراء تحتاج إلى مزيد من الدراسة و البحث .

إن صعوبة البحث في الميدان النقابي مرتبطة كذلك بعدم وجود دراسات تمهد الطريق أمام الباحثين المبتدئين، كما أن النقابات تعاني من ضعف التوثيق والأرشفة وهذا ما يعرقل عمل البحث .

هذه إذن الطريقة التي حاولت الاعتماد عليها لدراسة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حيث أنه منذ الإرهاصات الأولى للتراع سنة 1960 ثم مع اندلاع التراع بشكل ملموس في 1961 تبين أن هناك مجموعتين متنازعتين، مجموعة عمر بن جلون و مجموعة المحجوب بن الصديق ، واستمر التراع إلى نونبر 1978 بتأسيس المركزية الجديدة ، ورغم أن نقابات متعددة تأسست منذ 1960 ، فإن مجموعة عمر بن جلون لم تقم بتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلا سنة 1978 .

لماذا إذن تأخر تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى نونبر 1978 ؟

وهل لهذا التأخير علاقة بتوفر شروط الفعل الجماعي ؟

سنحاول الإجابة عن هذين السؤالين من خلال ثلاثة حالات للتراع داخل

الاتحاد المغربي للشغل :

التراع داخل قطاع البريد حيث نجح الفعل الجماعي وتأسست نقابة قطاعية ، ثم التراع في قطاع التعليم حيث استطاعت مجموعة عمر بن جلون أن تؤسس نقابة مستقلة ، ثم في قطاع الطاقة حيث فشل الفعل الجماعي والمتمثل في عدم استمرار النقابة الوطنية للماء والكهرباء ، وسيتم ذلك من خلال تقسيم البحث إلى فصلين ، نخصص الفصل الأول لدراسة المكونات الأولية للتراع ثم نركز في الفصل الثاني على حركية التراع .

الفصل الأول : المكونات الأولية للنزاع

إن النزاع كما تم تحديد مفهومه في المقدمة يتطلب مكونات أولية لكي يندلع ،
فلا يمكن أن يكون النزاع دون وجود أطراف تدخّل في علاقته ، ولا يمكن أن تتم
هذه العلاقة إلا بوجود عنصرين على الأقل ، وعادة ما يقوم طرف ما بدور الهجوم ،
ويقوم الطرف الثاني بالدفاع - مثلاً عن مصالح محددة - هكذا ، فإن تواجد فاعلين
ضروري لاندلاع النزاع .

وباعتبار النزاع مواجهة بين طرفين فلا يمكن أن يندلع إلا بأسباب محددة ،
يعتبرها الفاعلون هي التي جعلتهم يدخلون في هذه العلاقة ، وكما سنرى فإن هذه
الأسباب يمكن أن تتنوع حسب الفاعلين والمجموعات من الأسباب السياسية إلى
الدوافع الفردية و المصالح المادية ، كلها يمكن أن تؤدي إلى اندلاع النزاع .
وعلى اعتبار أن النزاع فعل ورد فعل ، فإن له رهانات مرتبطة بالمجموعات
المتنازعة ، ولا يمكن أن نفهم النزاع دون فهم أهمية هذه الرهانات وربطها بشروط
نجاح الفعل الجماعي .

لهذا فإنني قسمت الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث توضح المكونات الأولية

السابقة للنزاع ، و ذلك كالتالي :

المبحث الأول : الدوافع و الأسباب .

المبحث الثاني : الفاعلون .

المبحث الثالث : رهانات النزاع .

المبحث الأول: الدوافع والأسباب.

من خلال المقابلات التي أجريتها مع بعض الفاعلين في النزاع أو الذين عاصروه ، اتضح لي أنه عادة ما يتم التمييز بين دوافع فردية وهي أساسا إما مصالح مادية أو رغبات فردية في الوصول إلى مراكز السلطة داخل النقابة ، وأسباب سياسية ، وهي مرتبطة بعلاقة الحزب بالنقابة أو بالتصور العام لدور النقابة في الصراع السياسي . إن الأسباب التي تؤدي إلى ظهور النزاع لا يمكن حصرها داخل سبب واحد ، بل هناك أسباب متعددة تساهم في تكوين العلاقة السببية ، وقد أشار جوليان فروند إلى ذلك التعدد واعتبر أن النزاع يندلع عادة من خلال كتلة من الأسباب ، وهو ما يستدعي استعمال آليات الانتقاء بين هذه الأسباب ، وبالتالي اختيار الرئيسية منها و الثانوية.¹⁴

وبما أن النزاع هو تفاعل بين الفاعلين ، فإنه لا بد من البحث عن الدوافع الفردية التي تجعل الفاعلين يتعبؤون من أجل مواجهة الطرف الآخر . من أجل ذلك ، حاولت الكشف عن هذه الدوافع التي جعلت مجموعة من الفاعلين ينتقلون بين المجموعتين المتنازعتين ، وقد أكد جوليان فروند أنه عندما نكون بصدد فعل جماعي ، فمن المحتمل أن تكون أهداف المساهمين في النزاع تختلف عن تلك التي تعود إلى متخذي قرار هذا النزاع ، كما يمكن للفاعل أن يغير من مشروعه

¹⁴ - Voir FREUND (J) , La sociologie du conflit, la politique éclatée, PUF, 1983, ed.1, page : 124-125.

بالنظر إلى النتائج الأولى للتزاع أو بالنظر إلى التكاليف المرتفعة التي يمكن أن يقدمها.¹⁵

فالدوافع الفردية للفاعلين حاضرة رغم ما يمكن أن يحيط بها من عمليات إخفاء ولكن يمكن مع تطور التزاع أن تظهر مؤشرات على وجودها، لذلك فإن محاولة تفسير اندلاع التزاع بعامل واحد¹⁶ يعتبر غير كافي ويمكن أن يعوق تقدم البحث. هكذا فإن الاختصار على توضيح الأسباب السياسية للتزاع لن يكون كافيا لفهمه ، لذلك فإن المطلب الثاني المتعلق بالبنية الاجتماعية سيوسع دائرة الأسباب ، ثم في الأخير سيوضح المطلب الثالث دور المصالح الكامنة كدوافع فردية للفعل الجماعي .

المطلب الأول: الأسباب السياسية.

منذ المؤتمر التأسيسي المنعقد في 20 مارس 1955 للاتحاد المغربي للشغل ظهر تنافس بين كل من المحجوب بن الصديق والطيب بن بوعزة على منصب الكاتب العلم للنقابة الجديدة¹⁷ ، واستمر التوتر بين الكاتب العام المحجوب بن الصديق ومساعده

¹⁵ - FREUND (J) , Ibid., Page 128.

¹⁶ - يركز الكثير من الباحثين على أن أساس الخلاف في النزاع الذي نحاول دراسته هو سياسي كذلك، جل المخبرين الذين قابلتهم يفسرون ظهور النزاع عن طريق السبب السياسي. أما الدوافع الفردية والمصالح الفردية هي دائما التي تحرك الخصم على اعتبار أن ذلك سلبي وهذا ما كان يردده أعضاء مجموعة عمر بن جلون وكذلك مجموعة المحجوب كما أن الكثير من البيانات والمنشورات تذهب في نفس الاتجاه.

¹⁷ - أشارت الكثير من الشهادات إلى أن المؤتمر التأسيسي للاتحاد المغربي للشغل انتخب الطيب بن بوعزة كاتبا عاما للنقابة إلا أن ضغوطات مورست من طرف بعض الفاعلين على الطيب بن بوعزة

الطيب بن بوعزة، ويمكن القول أن بداية تأسيس النقابة كان نزاعيا ، إلا أن الظهور الرسمي للتراع كان مع إضراب الموظفين الذي أعلنت عنه الجامعة الوطنية للموظفين ليوم 19 يونيو 1961 ، غير أن مفاوضات تمت بين ممثلين عن الاتحاد المغربي للشغل والحكومة أسفرت عن بيان مشترك أذيع يوم 17 يونيو ، ألغى الإضراب بعد حصوله على مجموعة من المطالب¹⁸. إن إلغاء هذا الإضراب شكل نقطة بداية الانتقادات العلنية لقيادة الاتحاد المغربي للشغل ، والتي ظهرت بالجامعة الوطنية للبريد معقل مجموعة عمر بن جلون التي رفضت هذا الاتفاق. وعقدت الجامعة مؤتمرها في 7 و8 أكتوبر 1961 وتم الإعلان عن إضراب في قطاع البريد ليوم 20 دجنبر 1961 والذي استمر لمدة يومين ونصف ، رغم معارضة قيادة الاتحاد المغربي للشغل .

ومنذ هذا الإضراب بدأ الاستقطاب المزدوج للاتباع يظهر بين المجموعتين مجموعة المحجوب بن الصديق ومجموعة عمر بن جلون ويعتبر الكثير من الفاعلين أن بداية التراع بشكل ملموس بدأ مع إضراب دجنبر 1961 وحتى الأدبيات النقابية تؤكد نفس الشيء .

كما أن اندلاع التراع في ذلك الوقت لا يمكن فهمه دون الرجوع إلى المحيط السياسي والاجتماعي ثم لابد من فهم الرهانات التي أطرت الفاعلين، فمنذ سقوط حكومة عبد الله إبراهيم، انتقل حزب الاتحاد الوطني بشكل رسمي إلى المعارضة وكان

للتنازل عن منصبه لصالح المحجوب بن الصديق ومنذ ذلك التاريخ ظهر عدم التفاهم والاتفاق بين المسؤولين النقابيين داخل الاتحاد المغربي للشغل، انظر كتاب الطيب بن بوعزة ميلاد الحركة النقابية الحرة، شهادة الفقيه البصري المنشورة في الاتحاد الاشتراكي عدد 9 يناير 1998.

¹⁸ - بيان مشترك بين محمد بن عبد الرزاق واكديرة وزير الداخلية يعلن عن تأجيل إضراب الموظفين وذلك في يوم 19 يونيو 1961.

الحزب الجديد عبارة عن تجمع من الأطر السياسية في الحركة الوطنية وبعض عناصر جيش التحرير¹⁹ ولم يكن الحزب يتوفر على القدرات التعبوية التي تمكنه من الدخول في صراع مع السلطة السياسية لذلك حاول الرهان على الاتحاد المغربي للشغل كمنظمة جماهيرية.²⁰

وكانت مجموعة عمر بن جلون ترى أن النقابة يجب أن تشكل مقدمة للحزب في مواجهة الحكم، والعمال هم القوة التي يمكن أن تحرك الصراع بشكل ملموس مع الحكم، وكان عمر بن جلون يرى أن ستة أشهر من الإضراب المتواصل ستؤدي إلى شل الحكم وترغمه على قبول مطالب المعارضة.²¹

أما المحجوب بن الصديق فإنه يرى أن العامل هو الخاسر الأول والأخير في هذه المغامرات وأن النقابة يجب أن تتمتع باستقلاليتها عن الأحزاب السياسية، هكذا، وفي المؤتمر الثاني للاتحاد المغربي للشغل أكد المحجوب في خطابه التوجيهي للمؤتمر أن نهاية النقابة هي عندما تتحول إلى ملحقة لحركة سياسية.²²

وأكد المحجوب على نفس الأفكار في المؤتمر الوطني الثالث أيام 4، 5، و6 يناير 1963 يقول: « وحدة العمل مع كل القوى الوطنية التي تهدف إلى تحقيق الأهداف

19 - أحد القريبين من المحجوب بن الصديق قال أن هذا الأخير عندما بدأ التفكير في تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كان التصور الغالب أنه حزب الأطر فقط ولم يكن هدف التأسيس تأسيس حزب جماهيري.

20 - كان الاتحاد المغربي للشغل يتوفر على 26 فيدرالية وطنية و 47 اتحاد محلي.

21 - WATERBURY (J), Le commandeur des croyants la monarchie et son élite, édition 1, Paris 1975, PUF, Page 256.

22 - أنظر الخطاب التوجيهي للمؤتمر الوطني الثاني للاتحاد المغربي للشغل بدون مرجع ولا تاريخ إصدار.

الوطنية هذا في استقلال تام عضوي وإيديولوجي عن كل تنظيم سياسي أو حكومي».²³

لذلك كان الرهان بين الفاعلين يتمثل في السيطرة على الاتحاد المغربي للشغل، ويمكن أن نسجل مؤشرات كثيرة على وجود هذا الرهان خصوصا بمناسبة المؤتمرات العامة سواء الاتحاد المغربي للشغل أو مؤتمرات النقابات القطاعية، فمنذ يناير 1962 انتقدت مجموعة المحجوب تشكيل خلايا عمالية تراقبها مجموعة عمر بن جلون وطالبت مجموعة المحجوب بمعاينة الذين يهددون الاستقلال النقابي، وتم الاتفاق بين المجموعتين على وقف عمليات الاختراق ، كما تم اقتسام الكتابات الإقليمية للاتحاد الوطني بين المجموعتين إلى أن يتم عقد مؤتمر للحزب.²⁴

وفي ماي 1962 انعقد المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حيث استطاعت مجموعة المحجوب أن تسيطر على نصف المؤتمرين وبالتالي تراقب التقرير الإيديولوجي الذي قدم من طرف عبد الله إبراهيم في حين استبعد التقرير الذي أعده المهدي بن بركة. و خلال المؤتمر برزت إشكالية الاتحاد المغربي للشغل من جديد ، حيث كان المهدي بن بركة يحاول أن يعطي مدلولاً ملموساً لتصور عمر بن جلون بخصوص اعتبار النقابة منظمة جماهيرية تابعة للحزب.²⁵

23 - المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد المغربي للشغل 4-5-6 من سنة 1963 بدون مرجع ولا تاريخ إصدار.

24 - نشرة داخلية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية تحت عنوان : قرارات 30 يوليوز 1972، منشور نشره جناح عبد الرحيم بوعبيد.

25 - أحد المؤتمرين أكد أن المهدي بن بركة قال : « النقابة ما شي تاع شي واحد» وهذا ما يمثل الحدة التي وصلت إليها العلاقة بين الفاعلين داخل المؤتمر.

إن الخلاف السياسي حول دور النقابة في الصراع السياسي الذي عرفه المغرب بعد الاستقلال مهم ولكن غير كافٍ لفهم اندلاع النزاع وتطوره ، إذ أن هناك عنصراً وعوامل أخرى تؤدي إلى ظهور النزاع وهي التي يمكن أن تفسر لنا التفاعل داخل النزاع .

المطلب الثاني: البنية الاجتماعية.

يحدد ردكليف برون (Radcliffe Brown) البنية الاجتماعية في « الشبكة المعقدة للعلاقات الاجتماعية الموجودة واقعياً والتي تربط الكائنات الإنسانية الفردية في محيط طبيعي ما ».²⁶ وعادة ما يقصد بالبنية الاجتماعية طريقة التنظيم الاجتماعي لمجموعة ما والعلاقات القائمة بين الأفراد داخل هذه المجموعة.

وعلى اعتبار الاتحاد المغربي للشغل بنية اجتماعية لها قانون أساسي ينظم العلاقات بين الأفراد، و مركزية نقابية مشكلة من مجموعة من النقابات القطاعية تتجاوز 26 فيدرالية، فلا بد إذن من تحديد العلاقة بين هذه الفدراليات مع المركز ، أي الاتحاد المغربي للشغل .

لقد كانت العلاقات بين القيادة المركزية وبعض النقابات متوترة بشكل كبير خصوصاً وأن الاستقطاب داخل الاتحاد المغربي للشغل كان يظهر على أساس تكتلات غير ظاهرة ولكن محسوسة داخل أجهزة النقابة ، فمنذ تأسيس الاتحاد الوطني للقوات

²⁶ - Dictionnaire de la sociologie, 1993 référence Larousse, Paris, page 220.

الشعبية ، وعقب تأسيس لجنة اليقظة²⁷ ظهرت مؤشرات كثيرة تدل على أن البنية الاجتماعية للمركزية تعيش أزمة وهذا راجع إلى كون مجموعات الاستقطاب بدأت تتكون وتتعرز عن طريق "حرب المواقع"²⁸ من خلال التنافس بين الفاعلين في وضع وتنصيب الجامعات والمكاتب التي تكن الولاء لهذه المجموعة أو تلك ، وعلى هذا الأساس سيطرت مجموعة المحجوب بن الصديق على جل أجهزة الاتحاد المغربي للشغل وزاد من هذه الوضعية أن المؤتمرات كانت تتم إما على قاعدة مفاوضات بين المجموعات واقتسام المناصب حسب ميزان القوى والموارد التي يتوفر عليها كل فاعل ، وإما عن طريق تنصيب المكاتب وتهميش المجموعات الأخرى.²⁹

ولتوضيح العلاقة بين أجهزة الاتحاد المغربي للشغل لا بد من التطرق إلى العلاقة المتوترة بين قيادة الاتحاد المغربي للشغل ومجموعة عمر بن جلون التي استطاعت أن تراقب الجامعة الوطنية للبريد، فمنذ مؤتمر أكتوبر 1961 والذي عقدته هذه الجامعة برزت عناصر التوتر في العلاقة بين مجموعة المحجوب ومجموعة عمر بن جلون من خلال رفض المحجوب للمؤتمرين ورفض تزييتهم، ولخصت نشرة "صوت البريد" هذه الأزمة بكون الإشكال الواقع بين المجموعتين كان يتمحور حول :

« أ - تعيين أو انتخاب أعضاء اللجنة الإدارية.

27 - لجنة اليقظة تأسست برئاسة محمد هاشم أمين صندوق الاتحاد المغربي للشغل في 1958 لمعالجة المشاكل الداخلية للاتحاد، استطاع محمد هاشم أمين أن يعمل داخل هذه اللجنة ويهيئ لتأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

28 - "حرب المواقع" لفظة يستعملها النقابيون للدلالة على عملية الاستيلاء على المكاتب والمواقع النقابية لصالح مجموعة ما.

29 - أنظر ما كتبه الطيب بن بوعزة ليبرر تخليه عن العمل داخل الاتحاد المغربي للشغل في : ميلاد الحركة النقابية العمالية الحرة بالمغرب، ترجمة عبد الله رشد، مطبعة دار النشر المغربية 1992.

ب - حق التصويت مسموح أو غير مسموح به للعناصر التي لم تنتخب من طرف تجمعات القاعدة.

ج - تدخل أو عدم تدخل الكاتب العام للمركزية حول المسائل المتعلقة بالتنظيم الداخلي للجامعة خاصة انتخاب الهيئات المسؤولة للجامعة³⁰.

وانتهى هذا المؤتمر باتفاق بين المجموعتين سمح بإدخال ثلاثة عناصر موالية لمجموعة المحجوب إلى اللجنة الإدارية.

وإذا كانت مجموعة عمر بن جلون استطاعت السيطرة على نقابة قطاع البريد، فإن طموحها سيقف عند هذا الحد حيث لم تستطع التسرب إلى أجهزة الاتحاد المغربي للشغل بعد أن حوصرت، ففي المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد المغربي للشغل قامت مجموعة المحجوب بإقصاء مندوبي الجامعة الوطنية للبريد الثمانية³¹ بدعوى أن عملية انتخاب المندوبين لم تكن شرعية.

و حول ما جرى بهذا المؤتمر ، برر أحد قيادي الاتحاد المغربي للشغل عملية الإقصاء بأن هناك معلومات وصلت إلى منظمي المؤتمر حول تواجد سيناريو للاستيلاء على المؤتمر يتمثل في حضور السياسيين الذين سيلتحقون بالمؤتمر أولاً ثم ستلتحق مجموعة أخرى متكونة من نقابيين بمجموعة عمر بن جلون هي التي ستقوم بالخطوات الملموسة للاستيلاء على المؤتمر وبالتالي الاتحاد المغربي للشغل ، فاضطر المنظمون إلى

³⁰ - La voix du postier septembre 1965, Bulletin intérieur de la fédération nationale du personnel des P.T.T, édition spéciale, page 7.

³¹ - المندوبون الذين منعوا من الحضور أذكر منهم خمسة أفراد الذين استطعت الحصول على أسمائهم : عمر بن جلون، وصفي بوشعيب، الطيبعي الفيلالي إدريس، محمد نصوح، حزب الله لحسن.

منع مجموعة عمر بن جلون من الحضور في المؤتمر وكذلك التحفظ على عمر بن جلون إلى انتهاء المؤتمر.³²

وفي 10 يناير 1963 ، تم الإعلان عن طرد قيادة الجامعة الوطنية للبريد، وفي 12 يناير تم الإعلان عن حل الجامعة الوطنية للبريد وتعيين لجنة مؤقتة للتنظيم والتسيير وهي مكونة من العناصر الموالية لمجموعة المحجوب بن الصديق في البريد.³³

المطلب الثالث: المصالح الكامنة كدوافع فردية.

المصالح الكامنة هي المصالح التي تكون مخفية وغير معلنة خاصة داخل المجموعات، ونحيل هنا إلى المقترحات التي قدمها درندوف حيث اعتبر أن المنظمات التي تسير على أساس السلطة *autorité* لا بد من تواجد مصالح كامنة داخلها ، ومتعارضة بين الذين يملكون مناصب أو مواقع الهيمنة وهم القادة وآخرين لا يملكون هذه المناصب ، وتصبح هذه المواقع القيادية مصالح يتم التنازع عليها ، فالقادة الذين يهيمنون يريدون الحفاظ على البنية الاجتماعية التي توفر لهم السلطة ، في حين أن الطرف الآخر يريد تغيير هذه البنية لأنه يطمح للترقية والوصول إلى مواقع السلطة.³⁴

32 - أشار عمر بن جلون في رسالة مفتوحة إلى المحجوب بن الصديق إلى ما تعرض له من اعتقال داخل مقر الاتحاد المغربي للشغل عند محاولته الدخول إلى مقر الاتحاد بشارع الجيش الملكي، أنظر المرجع الذي سبق ذكره.

33 - الطليعة، عدد 1963/1/21.

34 - DAHRENDORF (R), Les classes et conflit de classes dans la société industrielle, Paris, la Haye Monton, 1972, Page 176 et 177.

وغالبا ما يؤدي بقاء القادة مدة طويلة في مراكز قيادية إلى ظهور مظاهر عدم الرضا لدى العناصر الطموحة مما ينتج دوافع فردانية تولد إرادة الدخول في علاقة التراع، ففي قطاع التعليم أشار أحد المناضلين في قاعدة الجامعة الوطنية للتعليم إلى تواجد نفس القادة في أجهزة النقابة ثم في المجلس الإداري للتعاضدية وكذلك في الجمعيات الأخرى الموازية واللجان الثنائية وهذا التركيز للمناصب لا يسمح بإدماج أكبر عدد من الفاعلين مما يجعل فرص تلبية رغبات الأفراد غير موجودة في المنظمة ، خصوصا إذا كانت معايير الارتقاء في أجهزة النقابة تقوم على أسس خارجة عن إرادة الأفراد كتبرير بقاء عنصر في منصبه بأنه رمز تاريخي أو أنه أحد مؤسسي النقابة، هذا ما يجعل العناصر التي لا تتوفر على هذه الميزات تبحث عن بدائل يمكن أن تلي رغباتها.

وقد أشار "فليب برو" أن التنظيمات الجماهيرية لكي تحافظ على ولاء أعضائها فإنها تقوم « برسم سلسلة واسعة جدا من المسؤوليات ، المتسلسلة ببراعة وفق سلم أهمية متزايدة أمين صندوق، أمين مساعد، أمين عام، رئيس... على المستوى المحلي ثم على مستوى المنطقة والمحافظة وأخيرا على المستوى الوطني.»³⁵ وهذه المناصب والمسؤوليات تساهم في إدماج الفاعلين الأفراد الذين يمكن أن يهددوا بنية التنظيم، أما إذا تم تقليص عدد الأجهزة والمناصب والمسؤوليات فإنه طبيعي أن تبحث الأفراد عن بنيات جديدة تكون أكثر ربحا وتفهما لرغبات الأفراد من البنية القديمة.

35 - فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، الطبعة الأولى 1998، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت لبنان، صفحة 267.

و من خلال مقارنة الوضعية التنظيمية لبعض الفاعلين داخل إحدى النقابات التي شهدت النزاع ، لاحظت أن العناصر التي تنتقل إلى المجموعة المنافسة لمجموعتها الأصلية تحصل على مواقع تنظيمية أفضل من مواقعها الأولى الأصلية ، بحيث إنه مثلاً أصبح الفاعلان رقم 2 و 3 في التراتبية التنظيمية - لإحدى النقابات التي عرفت النزاع - يحتلان المرتبة الأولى و الثانية في النقابة الأخرى المنافسة ، ناهيك عن تحمل كل من الفاعلين لمهام قيادية على الصعيد المحلي و الوطني .

غير أنه لا يمكن القول أن النزاع اندلع على أساس سياسي إيديولوجي فقط ، ولكن هناك مصالح ودوافع فردية ساهمت في تشكيل كتلة من الأسباب و الدوافع التي جعلت الأفراد تدخل في علاقة النزاع هاته ، وهذا ما سنلاحظه في دراسة الفصل الثاني .

المبحث الثاني: الفاعلون.

طبقا للمنهج الذي حددناه في المقدمة فإن الفاعلين لن يكونوا إلا أفرادا فأي مجموعة ما أو منظمة اجتماعية أو سياسية ما هي في الأول والأخير إلا انعكاسا لمصلح ومجهودات الأفراد، فرغم أننا نسمع مرارا على أن منظمة ما اتخذت قرارا معيناً فإنه من خلال تعميق البحث في مسلسل صياغة هذا القرار، سنجد أن هناك فئة قليلة من الفاعلين أو فاعلا واحدا هو الذي اتخذ أو دفع إلى اتخاذ القرار.

بالنسبة للتراع داخل الاتحاد المغربي للشغل، لا بد من الإشارة إلى أن الذين حركوا هذا التراع أو قادوه في بدايته وكان لهم دور أساسي فيه، ليسوا هم بالذات الذين حضروا نهايته، وهذا مرتبط بالفترة الزمنية التي عاشها التراع، وبالاستقطاب المزدوج بين مجموعتيه، وباختفاء وظهور فاعلين آخرين، ومرتبطة كذلك بالرهانات، لذلك فإن تحديد الفاعلين سيتم على أساس تحديد "القادة المرجع" Groupe de référence الذين كانوا مرجعا في إدارة التراع.

ويمكن أن نحدد أولا تسمية المجموعتين حيث أن أي نزاع سيتطلب مجموعتين، فالمجموعة الأولى وهي التي تقود الاتحاد المغربي للشغل، ويمكن تسميتها بمجموعة المحجوب، على اعتبار أن المحجوب كان من المؤسسين الأولين للاتحاد المغربي للشغل ولعب دورا كبيرا في الحفاظ على تماسك المنظمة النقابية والحفاظ على وجودها لمدة طويلة وحتى في الأدبيات التي تنتقده أو في البيانات والمنشورات التي كانت تهاجم قيادة الاتحاد المغربي للشغل، فإنها كانت تعتبره كموجه أساسي للمجموعة.

أما المجموعة الثانية ، فإن عمر بن جلون ومنذ 1961 أصبح مرجعا يتم تحديد مجموعة 1 من خلاله ، رغم أنه في فترات اعتبر عبد الرحيم بوعبيد كرمز للمجموعة ، إلا أن التواجد الفعلي لشخصية عمر بن جلون في خضم النزاع كان واضحا في كل القطاعات التي عرفت النزاع داخل الاتحاد المغربي للشغل.³⁶

المطلب الأول: مجموعتي النزاع. Groupes de conflit

بالنسبة لمجموعة المحجوب بن الصديق فإن الفاعل الرئيسي فيها هو المحجوب بن الصديق الذي لا يمكن فهم المسار السياسي والتاريخي للاتحاد المغربي للشغل دون الحديث عن الدور المهيمن الذي مارسه، فهو من مواليد 1922 بمكناس ، عمل كموظف بالقطاع السككي بنفس المدينة، دخل إلى العمل النقابي منذ 1944، انتخب عضوا بالكتابة العامة للاتحاد العام للنقابات المتحدة في مؤتمر 6 نونبر 1950، كان رئيسا للجنة التنظيمية لإعداد المؤتمر التأسيسي للاتحاد المغربي للشغل في 20 مارس 1955، عين كاتباً عاما للاتحاد المغربي للشغل، شخصيته قوية، يتمتع بقدرات مهمة في التخطيط والتكيف، استطاع أثناء النزاع الداخلي في الاتحاد المغربي للشغل أن يزح كل من أراد منافسته على السلطة داخل النقابة، تمتع بقدرات خطابية، يصفه أنصاره بالنقابي الواقعي والرجل القوي الذي استطاع أن يحافظ على استقلالية النقابة في

36 - كانت تنعت المجموعة التي دخلت في النزاع ضد مجموعة المحجوب بمجموعة عمر بن جلون كما يتفق الكثير من المخبين الذين قابلتهم على اعتبار عمر بن جلون الموجه الرئيسي للمجموعة، وكنت دائما ألاحظ أن المخبين كانوا يقولون أن عمر بن جلون هو الذي أمر بهذا أو هو صاحب هذه الفكرة وذلك سواء في قطاع التعليم أو البريد.

ظروف صعبة في حين لم تستطع أحزاب وتنظيمات أن تصمد أمام تحديات المراحل التي عرفها المغرب، ينعتة خصومه بالانتهازي والمتسلط والجنرال والمتآمر على الطبقة العاملة رغم أنهم يعترفون له بصفة الوطنية.³⁷

يعد محمد عبد الرزاق الرجل الثاني داخل مجموعة المحجوب بن الصديق فهو الكاتب العام للنقابة القوية للجامعة الوطنية للطاقة، وهو العضو الوحيد من القيادة التاريخية الذي بقي في الأجهزة القيادية مع المحجوب ولعب دورا هاما في إدارة النزاع وفي تسيير شؤون الاتحاد بعد اعتقال المحجوب سنة 1967، كان من محوري مجموعة عمر بن جلون عند اندلاع النزاع في قطاع البريد، يعتبره البعض مخطط المؤسسات الاجتماعية التي تسيطر عليها مجموعة المحجوب بن الصديق .

هناك كذلك عناصر أخرى ساهمت بشكل كبير في النزاع خاصة في قطاع البريد والتعليم، ففي التعليم برز إسم إدريس المذكوري الكاتب العام للجامعة الوطنية للتعليم ورئيس الجامعة الوطنية للموظفين وعضو المكتب الوطني للاتحاد المغربي للشغل و من المسؤولين في المجلس الإداري للتعاضدية العامة لوزارة التربية الوطنية، وهناك أيضا أحمد السهيلي أحد أطر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وعضو اللجنة الإدارية للاتحاد المغربي للشغل وعضو المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم، كان له دور هام في النزاع ومفاوضات 1967 بين المجموعتين، نفس الشيء لكل من عبد السلام الزحروحي ومحمد بن الكناوي عضو المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم .

37 - نعوت موجودة في بيانات التنديد بقيادة الاتحاد المغربي للشغل، كذلك صادفتها من خلال المقابلات التي أجريتها مع بعض المساهمين في النزاع.

هناك عناصر من الحزب الشيوعي المغربي كعزيز بلال وعبد المجيد الذويب
عضو المكتب الوطني للجامعة والكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم الثانوي ، ثم
إسماعيل العلوي و ليفي شمعون، وهذه العناصر هي التي رفضت الخروج من الاتحاد
المغربي للشغل والاتحاق بمجموعة عمر بن جلون بعد أن اتصلت بها عناصر النقابة
الوطنية للتعليم .

هناك الفاعلون الذين تواجدوا بالاتحادات المحلية خاصة الاتحاد المحلي للرباط
كالهاشمي بناني الكاتب العام للاتحاد المحلي ورئيس أول مجلس بلدي بالرباط والكاتب
العام لاتحادات النقابات العربية، و عبد الغني برادة بالجامعة الوطنية للتعليم بالرباط
ومحمد غيور بنفس الجامعة . و لا يمكن إغفال الدور الذي لعبته الشبيبة العمالية كقوة
ضاربة داخل الاتحاد المغربي للشغل وكاتبها العام عبد الغني التكموتي .

ويمكن أن نستمر في فتح اللائحة إلا أن الملحوظة القوية هنا هو بقاء كل من
المحجوب بن الصديق ومحمد بن عبد الرزاق وعناصر الجامعة الوطنية للتعليم تدير
التراع في حين أن العناصر الأخرى رغم الأهمية التي اكتسبها الدور الذي لعبته فإن
دورها تمثل في ضبط الاتحادات المحلية خاصة الدار البيضاء والرباط، وهذه العملية
كانت تتم في فترات محددة ولم تشهد وثيرة التراع كالذي شهده كل من قطاع البريد
أو التعليم .

بالنسبة لمجموعة عمر بن جلون ، لا بد من الإشارة إلى الدور الذي لعبه الطيب
بن بوعزة في تأسيس الاتحاد المغربي للشغل ، حيث اهتم بالمسألة التنظيمية داخل
الأوساط العمالية بالدار البيضاء منذ الخمسينات، ورغم أنه لا يمكن إدخال الطيب بن

بوعزة في مجموعة النزاع لأنه تخلى عن العمل النقابي في 1959 بعد أن أصبح سفيرا ببلغراد، فإن التعريف به ضروري، لأن عدم استمراره في الاتحاد المغربي للشغل يمكن أن يفسر بعض نقط ضعف مجموعة عمر بن جلون .

الطيب بن بوعزة من مواليد بركان 1923، درس بثانوية مولاي يوسف بالرباط، دخل مجال العمل بشركة مناجم شمال إفريقيا في 1944، في غشت من نفس السنة أسس نقابة المناجم بجرادة، انتخب في نونبر 1946 كاتباً عاماً للفيدرالية المغربية للنقابات المغربية لعمال باطن الأرض، في مارس 1948 انتخب عضواً بالمكتب التنفيذي للاتحاد العام للنقابات المتحدة، كما قام بإنشاء التنظيم النقابي بالبيضاء 1950، انتخب عضواً بالكتابة العامة للاتحاد العام للنقابات المتحدة، 1951 انتخب كاتباً عاماً للاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب، في 5 يناير أسس مع بعض الأطر النقابية المغربية لجنة التنظيم من أجل إرساء وتطوير الحركة النقابية الحرة بالمغرب، في مارس 1955 انتخب في مرة أولى كاتباً عاماً للاتحاد المغربي للشغل قبل أن يتنازل تحت ضغط حزب الاستقلال لصالح المحجوب بن الصديق، وفي 1959 التحق ببلغراد سفيراً للمغرب .

- عمر بن جلون : بدأ التكوين الملموس لمجموعة النزاع مع ظهور عمر بن جلون النقابي، فقد بدأ مشواره السياسي مع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بفرنسا ، حيث كان رئيساً لفدرالية فرنسا وكذلك لجمعية الطلاب المسلمين لشمال إفريقيا ، حاصل على الإجازة في الحقوق ثم دبلوم الدراسات المعمقة في العلوم السياسية، عمل كمدير جهوي بالمكتب الوطني للبريد بالدار البيضاء وعضو اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني منذ

1962 ، وعضو اللجنة الإدارية لفرع الرباط للجامعة الوطنية للبريد ، وساهم في تأسيس الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد كإطار مستقل عن سياسة الاتحاد المغربي للشغل .

انتخب مؤتمرا في المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد المغربي للشغل سنة 1963، وساهم بقوة في إدارة النزاع وقيادته ، وكان حاضرا في الكثير من محطات النزاع، له قدرات تنظيمية وتنظيرية مهمة ويعتبر الموجه الأساسي للنزاع مع مجموعة المحجوب.³⁸

- أحمد البوزيدي أحد الفاعلين الأساسيين في النزاع، قاد مراحل مهمة منه، و كان محركا أساسيا للمراحل الأخيرة من هذا النزاع سنوات (1973 إلى 1976) ، ساهم في تأسيس النقابة الوطنية للبريد والاتصالات في 7 يناير 1978 كإطار مستقل كليا عن الاتحاد المغربي للشغل . ولد أحمد البوزيدي بدبدو ناحية وجدة ، حاصل على الشهادة الثانوية، التحق بوزارة البريد سنة 1960 برتبة مراقب بمركز البريد بوجدة . انتقل إلى خنيفرة ثم إلى البيضاء، انتخب سنة 1961 عضوا باللجنة الإدارية للجامعة الوطنية للبريد وكذلك عضوا بالمكتب المحلي بالبيضاء ، ساهم سنة 1963 في الاستقلال عن الاتحاد المغربي للشغل، تعرض للاعتقال سنة 1973 ، ساهم في تأسيس النقابة الوطنية للبريد والاتصالات وأصبح كاتبها عاما لها، ساهم في التحضير لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وانتخب نائبا للكاتب العام.³⁹

هناك كذلك بوشعيب وصفي الكاتب العام للجامعة الوطنية للبريد، ثم كاتبها عاما للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد كإطار مستقل عن الاتحاد المغربي للشغل ،

³⁸ - Voir BENHLAL (M), Le syndicat comme en jeu politique au Maroc (1955-1981), AAN 1983.

³⁹ - أنظر منشور حول تأبين أحمد البوزيدي بدون تاريخ إصدار.

و هناك إدريس الفيلاي الطيعي نائب الكاتب العام للجامعة الوطنية للبريد، وكذلك
النائب الثاني محمد نصوح وهما من العناصر التي التحقت بالاتحاد المغربي للشغل في
فترة السبعينات.

ثم هناك عبد الكبير المالك الذي ظل داخل مجموعة عمر بن جلون وانتخب
سنة 1978 عضوا بالمجلس التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، و أيضا الخمسي
عبد السلام أمين المال ولعبيد الشريف الذي التحق بالمكتب الوطني منذ مؤتمر 1967.
في قطاع التعليم، برز في مجموعة عمر بن جلون أحمد الضمضومي الكاتب العام
للنقابة الوطنية للتعليم والكاتب العام للاتحاد المحلي ببني ملال وعضو المجلس الإداري
للتعاضدية قبل ظهور نزاع داخل الجامعة الوطنية للتعليم.

و كان كل من العربي الجابري والطاهر أبو العزة عضو المكتب الوطني وعبد
الرحمن حموش نائب الكاتب العام وهو من العناصر الفاعلة في لجنة التنسيق الوطني
بالرباط⁴⁰، كما كان عبد الكريم مطيع من العناصر التي لعبت دورا هاما في التأسيس
وكان من منافسي أحمد الضمضومي على قيادة النقابة الوطنية للتعليم ، يمكن أن
نذكر أسماء المكتب الوطني كمحمد صدقي من العناصر التي كانت تنتمي إلى الاتحاد
المغربي للشغل وانتقلت إلى مجموعة عمر بن جلون وعبد الرحمن شناف من العناصر
التي واكبت أحداث النزاع إلى تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حيث أصبح
عضوا بالمجلس التنفيذي .

40 - لجان التنسيق لنقابي التعليم هي التنظيم الذي كان ينسق وينظم عملية النزاع مع مجموعة المحجوب
داخل قطاع التعليم وتم تأسيسها سنة 1965.

ويمكن إضافة محمد نوبير الأموي الذي لعب دورا هاما في التعبئة لمواجهة مجموعة المحجوب بن الصديق قبل تأسيس لجان التنسيق الوطني وكذلك عمل داخل لجنة التنسيق المحلية بالرباط ثم في فترات عدة من الستينات مرورا بالسبعينات إلى تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل⁴¹.

المطلب الثاني: شروط تكوين مجموعة النزاع.

إن مجموعة النزاع هي أساسا متكونة من فاعلين قادة وأفراد تابعين ، ولكي نقول أن الأفراد يكونون مجموعة بالمعنى المعروف في علم الاجتماع يتعين توفر ثلاثة شروط :

فالمجموعة لا بد أن تتكون من قدر محدد من الأفراد وهم في تفاعل متبادل حول قاعدة بنوية محددة، ثم إن هؤلاء الأفراد يعتبرون أنفسهم أعضاء في تلك المجموعة كما أن هؤلاء الأفراد ينظر لهم من طرف الآخرين على أنهم ينتمون إلى مجموعة ما.⁴²

وحسب كنسبرغ M. Ginsberg فإن مجموعة النزاع هي : « مجموعة من الأفراد الذين يرتبطون في ما بينهم برباط منتظم ويتصلون في ما بينهم ويملكون بنية يمكن تحديدها »⁴³ ، ويؤكد درندوف هذا المفهوم حيث يحدده بشكل ملموس كالآتي :

41 - من الأشياء المثيرة هو عدم تواجد الأموي داخل الأجهزة القيادية للنقابة الوطنية للتعليم ولا اللجنة الإدارية في مؤتمر 1966 وكذلك 1970 واطلعت على أعضاء المكتب الوطني واللجنة الإدارية للمؤتمر الرابع للنقابة الوطنية للتعليم ولم أجد اسم الأموي.

42 - DOISE (W), DESHAMPS (J.C.), MUGNY (G), Psychologie sociale expérimentale, collection U, Armand Colin, Paris 1978, Pages 44-45.

43 - DAHRENDOLF (R), Les classes et conflit de classes dans la société industrielle, Paris la haye Monton, 1972, Page 182 et 183.

فلا بد من تواجد بنية، شكل من أشكال التنظيم، برنامج أو هدف وعدد من الأفراد⁴⁴.

ولتكون مجموعة النزاع بشكل ملموس، لابد من تواجد نوعية خاصة من الفاعلين هم القادة الذين يلعبون دورا هاما في تنظيم مجموعة النزاع، وهؤلاء الأفراد هم ما تسميهم بعض الأدبيات الماركسية بالطليعة وكذلك علماء الاجتماع بالنواة القيادية Le noyau dirigeant، وهذه الأخيرة ضرورية لتكون مجموعة النزاع، وهذا لا يعني أن هؤلاء القادة لهم تصور موحد أو أهداف موحدة، بل إن الأهداف تختلف داخل مجموعة النزاع من فاعل إلى آخر حسب موقعه في التراتبية التنظيمية، و حسب مصالحه أيضا، كذلك هناك شرط أشار إليه درندوف وهو المتعلق بالشروط السياسية لتكون مجموعة النزاع « عندما تكون تعددية الأطراف المتنازعة غير مسموح بها وكذلك عندما يكون تكوينها ممنوعا بانعدام حرية التحالف وكذلك بقوة الشرطة، مجموعة النزاع لا يمكن أن تنتظم حتى ولو توفرت كل الشروط الأخرى»⁴⁵.

أما بخصوص النزاع داخل الاتحاد المغربي للشغل، فإن شروط تكون مجموعة النزاع قد توفرت، هكذا يمكن القول بأن الشرط السياسي متوفر باستثناء بعض الفترات من النزاع حيث تم تجميد العمل النقابي نظرا لغياب الجو الذي يسمح بذلك وهي عادة الفترات التي عرف فيها المغرب حالة توتر سياسي أمثال أحداث 1971-1972-1973...

⁴⁴ - DAHRENDORF (R), Ibid., Page 183.

⁴⁵ - DAHRENDORF (R), Ibid., Page 184.

وأهمية الشرط السياسي هنا ضرورة لتكوين مجموعة التزاع ، فقد كانت انتخابات اللجان الثنائية في البريد والتعليم قبل ظهور التزاع تتم على أساس تقديم لائحة وحيدة يصوغها الاتحاد المغربي للشغل رغم أن القانون لا يمنع ترشيح لوائح أخرى ، وهذا ما ساعد مجموعة عمر بن جلون عندما اندلع التزاع أن تتقدم لانتخابات اللجان الثنائية في شكل لائحة مستقلة أو تحت اسم إطار قانوني مستقل.

بالنسبة للشروط الأخرى فمنذ إضراب دجنبر 1961 ، ظهرت مجموعة صغيرة يمكن تحديدها من الفاعلين هي النواة القيادية التي ساهمت في تنظيم العمال والموظفين وتعبئتهم للدخول في التزاع مع مجموعة المحجوب ، وهذه المجموعة الصغيرة من الفاعلين تعرض جزء منها للطرد من الجامعة الوطنية للبريد بقرار من قيادة الاتحاد المغربي للشغل ، ونذكر هنا عمر بن جلون ، بوشعيب وصفي ، الطبعي إدريس ، ونفس الشيء في قطاع التعليم حيث برز اسم محمد الضمضومي والعربي الجابري والطاهر أبو العزة بالدار البيضاء وحموش عبد الرحمن وتوفيق الأخضر والأموي بالرباط.

أما بالنسبة لشرط تواجد بنية ، فإن لجان التنسيق الوطني كانت هي البنية الشكلية التي قامت بجمع الكثير من رجال التعليم الذين لم يكونوا راضين عن السير العام للجامعة الوطنية للتعليم ، وهذه اللجان خلقتها مجموعة عمر بن جلون للتنسيق بين الأطر والمناضلين قصد مواجهة مجموعة المحجوب ، وكانت لهذه اللجان منشوراتها وبياناتها أما طبيعتها القانونية فلم تكن متوفرة ، بل كانت تعمل في نوع من السرية.

في البريد الأمر مختلف شيء ما ، فرغم سيطرة مجموعة عمر بن جلون على الجامعة الوطنية للبريد ، فإن هذه الأخيرة لم يسمح لها أن تترشح لانتخابات اللجان

الثنائية باسم الاتحاد المغربي للشغل مما جعل مجموعة عمر بن جلون تؤسس ما سمي
"بالاتحاد المغربي لمستخدمي البريد" كإطار قانوني للعمل والترشيح في انتخابات 7
دجنبر 1963 ثم من بعد تم تأسيس الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد كبنية مستقلة
سياسيا عن الاتحاد المغربي للشغل في 11 و 12 نونبر 1963.⁴⁶

أما الهدف أو البرنامج الذي لا بد لمجموعة النزاع من أن تتوفر عليه فنشير إلى أن
الأهداف التي أعلنت عنها قبل تأسيس النقابات المستقلة في البريد والتعليم تختلف عن
ما كان عليه الأمر بعد التأسيس .

فبالنسبة مثلا للتعبة في التعليم ، حاول بعض الذين عاصروا النزاع التمييز بين
التعبئة في الرباط ثم التعبة في الدار البيضاء، في هذه الأخيرة انضمت إلى مجموعة عمر
بن جلون مجموعة من الاتحاد المغربي للشغل ركزت على مشكل التعاضدية فقط،
ولكن سرعان ما تراجعت هذه العناصر عن التعبة لأن أهدافها تختلف عن أهداف
باقي المجموعة عندما تأسست النقابة الوطنية للتعليم .

المطلب الثالث: الموارد .

يعرف أوبرشال التعبة بأنها : « المسلسل الذي من خلاله تقوم مجموعة غير
راضية بتجميع واستثمار الموارد في سبيل هدفها الخاص »⁴⁷ ، فالموارد إذن تلعب دورا
هاما في بناء الفعل الجماعي، وفي النزاع تبرز أهمية الموارد خصوصا وأن تكوين

46 - جاء في الفصل الثاني من القانون الأساسي للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد « تبقى الجامعة

منضوية إلى الاتحاد المغربي للشغل في انتظار أن تطبق الديمقراطية الداخلية في تلك المنظمة » .

48 - DIDIER LA PEYRONNE, Mouvement sociaux et action politique, existe-t-il une théorie de la mobilisation des ressources, in revue française de sociologie, N°16 Année 1988, Page.603

مجموعات النزاع يتطلب موارد، فالأفراد لابد أن يقدموا قدرا من تكاليف بناء الفعل الجماعي سواء كانت هذه الموارد عبارة عن وقت المنظمين والمساهمين الذين يقومون بعملية تحضير وتنظيم العلاقات داخل مجموعة النزاع ثم كذلك عمليات التعبئة ، كل هذا يتطلب استثمارا للموارد.

أما مفهوم الموارد فلا يمكن أن نعطيه إلا تعريفا واسعا -نوعا ما - حسب شارل تيلي Charles Tilly الذي أدخل في دائرة الموارد كل ما يمكن استعماله في الفعل لتحقيق مصلحة عامة.⁴⁸

فالمراد تشمل الموارد المادية كالأموال ومختلف ما يمكن أن يستعمل بشكل ملموس وكذلك الموارد الغير المادية كالشرعية وشبكة العلاقات ،الولاء السياسي أو الشخصي، الالتزام، التزاهة...

وعندما اندلع النزاع في الجامعة الوطنية للتعليم ، كانت الموارد المعبأة بالنسبة للفاعلين أساسية في إنتاج الفعل الجماعي، فالطبيعة غير القانونية للجان التنسيق لنقائبي التعليم لم تسمح لها بالاجتماع في الأماكن العمومية ومن هنا ، تم استعمال منازل المناضلين ، وأشار هنا إلى أن اجتماعات التنسيق المحلية للدار البيضاء كانت تعقد بمقر أحمد الضمضومي كما تم استعمال ثانوية ابن تومرت بالدار البيضاء التي كان أحمد الضمضومي مديرا لها، أما بعض اجتماعات الرباط فتمت بمقر عبد الرحمن حموش وهو نائب الكاتب العام .

⁴⁸ - DIDIER LA PEYRONNE, Ibid., Page 604.

كذلك الأمر بالنسبة لعامل الوقت باعتباره موردا لا بد منه في كل فعل جماعي وفي كل عملية بناء أي تنظيم ، فإنه بالنظر إلى لائحة المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم يمكن أن نستخلص بعض الملاحظات تساعدنا في فهم عملية الاستفادة من الوقت كمحور أساسي.

فالكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم هو أحمد الضمضومي مدير ثانوية، نفس الشيء لعضو المكتب الوطني العربي الجابري ثم عبد الكريم مطيع مفتش ، هذه القدرات التي ذكرناها تسمح لأصحابها بحرية أكبر للتحرك من المعلم أو الموظف غير المنقطع ، خصوصا وأن الانقطاع لم تحصل عليه النقابة الوطنية للتعليم إلا سنة 1967 وفي منصبين فقط .

فالمدير يمكنه منصبه من وقت كاف يستغله للقيام بأعباء التنظيم، كذلك الأمر بالنسبة للمدير الذي يتوفر على الوسائل المادية الموضوعة رهن إشارته في المؤسسة التي يديرها. و أيضا المفتش الذي يسمح له برنامجه الشهري للتفتيش - حيث لا يتجاوز 12 تقريرا تفتيشيا - بأن يقوم به في وقت وجيز ويتفرغ بالتالي لمهام⁴⁹ التنظيم في المقابل يجد المعلم صعوبة كبيرة في تتبع نشاط النقابة إذا لم يحصل على التفرغ .

أما بالنسبة للموارد الأخرى ذات الصفات الجماعية كالمقرات، فقد لاحظت أن نجاح عملية السيطرة على الجامعة الوطنية للبريد ومن بعدها تأسيس الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد ساعد كثيرا النقابة الوطنية للتعليم، فالمؤتمر الأول لهذه النقابة تم

49 - كذلك يمكن أن تكون جولات التفتيش جولات للتعبئة واستقطاب الأتباع .

داخل مقر الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد في 6 يوليوز 1966 بالرباط ، كما تم استغلال مقرات نفس الجامعة بالدار البيضاء خاصة مقر زنقة أكادير، إضافة لذلك ، لا يمكن إغفال التمويل الذي كان يقدمه بعض السياسيين سواء في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أو بعد تأسيس الاتحاد الاشتراكي ، خصوصا في المراحل الأخيرة التي تم فيها التهييء لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل .⁵⁰

ومن خلال البحث في بعض البيانات التي أصدرتها مجموعة عمر بن جلون خاصة في البريد ، نشير إلى الصعوبات التي واجهتها في بعض مراحل التراع في تعبئة الموارد المادية خاصة في فترة بداية محاولة الاستقلال عن الاتحاد المغربي للشغل، وهناك مؤشرات على تلك الصعوبات، ففي المقر المحلي بالرباط وسلا للجامعة اضطر المكتب المحلي إلى دعوة البريديين إلى تأدية انخراطهم لتسديد نفقات كراء المقر المحلي المتراكمة لمدة 3 أشهر⁵¹، ثم عاد نفس المكتب المحلي إلى دعوة البريديين إلى تسديد انخراطهم والمساهمة في تكاليف كراء المقر⁵² رغم أن المكتب المحلي قبل التراع بفترة وجيزة استطاع الحصول على 600.000 فرنك بالرباط من البريديين كمساهمات قدمت إلى الاتحاد المحلي بهذه المدينة .

أما بالنسبة للموارد غير المادية كالعلاقات الشخصية والولاء السياسي ، فإن العناصر التي كانت تنتمي إلى الاتحاد المغربي للشغل استثمرت العلاقات التي كانت

⁵⁰ -انظر خطاب الأموي في الذكرى العشرين لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد الاشتراكي،

عدد 5 دجنبر 1998.

⁵¹ - La voix du postier N°1 Août 1966. Bulletin intérieur de la Fédération nationale du personnel de P.T.T.

⁵² -النشرة الداخلية التي يصدرها المكتب المحلي للرباط وسلا الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد . عدد 2

شتنبر 1966.

تتوفر عليها لتدعيم حركة الفعل الجماعي، فأحمد الضمضومي كان الكاتب العام للاتحاد المحلي ببني ملال وغير خاف العلاقات التي يمكن أن ينسجها والعناصر الأخرى التي كانت متواجدة بالمكتب الوطني النقابة الوطنية للتعليم مع عناصر أخرى تم استقطابها من الجامعة الوطنية للتعليم.⁵³

المطلب الرابع: نقط القوة والضعف في مجموعتي النزاع.

إن التوقف عند نقط القوة والضعف عند مجموعتي النزاع ضروري هنا، لأنه يفسر لنا فيما بعد محدودية أفق العمل الجماعي الذي عانت منه مجموعة ما، وستكون هذه المحاولة على شكل مقارنة بين المجموعتين من خلال ما تتوفران عليه من موارد. أولاً، إن مجموعة المحجوب بن الصديق تتمتع بغناها من خلال الرموز التاريخية التي استمرت في العمل إلى جانب المحجوب ولعبت دوراً هاماً في تعزيز المجموعة، ويمكن أن نذكر مجموعة من هؤلاء التي ساهمت في تأسيس الاتحاد المغربي للشغل، فهناك عبد القادر أواب، محمد التباري، الهاشمي بناني....

أما مجموعة عمر بن جلون فنشير إلى أن انسحاب الطيب بن بوعزة من الاتحاد المغربي للشغل منذ 1959 جعل المجموعة تعاني من بعض النقص بخصوص الرموز

53 - كانت تجرى اتصالات بين العناصر التي كانت تنتمي سابقاً لأجهزة الجامعة الوطنية للتعليم وبعض العناصر الأخرى التي ظلت في الجامعة وذلك لإقناعها بالخروج من الجامعة والالتحاق بالنقابة الوطنية للتعليم وقد استطاعت مجموعة عمر بن جلون أن تقنع بعض الفروع بالانضمام إلى النقابة الوطنية للتعليم سواء سنة 1966 أو بعد فشل مفاوضات 1967.

التاريخية⁵⁴ ، فالعناصر المكونة لمجموعة عمر بن جلون هي عناصر لم تكن لتنافس الشرعية التاريخية التي توفرت عليها المجموعة الأخرى المنافسة ، حيث إن أغلب هذه العناصر شابة ولم تكن معروفة على الصعيد الوطني . ومن الأسباب التي يمكن أن نفسر بها ذلك هو سيطرة مجموعة المحجوب على قيادة الاتحاد المغربي للشغل ناهيك عن الاتحادات المحلية ، ذلك أن فرصة التواصل مع القاعدة العمالية متوفرة بشكل جيد للمجموعة سواء في الجامعات أو في كافة الأجهزة الأخرى، في حين أن مجموعة عمر بن جلون لم تستطع الحصول على فضاء للتواصل مع العمال إلا في قطاع التعليم والبريد، أما القطاعات الأخرى فلم تكن تلك الفرصة متوفرة لأنها لم تكن تعمل ولمدة طويلة داخل برص الشغل أي مقرات الاتحادات المحلية.

ثانياً ، من ناحية القدرات المادية، هنا كذلك تفوقت مجموعة المحجوب وذلك لأنها استطاعت أن تحافظ على الموارد المادية للاتحاد المغربي للشغل سواء المقرات العامة التي تتوفر عليها المجموعة في أغلب المدن المغربية أو التمويل عن طريق الاشتراكات. أما مجموعة عمر بن جلون فقد عانت من مشكل المقرات ، ويمكن أن نذكر هنا النقابة الوطنية للتعليم و الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد اللتين كانتا تشاركان في مقر واحد بالدار البيضاء، وحتى عندما ابتدأت الخطوات الأولى لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، كان المقر المستعمل من طرف النقابات القطاعية الجديدة التابعة لمجموعة عمر بن جلون هو مقر النقابة الوطنية للتعليم بالدار البيضاء و بالضبط في درب عمر .

⁵⁴ - رغم أن مجموعة عمر بن جلون كانت تتلقى الدعم من رموز تاريخية لكن هذه الرموز لم تكن لها امتدادات نقابية أمثال عبد الرحيم بوعبيد والفقيه البصري.

ثالثا ، يمكن أن نذكر شبكة العلاقات الخارجية كموارد تساعد في التعريف في الخارج بمجموعة ما، فمنذ تأسيس الاتحاد المغربي للشغل اهتم المحجوب بالعلاقات الخارجية ، بل حتى قبل تأسيس الاتحاد كان المحجوب بالخارج يحاول التعريف بالنقابة الجديدة التي كان يتم الإعداد لمؤتمرها التأسيسي، وبعد تأسيس الاتحاد حافظ المحجوب على تلك العلاقات خاصة بالمنظمات والاتحادات التي تجمع النقابات الدولية كالاتحاد الدولي للعمل. أما مجموعة عمر بن جلون ، فرغم المحاولات التي قامت به في مجال العلاقات الخارجية إلا أنها اصطدمت بمحدودية حركتها أمام شبكة العلاقات الخارجية لمجموعة المحجوب⁵⁵.

55 - أشارت وثائق المؤتمر الرابع للنقابة الوطنية للتعليم 1976 إلى فشل محاولة ربط علاقات خارجية وأكدت على ضرورة التفكير في الوسائل التي يمكن من خلالها مواجهة مجموعة المحجوب في الخارج.

المبحث الثالث: رهانات النزاع.

من خلال الأهمية التي اكتسبتها الرهانات التي كان يتم التنافس حولها ، فإن تدخلا يمكن أن يحدث بين الأسباب التي أدت إلى اندلاع النزاع وبين هذه الرهانات ، وغالبا ما يصرح المخبرون الذين قابلتهم بكون الرهانات هي أسباب النزاع .

وتبرز أهمية الرهانات في أنها يمكن أن تفسر مراحل مهمة من تطور النزاع وحدته وأحيانا أخرى تفسر عملية الانتقال من مجموعة نزاع إلى مجموعة أخرى وكذلك عملية الاستقطاب بين المجموعات المتنازعة ، ويمكن الإشارة إلى أن الرهانات التي انطلق بها النزاع ليست هي الرهانات التي انتهى بها ، وهذا كذلك مرتبط بأهمية الرهان في فترة ما وفقدان هذه الأهمية في فترة أخرى ، فالجمعية الرياضية البريدية كانت رهانا في الستينات على اعتبار أن هذه الجمعية عبارة عن فريق لكرة القدم يجمع حوله بعض الشباب من موظفي ومستخدمي البريد ، أما في نهاية السبعينات فقد فقدت هذه الجمعية أهميتها ولم تعد مجموعتنا النزاع تراهنان على السيطرة عليها ، وتبرز قيمة الرهانات التفسيرية في أنها تشكل ما سماه منكور أولسن M. OLSON بالمحفزات الخاصة التي تجعل الأفراد تنخرط في مسلسل الفعل الجماعي. فلجان الشؤون الاجتماعية توفر موارد مهمة وضخمة تحاول النقابات السيطرة عليها لأن نجاح تأسيس النقابة مرتبط بمدى قدرتها على جلب الأفراد للانخراط فيها ، وهذا الانخراط لن يتم إلا عن طريق محفزات خاصة تشكل الاستفادة أو الحرمان من خدمات الشؤون الاجتماعية أساسا لها .

على هذا الأساس تعطى النشرات الداخلية للنقابات ومقررات المؤتمرات الوطنية أهمية كبرى لقطاع الشؤون الاجتماعية والجمعيات الموازية ، فمنذ اندلاع النزاع برزت أهمية هذه المؤسسات الاجتماعية كرهانات خاصة بالنزاع ، وكانت الانتخابات الخاصة بمجالس الشؤون الاجتماعية شبيهة بمعارك حيث تظهر فيها مجموعتنا النزاع بشكل واضح جدا.

المطلب الأول: جمعيات التعاضدية.

أسست جمعيات التعاضدية منذ السنوات الأولى للحماية من طرف الموظفين الفرنسيين، بحيث قام هؤلاء بنقل التجربة الفرنسية في هذا المجال إلى المغرب. وبعد الاستقلال ، تمت مغربة هذه الجمعيات وأصبح المغاربة يسيرونها، و كان التنظيم النقابي الأول هو الاتحاد المغربي الذي كان المسير الوحيد لهذه الجمعيات ، وكان المسكرون النقابيون هم الذين يسيطرون على هذه الجمعيات ، وتمر التجمعات العامة لهذه الجمعيات في خليط بين التعيين والانتخاب⁵⁶ ، خصوصا وأن الاتحاد المغربي للشغل كان النقابة الوحيدة المهيمنة.

⁵⁶ - تواجد نقابة وحيدة بعد الاستقلال ساعد على سيطرتها على هذه التعاضديات حيث كان يقدم الاتحاد المغربي للشغل قادته لتسيير هذه التعاضدية وعندما اندلع النزاع حافظت عناصر الجامعة الوطنية للتعليم على سيطرتها على هذه التعاضديات رغم كل محاولات مجموعة عمر بن جلون.

و جمعيات التعاضدية ، كما يعرفها الفصل الأول من ظهير 1968 ، بأنها تكتلات ذات هدف غير نفعي تعمل ، بواسطة مساهمات أعضائها، على تحقيق نشاطات الاحتياط والتضامن والتعاون لفائدة المنخرطين وأسره⁵⁷ .

وتسير هذه التعاضديات من طرف مجلس إداري منتخب في جمع عام سنوي يضم كافة أعضاء التعاضدية⁵⁸ ، فالجمعية التعاضدية العامة للتربية الوطنية أنشئت منذ 1946 وهي من أكبر التعاضديات التي كانت رهانا للتراع في قطاع التعليم.

نفس الشيء بالنسبة لتعاضدية البريد وكذا تعاضدية الكهربائيين التي أنشئت سنة 1946 ، وبعد الاستقلال أصبحت هذه التعاضدية تسير من طرف المغاربة خاصة مجموعة المحجوب بن الصديق ، وأصبحت تقدم خدمات التغطية الصحية داخل المصحات التي تتوفر عليها هذه الجمعيات ، ثم هناك خدمات كثيرة تقدمها بصفة عادية أو استثنائية كتقديم بعض القروض والقيام ببعض التدخلات ذات الطبيعة الشخصية من طرف مسيري هذه التعاضدية لصالح بعض الموظفين الذين ليسوا منخرطين في هذه الجمعيات⁵⁹ .

إلا أن اندلاع التراع أدى إلى إثارة موضوع هذه الجمعيات ، فحاولت مجموعة عمر بن جلون السيطرة على هذه الجمعيات واستطاعت أن تسير جمعية تعاضدية البريد، لكنها فشلت فيما يخص تعاضدية التربية الوطنية و تعاضدية الكهربائيين ، بل

57 - ظهير رقم 157.187 بتاريخ 24 جمادى 1383 ، 12 نونبر 1963 .

58 - لطيفة زمامة، النظام التعاضدي في الوظيفة العمومية، شؤون إدارية عدد 2 ، 1983 الصفحة 42 .

59 - من خلال البحث الميداني في الموضوع، وجدت كثيرا من الشهادات من رجال التعليم الذين يثيرون المساعدات التي قدمت إلى رجال التعليم كالمساعدة في إجراء عملية جراحية داخل المغرب أو خارجه رغم أن المعنيين بالأمر لم ينخرطوا في التعاضدية أو أوقفوا انخراطهم لسنوات.

وتم طرد عنصرين من تعاضدية التربية الوطنية ، حيث أصبحا من العناصر الأساسية للنقابة الوطنية للتعليم ، و قد أثّرت هذه المسألة في منشورات النقابة الوطنية للتعليم بما سمي بدمقرطة المؤسسات الاجتماعية سواء عندما اندلع النزاع أو أثناء مفاوضات 1967 و كذلك بمناسبة الحملة التي نظمتها النقابة الوطنية للتعليم حول جمعية التعاضدية العامة للتربية الوطنية في سنة 1975 .

المطلب الثاني : لجان الشؤون الاجتماعية والجمعيات الموازية .

يعرف القطاع العمومي و الشبه العمومي تواجد لجان الشؤون الاجتماعية ، وهي لجان منتخبة من طرف الموظفين و المستخدمين تقوم بتنظيم الاستفادة من بعض الخدمات ذات الطابع الاجتماعي ، كما تقوم هذه اللجان بتسيير صناديق الأعمال الاجتماعية التي يساهم العمال في تمويلها ثم المؤسسة العمومية التي يتواجد بها ، ومن خلال هذه القطاعات التي حاولت دراسة النزاع فيها ، يمكن التأكيد على أن هناك لجان للشؤون الاجتماعية يبقى عملها محدودا نوعا ما كلجنة الشؤون الاجتماعية في البريد ، ثم هناك لجنة للشؤون الاجتماعية تتحكم في ميزانيات ضخمة وتقدم خدمات كثيرة إلى المنخرطين كمجلس الأعمال الاجتماعية بالمكتب الوطني للكهرباء ؛ حيث يملك هذا المجلس مراكز اصطيفات متعددة تسمى بمراكز الراحة ، مثلا مركز أكادير، مركز سيدي بوزيد، مركز طنجة ... و يملك كذلك نوادي رياضية خاصة كنادي مكناس، نادي طوريطا بتطوان...

هذا و يمكن لمجلس الأعمال الاجتماعية أن ينشئ مشاريع اجتماعية لصالح العمال المنخرطين ، نذكر هنا مشاريع السكن الاقتصادي للكهربائيين، كما يقدم مجلس الأعمال سلفات ومساعدات مادية للمنخرطين.⁶⁰

هناك أيضا جمعيات موازية يؤسسها المنخرطون في النقابات تقوم بتقديم نوع من الخدمات رغم أنها لا يمكن أن تصل إلى ما تقدمه لجنة الشؤون الاجتماعية. فهذه الجمعيات خاضعة لظهير الحريات العامة 1958 ، ويمكن أن نذكر هنا بعض الجمعيات التي شكلت رهانات حقيقية لمجموعي النزاع: فهناك جمعيات المخيمات الصيفية البريدية والجمعية الرياضية لمستخدمي البريد، كذلك جمعية الشبيبة الرياضية، ورغم أن جل عملها ينصب على العمل الرياضي والثقافي فإنها لعبت دورا هاما في بعض مراحل النزاع كرهان تنافس الفاعلون على الحصول عليه باعتباره موقعا كلما حصل عليه طرف ما إلا وعليه المحافظة عليه ، رغم أنه لا يمكن نكران بعض المصالح التي يمكن أن توفرها هذه الرهانات للأفراد.

هناك كذلك جمعية التضامن الجامعي المغربي وهي جمعية خاصة برجال التعليم، وتقوم هذه الجمعية بالدفاع عن رجال التعليم المنخرطون في الجمعية الذين يضطرون إلى المثول أمام المحاكم بسبب أحداث تقع لهم أثناء مزاولة مهنتهم، فالبند الثاني من قانون الجمعية يحدد أهدافها في :

« 1 - توكيل محامين للدفاع مجانا عن مشاكل المنخرطين حسب قوانين

الجمعية.

⁶⁰ - انظر النشرة الداخلية للجامعة الوطنية لعمال الطاقة بمناسبة فاتح ماي 1992 .

2 - مد يد المساعدة لأعضائها دفاعا عن شرفهم وبصفة عامة عن جميع مصالحهم المعنوية إذا رأى المجلس الإداري وجوب القيام بهذا العمل»⁶¹.

هذه الجمعية شكلت رهان في النزاع حيث كانت تسير من طرف مجموعة المحجوب بن الصديق ، ثم انتقلت إلى مجموعة عمر بن جلون كما كانت موضوعا لدعوى قضائية رفعتها مجموعة المحجوب بن الصديق ضد مسيري الجمعية الجدد .

المطلب الثالث : اللجان الثنائية .

اللجان الثنائية أو اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء هي هيئات تتكون من مندوبي العمال أو الموظفين وكذلك ممثلي الإدارة. وتلعب هذه اللجان الثنائية دورا هاما رغم الدور الاستشاري لبعض المهام التي تقوم بها؛ فمن اختصاصات اللجان الثنائية في وزارة التربية الوطنية نذكر أن هذه اللجان تتدخل في تقديم ملفات الترقية وحث الموظفين على التقدم إلى امتحانات الترقية ، وفي المكتب الوطني للكهرباء تلعب هذه اللجان دورا هاما في ترقية المستخدمين بحيث إنه يمكن أن تعرقل أي ملف سواء بعدم طرحه أو بتأخير تقديم ملفه⁶² ، كما أن اللجان الثنائية لها الصفة الاستشارية إجباريا في قضايا الاستيداع أو الخروج من العمل⁶³ بحيث يمكن أن تسهل منح رخص الاستيداع للموظف كما يمكن أن تتدخل وتعرقل ذلك.

61 - مرشد المعلم، نشرة تصدرها جمعية التضامن الجامعي لموسم 1969. 1970. صفحة 29 .

62 - يمكن أن نذكر هنا النفوذ الذي تتمتع به اللجان الثنائية بقطاع الطاقة حيث أنها عرقلت ترقية الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعة عمر بن جلون بل وجمدت وضعية موظفين لسنوات عديدة.

63 - انظر محمد الفلاح، اختصاصات اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء في مجال الترقية والاستيداع والخروج من العمل، المرشد التضامني لأسرة التعليم 1998. 1999.

و يتكون المجلس التأديبي من أعضاء اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء ، وهنا تبرز أهمية رهان اللجان الثنائية حيث يمكن أن تستعمل هذه اللجان لمعاقبة الخصوم وحماية الأتباع وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال البيانات النقاوية التي تتهم الآخرين باستغلال تواجدهم داخل اللجان الثنائية لمعاقبة النقابات المنافسة⁶⁴ . وتشكل اللجان الثنائية عن طريق الانتخابات التي يشارك فيها الموظفون ، وهذا ما يعطيها صفة الرهان ، حيث تحاول كل مجموعة نزاع السيطرة على هذه اللجان ، كما تمثل انتخابات اللجان الثنائية فرصة للنزاع بوسائل مؤسساتية تسمح بقياس مدى قوة مجموعة ما وتمثل كذلك الرموز المتفق عليها بين المجموعات والدالة على انتصار مجموعة وانهازم أخرى.

64 - لاحظت أن المواجهة بين المجموعتين المتنازعتين كانت تجري حتى داخل هذه اللجان الثنائية وحتى عندما تعقد اللجان التأديبية تتم تصفية الحسابات بين المجموعتين.

الفصل الثاني: حركة النزاع

إن النزاع الذي نحن بصددده شكل مادة غنية ، سواء من حيث حركية و نشاط
الفاعلين ، أو من خلال الرهانات التي شكلت محورا للنزاع ، فمنذ 1960 - 1961
انطلق النزاع بشكل رسمي بين المجموعتين ، وتخلل هذا النزاع مراحل مهمة ، كمرحلة
تأسيس نقابات مستقلة عن الإتحاد المغربي للشغل ، ثم مرحلة المفاوضات بين
المجموعتين ، ثم أخيرا مرحلة القطيعة التي أدت إلى تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية
للشغل في نونبر 1978.

وانطلاقا من نموذج M. Olson الذي حاول أن يفسر مسلسل بناء الفعل
الجماعي ، فإننا اعتمدنا في محاولة قياس هذا النموذج على النزاع داخل الإتحاد المغربي
للشغل من خلال ثلاثة حالات للفعل والنزاع الجماعيين على اعتبار أن هذه الحالات
الثلاث تشكل مادة تجريبية للنموذج.

فالنزاع داخل قطاع البريد انطلق مبكرا منذ 1960 وتميز بتفاعل مستمر بين
المجموعتين المتنازعتين ، كما تميز بمفاوضات بين الطرفين وأيضا بنجاح الفعل
الجماعي الذي يمكن أن نفسر أساسه.

بالنسبة لقطاع الطاقة فتميز النزاع بفشل عملية تأسيس النقابة الوطنية للماء
والكهرباء واستمرارها ، وتشكل هذه النقابة حالة مهمة لصعوبات الفعل الجماعي.
أما النزاع في التعليم فيمكن القول أن تأسيس النقابة الوطنية للتعليم كان
ناجحا رغم الصعوبات التي واجهتها النقابة إلى أن استطاعت أن تقيم على
قطاع التعليم .

وهذه الحالات الثلاث هي التي سنحاول دراستها في حركية التزاع ومحاوله
تفسير التباين بينها :

المبحث الأول: النزاع في قطاع التعليم .

في دجنبر 1955 تأسست الجامعة الوطنية للتعليم ، وانتخبت كاتبها عاما لها إدريس المذكوري ، واستطاعت أن تضم نسبة مهمة من رجال التعليم سواء بالقطاع العام والخاص. وظهر النزاع داخل الجامعة منذ إلغاء إضراب الموظفين 19 يونيو¹ 1961 ، حيث طالبت مجموعة عمر بن جلون بتنفيذ الإضراب ، إلا أن الظهور الملموس للنزاع في الجامعة الوطنية للتعليم لن يكون واضحا إلا مع تأسيس لجان التنسيق الوطني لنقائبي التعليم في 1965 ، حيث أنه قبل هذا التاريخ كانت تشهد الإتحادات المحلية مصادمات بين المجموعتين غير أن مجموعة عمر بن جلون لم تستطع تحقيق ما حققته المجموعة في البريد أي السيطرة على الجامعة.

وتميز النزاع في قطاع التعليم بتواجد رهانات مهمة تمثلت في جمعيات التعااضدية وكذلك جمعية التضامن الجامعي ثم اللجان الثنائية ، حيث سعت كل مجموعة للسيطرة عليها ، كما تميز النزاع بإجراء فترة مفاوضات سنة 1967 بين المجموعتين ثم باستمرار النزاع مرة أخرى إلى أن تم تأسيس مركزية نقابية لعب فيها نقابيو التعليم دورا أساسيا في تأسيسها.

المطلب الأول: اندلاع النزاع.

قبل اندلاع النزاع بشكل رسمي ، لابد من الإحاطة بالمقدمات التي سبقت اندلاعه . فعادة ما يعتبر المخبرون الذين عايشوا النزاع أن العامل السياسي كان وراء

¹ — جمعية الموظفين التي أعلنت عن الإضراب كان الكاتب العام بها هو إدريس المذكوري كما أن الوفد الذي تفاوض باسم الإتحاد المغربي للشغل كان يضم كذلك إدريس المذكوري.

اندلاع النزاع بالجامعة ، وأن هناك عناصر مدفوعة من طرف بعض قياديي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية² للسيطرة على الجامعة ، إلا أن هناك أسباب أخرى ساهمت في اندلاع النزاع والمتمثلة أساساً في مراقبة مجموعة المحجوب بن الصديق توزيع المناصب داخل الجامعة الوطنية للتعليم سواء في المكتب الوطني أو اللجنة الإدارية.³ كما أن موضوع التعاضدية العامة لوزارة التربية الوطنية شكل محورا هاما في النزاع ، حيث أثر منذ بدايته من خلال اتهام الجامعة الوطنية للتعليم باحتكار التعاضدية ، لأنها كانت تسيطر على المجلس الإداري⁴ ، وطالبت مجموعة عمر بن جلون بإجراء انتخابات تسمح لمن يريد أن يسير هذه الجمعيات بالقيام بذلك عوض الطريقة التي كانت تتم بها انتخابات المندوبين فرفعت بذلك شعار "دمقرطة المؤسسات الاجتماعية".⁵

أما داخل مقرات الجامعة الوطنية للتعليم فقد شهدت مصادمات بين المجموعتين سواء بمناسبة التجمعات العامة أو الاجتماعات العادية ، و ظهر الإستقطاب الثنائي للمجموعتين.

فمجموعة المحجوب بن الصديق في الجامعة كان يقودها إدريس المذكوري ، وهناك العناصر التي بقيت داخل الاتحاد الوطني بعد انشقاق 30 يوليوز 1972 كأحمد

² - قبل تكوين مجموعة النزاع في التعليم والبريد وقطاعات أخرى كانت تنعت العناصر التي كانت تواجه مجموعة المحجوب بمجموعة عبد الرحيم بوعبيد والفقير البصري.

³ - أحد الفاعلين بالجامعة الوطنية للتعليم أكد لي أنه وجهت دعوة إلى مجموعة عمر بن جلون لإدماج عناصرها في اللجنة الإدارية إلا أن الذي تسلم الدعوات لم يقم بالمهمة وهو ينتمي إلى مجموعة عمر بن جلون.

⁴ - في 1964 ثم طرد كل من أحمد الضمزمومي والعربي الجابري من التعاضدية.

⁵ - هذا الشعار هو الذي استعمل في التعبئة لمواجهة مجموعة إدريس المذكوري.

السهيلي وأمالو... ثم عناصر أخرى من الحزب الشيوعي المغربي كعبد المجيد الذويب وإسماعيل العلوي و كذا عناصر أخرى مستقلة .

أما في مجموعة عمر بن جلون فقد ظهر فيها أحمد الضمضومي الذي أصبح فيما بعد كاتباً عاماً للنقابة الجديدة ثم هناك العربي الجابري، عبد الكريم مطيع ، صدقي محمد، حموش ، الأموي، الطاهر أبو العزة....

وفي سنة 1965 تأسست ما عرف بلجان التنسيق لنقائبي التعليم وهي إطار غير معلن عنه بشكل قانوني يقوم بتنظيم فعل نقائبي مجموعة عمر بن جلون كما تقوم بتعبئة رجال التعليم⁶ ، وكان النزاع متركزاً بشكل محوري في كل من الدار البيضاء والرباط.

ففي الرباط تكونت لجنة التنسيق المحلية وكانت تضم العناصر التي كانت تواجه مجموعة المحجوب بالرباط ونذكر منها حموش عبد الرحمان، الأموي، الأخضر، منشد....

أما في الدار البيضاء وهي مكان قوة المجموعة، هناك أحمد الضمضومي، العربي الجابري، العزوزي عبد الرحمان، مطيع عبد الكريم، الطاهر أبو العزة، صدقي.... وقد قامت مجموعة عمر بن جلون بمقاطعة انتخابات اللجان الثنائية لسنة 1964، وفي أكتوبر 1965 شاركت لجان التنسيق الوطني في انتخابات اللجان الثنائية كمستقلين، واستطاعت أن تتقاسم المقاعد مع مجموعة إدريس المدكوري.

⁶ — ذكر لي أحد أعضاء هذه اللجان أنه أحيانا كانت تتم لقاءاتها بالمقاهي ناهيك عن منازل المناضلين.

في نفس السنة بدأت حركة تعبئة ضد الجامعة الوطنية للتعليم ، حيث تواجدت عناصر بالدار البيضاء تنسق مع مجموعة عمر بن جلون ، وكانت من العناصر الفاعلة داخل الجامعة ، ونذكر منهم العربي بدري وأحمد الأبريزي اللذان كانا يعبئان ضد الجامعة ، غير أنهما بعد تأسيس النقابة الوطنية للتعليم رجعا إلى الجامعة الوطنية للتعليم.⁷

بالنسبة للموارد المستعملة في هذه المرحلة ، أي قبل تأسيس النقابة الوطنية للتعليم، لابد من التأكيد على دور الموارد الفردية، حيث كانت لجان التنسيق سواء بالدار البيضاء أو الرباط تستعمل موارد الأعضاء ، فاجتماعات هذه اللجان كانت تتم بمنازل الأفراد هكذا كانت لجنة الدار البيضاء تجتمع بمترل الضمضومي و أيضا بمكتبة ثانوية ابن تومرت التي كان أحمد الضمضومي مديرا لها.

نفس الشيء بالنسبة للجنة الرباط حيث استعملت مترل عبد الرحمان حموش ، كما أن المصاريف الأخرى المرتبطة بالتنظيم كطبع البيانات والمنشورات كانت تتم تغطيتها من خلال الإمكانات التي يراقبها أعضاء المجموعة.

في 7 يناير 1966 قررت لجنة التنسيق الوطني التهييء للمؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية للتعليم⁸ ، الذي عقد في 20 فبراير 1966 بالرباط⁹ وأسفر عن انتخاب أحمد

⁷ — فيما بعد أصبح العربي بدري رئيسا الجمعية تعاضدية تأمين السيارات وهي إحدى المؤسسات الاجتماعية التي تسييرها مجموعة المحجوب بن الصديق.

⁸ — النشرة الداخلية للنقابة الوطنية للتعليم بدون تاريخ.

⁹ — أثناء المؤتمر برز تنافس بين مجموعة من الأفراد على قيادة النقابة الجديدة وكان التنافس يجري بين أحمد الضمضومي المدعوم من طرف عمر بن جلون وعبد الكريم مطيع المدعوم من طرف الفقيه البصري ورغم ذلك كان نقابيو الرباط يؤيدون الأخضر توفيق لمنصب الكاتب العام وفي الخير ثم تعيين أحمد

الضمضومي كاتباً عاماً وعبد القادر حموش نائباً للكاتب العام ، ثم أعضاء المكتب الوطني العربي الجابري، صدقي محمد، عبد الكريم مطيع ، الطاهر أبو العزّة، محمد الدويري.¹⁰

وعقدت كذلك النقابة الوطنية للتعليم مؤتمرها العادي الأول في 6 يوليوز 1966 بالرباط بمقر الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد، كما اشتركت مع نفس النقابة في استعمال مقر زنقة أكادير بالدار البيضاء.

بالنسبة للجامعة الوطنية للتعليم ، نشير إلى بقاء عناصر من مجموعة عمر بن جلون تعمل داخل الجامعة ؛ خاصة في النقابة الوطنية للتعليم الثانوي. وكانت هناك أيضاً اتصالات بالنقابيين الشيوعيين لكي يتم التحاقهم بالنقابة الوطنية للتعليم على أساس تقديم مناصب لهم داخل النقابة إلا أن الشيوعيين رفضوا الخروج من الجامعة الوطنية للتعليم.

استطاعت كذلك مجموعة عمر بن جلون السيطرة على جمعية التضامن الجامعي المغربي من خلال تواجد سابق على اندلاع النزاع لعناصر من أعضاء مجموعة عمر بن جلون كأحمد الضمضومي والعربي الجابري، فقامت الجامعة الوطنية للتعليم برفع دعوى قضائية طعنت في شرعية تمثيلية الجمعية ، لكن النقابة الوطنية للتعليم استطاعت أن تربح الدعوى وتحتفظ بالجمعية.¹¹

الضمضومي كاتباً عاماً. نفس التنافس يظهر في المؤتمر الوطني الأول والثاني حيث سيفشل عبد الكريم مطيع في الوصول إلى قيادة النقابة.

¹⁰ — اعتمدت على المقابلات في تحديد أسماء المسؤولين النقابيين وذلك لغياب الوثائق الرسمية للنقابة الوطنية للتعليم وتماطل البعض في تزويدي بالمعلومات.

¹¹ — أسست الجامعة الوطنية للتعليم جمعية أخرى سمّتها جمعية التضامن الجامعي العام.

المطلب الثاني: المفاوضات.

على إثر اعتقال المحجوب بن الصديق والحكم عليه ب 18 شهرا سجنا نافذة ، بدأت لقاءات بين قيادة الإتحاد المغربي للشغل وقيادة الإتحاد الوطني أو بالأحرى جناح عبد الرحيم بوعبيد، حيث أسفرت هذه اللقاءات على الإعلان عن قرارات 11 غشت 1967¹² ، ونصت الوثيقة الصادرة عن هذه المفاوضات على تشكيل « مثلث تنفيذي من أعضاء الكتابة العامة مركب من الإخوان عبد الله إبراهيم، عبد الرحيم بوعبيد، المحجوب بن الصديق » ويحمل هذا المثلث التنفيذي اسم « المكتب السياسي كما يحمل كل من أعضائه الثلاثة لقب الكاتب العام للإتحاد الوطني »¹³ كما أن القرار أكد على « أن مبدأ الوحدة النقابية والاستقلال النقابي مبدأان مقدسان لا يجوز المساس بهما في أي حال من الأحوال.

ومن حق العمال وحدهم أن ينظموا أنفسهم مهنيا كما شاءوا وأن يستخدموا جميع القرارات وباستقلال تام وبلا تدخل من أي كان في أي شيء من شؤونهم المهنية والنقابية ».¹⁴

وبهذا الاتفاق السياسي ستبدأ في قطاع التعليم مفاوضات بين مجموعة المحجوب بن الصديق ومجموعة عمر بن جلون ، حيث عقد لقاءات متعددة في المقر العام للإتحاد المغربي للشغل بشارع الجيش الملكي بالدار البيضاء ، وتم تعيين أرسلان الجديدي

¹² — قرارات اللجنة الإدارية الوطنية للإتحاد الوطني للقوات الشعبية أنظر : من الإتحاد الوطني إلى الإتحاد الاشتراكي 1959 — 1974 وثائق، دار النشر المغربية صفحة 88. 90 .

¹³ — مرجع سابق، صفحة 89 .

¹⁴ — مرجع سابق، صفحة 90.

كمنسق بين المجموعتين المتفاوضتين، وشارك في هذه المفاوضات المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم وأعضاء من المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم.

وتمحورت النقاشات حول النقاط التالية :

1 - إقامة أجهزة موحدة تمثل فيها المجموعتان تحت قيادة الاتحاد المغربي للشغل

وفي إطار الجامعة الوطنية للتعليم.

2 - كما تم الاتفاق على عقد مؤتمر الجامعة الوطنية للتعليم على أساس

حضور مندوبين منتخبين من القاعدة .

3 - طالبت النقابة الوطنية للتعليم بانتخاب المؤسسات الاجتماعية ، وهي

أساسا التعاضدية العامة للتربية الوطنية، في حين رفضت الجامعة الوطنية للتعليم

مناقشة موضوع التعاضدية في المفاوضات على أساس أن التعاضدية جمعية لهم

المنخرطين فقط ولا علاقة للأجهزة النقابية بمصيرها .

4 - طالبت مجموعة المحجوب بن الصديق حل النقابة الوطنية للتعليم وطالبت

بدخول أعضاء النقابة إلى الجامعة الوطنية للتعليم كأفراد لا كنقابة وهيئة ، كما

كانت تطرح مجموعة عمر بن جلون، وفي الأخير تم الإتفاق على انتخاب فروع

الجامعة الوطنية للتعليم على أساس عقد مؤتمر الوحدة بين المجموعتين كما جرى في

البريد .

ثم بدأت عملية إعادة هيكلة فروع الجامعة الوطنية للتعليم تحت إشراف كل من

إدريس المذكوري وأحمد الضمضومي وسجلت هذه العملية تقدم مجموعة عمر بن

جلون في مجموعة من الفروع خاصة في كل من فرع فاس، المحمدية، الشاون، الجديدة، الدار البيضاء .

أما مجموعة المحجوب بن الصديق فتقدمت في طنجة وجزء من الدار البيضاء¹⁵ .
واتضح أن عملية إعادة هيكلة الفروع لن تكون في صالح مجموعة المحجوب فتم توقيف عملية الهيكلة وانطلق مرة أخرى النزاع ولكن هذه المرة بسبب توقف عملية انتخاب فروع الجامعة الوطنية للتعليم، ورغم كل الاتصالات التي تمت بين كل من إدريس المذكوري وأحمد الضمضومي ، فإن مجموعة عمر بن جلون رجعت إلى النقابة الوطنية للتعليم بعد اجتماع الرباط الذي تم بمثل عبد القادر حموش رغم معارضة عمر بن جلون لهذه الخطوة¹⁶ .

المطلب الثالث: استمرار النزاع.

رغم الجمود الذي عرفه العمل النقابي عامة ما بين سنتي 1967 و 1970 ، فإن سنة 1972 ستعرف حدثا هاما أثر على مجرى النزاع تمثل في الإضراب الذي أعلنت عنه الجامعة الوطنية للتعليم بتاريخ 21 دجنبر 1972 والذي تبنته كذلك النقابة الوطنية للتعليم ، وفتحت مفاوضات بين الجامعة الوطنية للتعليم والحكومة انتهت بتوقيع

¹⁵ — أشارت نشرة داخلية للإتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى أن الانتخابات توقفت عندما تم هيكلة 9 فروع من فروع الجامعة الوطنية للتعليم، أنظر نشرة داخلية للإتحاد الوطني للقوات الشعبية للجنة الإدارية الوطنية غشت 1972.

¹⁶ — كان عمر بن جلون رافضا لعملية الرجوع إلى النقابة الوطنية للتعليم وكان يرى أن على مجموعته في التعليم أن تعمل داخل الإتحاد المغربي للشغل مهما كانت الظروف.

بروتوكول اتفاق حول مجموعة من المطالب في 20 دجنبر 1972¹⁷، إلا أن مجموعة عمر بن جلون رفضت البروتوكول وقامت بحملة تشهيرية ضد قيادة الجامعة الوطنية للتعليم سواء داخل الجامعة أو خارجها¹⁸، وكان هدف الحملة حسب الجامعة الوطنية للتعليم هو استقطاب الأتباع وتحطيم الخصوم في وقت واحد¹⁹، وبالفعل ساهمت هذه الحملة في خروج مجموعة من أطر الجامعة من الإتحاد المغربي للشغل وسمحت كذلك لمجموعة عمر بن جلون من الخروج من الجمود الذي عانت منه.

وفي 11 سبتمبر 1975 قامت كذلك مجموعة عمر بن جلون بحملة منظمة أخرى كان موضوعها جمعية التعاضدية العامة للتربية الوطنية، حيث أرسلت مذكرة إلى كل من وزير المالية ووزير الشغل ووزير الشؤون الاجتماعية طالبت فيه بتطبيق الفصل 26 من ظهير 16 نونبر 1963 الذي يعطي للوزارة الوصية الحق في أن تعين متصرفا أو عدة متصرفين مؤقتين إذا كان السير العام للتعاضدية تشوبه مخالفات خطيرة، كما قامت بفتح عرائض لجمع التوقيعات من منخرطي التعاضدية.²⁰

واهتمت مجموعة عمر بن جلون مسيري التعاضدية الذين ينتمون إلى مجموعة المحجوب بن الصديق بسوء تسيير التعاضدية وباستغلال مواردها لتقوية موارد النقابة،

¹⁷ — أحد الفاعلين الذي حضروا المفاوضات أكد أن الجامعة الوطنية للتعليم حصلت على 70 % من المطالب التي سيطرت من طرف الجامعة كما أكد على أن المتفاوضين من طرف الحكومة كانوا يقومون باستشارات متواصلة أثناء المفاوضات مع السلطات العليا في البلدان ليبرز الأهمية التي إكتسها الإضراب نظرا للظروف العامة التي عرفها المغربي في تلك السنة.

¹⁸ — نشير هنا إلى أن التعبئة ضد قيادة الجامعة انطلقت من خارج الجامعة وكذلك من داخل الجامعة من خلال العناصر التي بقيت تعمل داخلها وهي تنتمي إلى مجموعة عمر بن جلون.

¹⁹ — أنظر منشور تحت عنوان: الجامعة الوطنية للتعليم 20 سنة في خدمة التعليم وأسرة التعليم، ص: 77.

²⁰ — نص المذكرة يتحدث عن 5000 منخرط أنظر.

وطالبت النقابة الوطنية للتعليم ب "دمقرطة المؤسسات الاجتماعية".²¹

أما النتائج الملموسة لهذه الحملة فتمثلت في سيطرة النقابة الوطنية للتعليم على انتخابات اللجان الثنائية واستقطاب عدد مهم من رجال التعليم ، ودخول بعض المجموعات السياسية إلى النقابة الوطنية للتعليم²² ، ثم بدأت عملية التفكير في القطيعة مع الإتحاد المغربي للشغل والعمل على تأسيس مركزية نقابية منافسة للإتحاد المغربي للشغل.

وفي 24 يونيو 1978 عقد المؤتمر الإستثنائي للنقابة الوطنية للتعليم ، حيث تم التخلي عن الرابط بين الإتحاد المغربي للشغل والنقابة الوطنية للتعليم من خلال البند الخامس من القانون الأساسي الذي يشير إلى أن « النقابة الوطنية للتعليم جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة وهي تحتفظ بحق الانتماء إلى الإتحاد المغربي للشغل وتعمل على تحقيق الشروط الموضوعية لممارسة الديمقراطية داخل الإتحاد المغربي للشغل حسب المبادئ المنصوص عليها في البند الرابع »²³ ، ثم بدأت عملية التحضير للمؤتمر التأسيسي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الذي ستلعب فيه النقابة الوطنية للتعليم دورا أساسيا.

²¹ — هذه الحملة قامت بتوجيه من عمر بن جلون الذي كان يشرف على إعداد ملف المذكرة الموجه إلى الحكومة والتي ستطبع وتوزع على رجال التعليم والمعروف في أدبيات النقابة بالكتاب الأحمر.

²² — أصبحت النقابة الوطنية للتعليم تتوفر على أكثر من 52 فرعا واستطاعت أن تستقطب المجموعات اليسارية التي كانت تنشط في الجامعات.

²³ — أنظر القانون الأساسي في وثيقة.. أشغال المؤتمر الوطني الرابع للنقابة الوطنية للتعليم صفحة 167 بدون تاريخ نشر.

المبحث الثاني : النزاع في قطاع البريد .

تأسست الجامعة الوطنية للبريد في 1958 أي بعد الإستقلال واستفادت من الإمكانيات المادية والمعنوية التي كانت توفرها وزارة البريد، حيث أن المؤتمر التأسيسي انعقد بالدار البيضاء بحضور وزير البريد ورؤساء المصالح بالوزارة « التي جعلت رهين إشارة المؤتمر إمكانيات مادية هائلة، وقد تمخض عن هذا المؤتمر تأسيس جامعة وطنية للبريد تتوفر على مجموعة من التجهيزات وعلى 16 منقطعا مداوما وعلى سيارات تزود مجانا بالوقود كما منحت اعتمادات مالية ومعنوية كبيرة وخولت لها سلطة التدخل المباشر في التسيير الإداري، إلى حد أنها كانت توظف من تشاء دون استشارة وزير البريد نفسه ».²⁴

وكما وضحت الوثيقة السابقة فإن الجامعة الوطنية للبريد تمتعت بدعم رسمي وبإمكانيات مادية مهمة، وبالنسبة للنزاع الذي سيعرفه قطاع البريد فلا بد من الإشارة أن الأحداث ووقائع النزاع متعددة وكثيرة ، لذلك فمحاولة الإحاطة بهذا النزاع ستكون انتقائية وسيتم التعامل مع التفاعل بين الفاعلين بشكل أساسي الذي سيساهم في تركيب وبناء صورة تقريبية لما جرى ، وقد وجدت من خلال البحث في الوثائق أو البحث الميداني أن هناك حالات كثيرة للعنف وكذلك الدعاية والدعاية المضادة كسلاح يتم التعامل به بين الفاعلين ، ولن أهتم بهذه الحالات إلا إذا ارتبطت بعنصر يمكن أن يفسر عنصر من عناصر النزاع .

²⁴ — وثيقة بعنوان : مشروع أرضية تقدم للمؤتمر الإستثنائي حول تجربتنا النقابية في قطاع البريد، المؤتمر الإستثنائي للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد الدار البيضاء 7 و 8 يناير 1978.

المطلب الأول: اندلاع النزاع.

إن الإرهاصات الأولى للنزاع تمثلت في التوترات التي حصلت بين مجموعة المحجوب بن الصديق وعمر بن جلون منذ 1959، حيث أشارت نشرة البريديين إلى ظهور أزمة داخل الجامعة الوطنية للبريد²⁵، تمثلت في محاولة المحجوب تثبيت عناصر موالية للمجموعة داخل الأجهزة الوطنية للجامعة الوطنية للبريد مما جعله يصطدم مع مجموعة عمر بن جلون.

واندلع النزاع بشكل رسمي مع إلغاء إضراب الموظفين ليوم 19 يونيو 1961، حيث أن إلغاء الإضراب جعل مجموعة عمر بن جلون تعلن عن رفضها للخط العام الذي اتبعته مجموعة المحجوب وتطالب بالتصعيد، واعتبرت المجموعة أن الإضراب العلم في الوظيفة العمومية كان يمكن أن يشكل وسيلة لتحقيق فعل سياسي عام، وأنه على قيادة الاتحاد المغربي للشغل أن تقوم بإدخال بعض المطالب السياسية في مطالبها العامة.²⁶

و. بمناسبة المؤتمر الوطني للجامعة الوطنية للبريد المنعقد في 7 و 8 أكتوبر 1961 ظهر توتر آخر بين المجموعتين، حيث رفضت مجموعة المحجوب تزكية 101 من المؤتمرين اعتبرتهم موالين لمجموعة عمر بن جلون، في حين احتجت مجموعة عمر بن جلون على أن المؤتمرين منتخبين من القاعدة وأن هدف المحجوب هو مراقبة تعيين المؤتمرين وبالتالي مراقبة مؤتمر الجامعة الوطنية للبريد، وانتهى المؤتمر باتفاق بين

²⁵ — la voix du postier septembre 1965. Bulletin intérieur de la fédération nationale du personnel des PTT, édition spécial, page 6.

²⁶ — WATERBURY (J), Op. Cit., page 251.

المجموعتين من خلال إدماج ثلاث عناصر من مجموعة المحجوب بن الصديق داخل اللجنة الإدارية²⁷.

وتم كذلك في نهاية هذا المؤتمر تفويض المكتب الوطني للجامعة الوطنية للبريد للتعبة للإضراب داخل قطاع البريد ، وتم تحديد تاريخ 20 دجنبر 1961 كبداية للإضراب، وهنا مرة أخرى بدأت مجموعة من الاتصالات بين مجموعة المحجوب ومجموعة عمر بن جلون على أساس التراجع عن الإضراب²⁸، ولكن مجموعة عمر بن جلون تمسكت بالإضراب. واستمر الإضراب لمدة يومين ونصف حيث اهتمت مجموعة عمر بن جلون قيادة الاتحاد المغربي للشغل بتكسير الإضراب والقيام بمفاوضات فرضت نتائجها على المكتب الوطني للجامعة الوطنية للبريد²⁹، وفي سنة

1962 شهد قطاع البريد جمودا للتزاع وهذا راجع إلى أمرين اثنين :

أولاً: عقد المؤتمر الوطني الثاني للإتحاد الوطني للقوات الشعبية حيث وقع في يناير خلاف حاد بين المجموعتين، حيث أعلنت مجموعة المحجوب بن الصديق عن رفضها لتشكيل خلايا حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ، خاصة مجموعة عمر بن جلون، داخل الجهاز النقابي، وطالبت المجموعة بمعاينة الذين يخرقون مبدأ استقلالية النقابة وأدى هذا التوتر إلى الدخول في مفاوضات بين الجانبين أفضى إلى الاتفاق على وقف عمليات الاختراق ، كما تم اقتسام مقاعد الكتابات العامة الجهوية للإتحاد الوطني

²⁷ — La voix du postier septembre 1965, op. Cit., Page 7.

²⁸ — الإتصالات استمرت يوماً كاملاً، 19 ديسمبر 1961.

²⁹ — La voix du postier septembre 1965, Op. Cit., Page 8.

للقوات الشعبية بين المجموعتين³⁰ ، وعقد المؤتمر بالفعل في ماي 1962 بعد أن تم اقتسام أعضاء المؤتمر مناصفة.³¹

ثانيا: إن سنة 1962 كانت سنة التهيئة والتحضير لعقد المؤتمر الوطني الثالث للإتحاد المغربي للشغل ، إلا أنه في نونبر ظهر مرة أخرى التراع بشكل حاد بنفس المناسبة أي التهيئة للمؤتمر، حيث عينت الجامعة الوطنية للبريد ثمانية مؤتمرين لحضور المؤتمر ، لكن مجموعة المحجوب بن الصديق رفضت تركيتهم، وفي 28 دجنبر من نفس السنة أرسلت مجموعة عمر بن جلون برقية إلى المحجوب بن الصديق تعلن فيها عن رفضها لتعيين المؤتمرين من طرف قيادة الإتحاد المغربي للشغل وتطالب بانتخاب مؤتمرين من طرف تجمع عام للفروع المحلية الوطنية للبريد³² . وأمام عدم حصول وفد الجامعة الوطنية للبريد -مجموعة عمر بن جلون- على تركية قيادة الإتحاد المغربي للشغل ودعوة لحضور المؤتمر قررت المجموعة الحضور إلى المؤتمر بدون استدعاء أو دعوة. وفي 3 يناير 1963 اجتمع المندوبون الثمانية وحاولوا الدخول إلى مقر الإتحاد المغربي للشغل بشارع الجيش الملكي بالدار البيضاء، إلا أنهم منعوا من الدخول في حين تم اعتقال عمر بن جلون داخل مقر الإتحاد المغربي للشغل والتحفظ عليه حتى نهاية المؤتمر.³³

³⁰ — أنظر الإتحاد الوطني للقوات الشعبية اللجنة الإدارية الوطنية وقرارات 30 يوليوز نشرة داخلية.

³¹ — المرجع السابق.

³² — La voix du postier, septembre 1965, op. Cit., Page 11

³³ — تم استعمال العنف في حق عمر بن جلون وقد أكد أحد أعضاء مجموعة المحجوب بن الصديق أن قيادة الإتحاد المغربي للشغل بلغها أن هناك محاولة للاستيلاء على قيادة الإتحاد المغربي للشغل من خلال المؤتمر ومن تنفيذ مجموعة عمر بن جلون، لذلك قامت مجموعة المحجوب بمنعهم من حضور المؤتمر والتحفظ على عمر بن جلون.

وفي 7 يناير 1963 أعلنت مجموعة المحجوب بن الصديق عن طرد قيادة الجامعة الوطنية للبريد من الإتحاد المغربي للشغل، وفي 12 يناير أرسل محمد عبد الرزاق رسالة إلى وزير البريد يعلن فيها عن حل الجامعة الوطنية للبريد وتعيين لجنة مؤقتة للتسيير والتنظيم تمثل موظفي البريد³⁴، وبنفس التاريخ تدعو مجموعة عمر بن جلون من خلال المجلس الوطني للجامعة الوطنية للبريد مجموعة المحجوب بن الصديق إلى الحضور إلى اجتماعها ليوم 12 و 13 والتفاوض لحل المشاكل التي تربط بين المجموعتين.

وشكلت كذلك مجموعة عمر بن جلون لجنة للدخول في حوار ومفاوضات مع المحجوب بن الصديق إلا أن هذا الأخير رفض استقبال الوفد بصفتهم أعضاء بمكتب الوطني للجامعة الوطنية للبريد ، وقبل مقابلتهم بصفتهم الشخصية.

وفي 2 مارس تمت مقابلة بين وفد من مجموعة عمر بن جلون و المحجوب بن الصديق ، واقترحت المجموعة على المحجوب بن الصديق تشكيل لجنة مشتركة متكونة من أعضاء المجموعتين للتهيئ لمؤتمر الجامعة الوطنية للبريد ومراقبة الانتخابات الداخلية في مختلف الفروع المحلية³⁵. لكن على إثر إرسال المحجوب دورية داخلية للإتحاد المغربي للشغل تعلن عن حل الجامعة الوطنية للبريد وتعيين لجنة التسيير والتنظيم من الموالين لمجموعته احتد النزاع ، مما أدى إلى محاصرة مجموعة عمر بن جلون وعدم استفادتها من المقررات التي تعمل بها داخل الإتحادات المحلية، وهذا ما جعل مجموعة

³⁴ — الطليعة عدد 12-1-1963.

³⁵ — رسالة مفتوحة إلى المحجوب بن الصديق من طرف الكاتب العام للجامعة الوطنية للبريد بوشعيب وصفي بتاريخ 27 مارس 1963 أنظر صوت البريد، نشرة داخلية للجامعة مارس 1963.

المحجوب تستعمل المقرات التي تقع خارج الاتحادات المحلية كمقر الدار البيضاء بزنقة شوب CHOPPE.

هذا الوضع الذي عاشته مجموعة عمر بن جلون دفعها إلى نشر نداء تضامن موجه إلى الجامعات الوطنية وإلى فروع الاتحاد المغربي للشغل تشن من خلاله هجوما عنيفا على

مجموعة المحجوب، وتطلب من العمال الوقوف ضد قيادة الاتحاد المغربي للشغل.³⁶ وفي 2 أكتوبر 1963 تقدمت المجموعة التي طردت من الاتحاد المغربي للشغل إلى لجنة النزاعات داخل النقابة³⁷، ثم في 5 أكتوبر التحقت مجموعة عمر بن جلون بمقرات الاتحاد المغربي للشغل وذلك للعودة والعمل من داخل المركزية النقابية و كان هدف المجموعة التهيئ لانتخابات اللجان الثنائية لسنة 1963 حيث كانت تقدم لائحة موحدة ووحيدة من طرف الاتحاد المغربي.

لكن المحجوب ، الذي كان خارج المغرب ، عارض بعد عودته رجوع مجموعة عمر بن جلون للعمل داخل الاتحاد المغربي للشغل³⁸، مما جعل الأمور تعود إلى نقطة البداية عندما اشترط على مجموعة عمر بن جلون حل الجامعة الوطنية للبريد ثم تكوين جامعة أخرى بعناصر أخرى، كما أن لائحة المرشحين لانتخابات اللجان الثنائية ستعد من طرف مجموعة المحجوب بن الصديق وهذا ما رفضته مجموعة عمر بن

³⁶ — أنظر نداء من أجل تضامن العمال المرجع السابق.

³⁷ — المطرودون هم بوشعيب وصفي، الفيلالي إدريس الطيبي، القادوري، عمر بن جلون هذا الأخير كان معتقلا فيما سمي آنذاك بحادثة المؤامرة.

³⁸ — إتهمت مجموعة عمر بن جلون أنها استغلت تواجد المحجوب بالخارج للتأثير على النزاعات داخل الاتحاد المغربي للشغل.

جلون، فتم في 9 نونبر اجتماع المجلس الوطني للجامعة الوطنية للبريد والذي قرر تأسيس إطار قانوني للمشاركة في انتخابات اللجان الشائبة بالبريد. بما أن القانون لا يسمح بالمشاركة في هذه الانتخابات إلا للوائح تقدمها النقابات.

وتم تأسيس الإتحاد المغربي لمستخدمي البريد و جرت الإنتخابات بلائحتين ، لائحة تمثل مجموعة عمر بن جلون ولائحة أخرى تمثل مجموعة المحجوب، وانتهت هذه الإنتخابات بفوز لائحة عمر بن جلون بأغلبية مقاعد اللجان الشائبة ، وبذلك أصبحت المجموعتان المتنازعتان مكتملتين بشكل واضح كمجموعة نزاع، وهنا تبدأ مرحلة أخرى من النزاع حيث أنه في 23 و 24 ماي 1964 أسست مجموعة عمر بن جلون الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد كنقابة مستقلة عضوا عن الإتحاد المغربي للشغل رغم أن القانون الأساسي لهذه النقابة ينص على أن « تبقى الجامعة منضوية إلى الإتحاد المغربي للشغل في انتظار أن تطبق الديمقراطية الداخلية في تلك المنظمة ».³⁹ ويعلن برنامج الجامعة الجديدة على أن « الجامعة تلتزم بالصراع لتحقيق الديمقراطية داخل الإتحاد المغربي للشغل » كذلك يبرر البرنامج تواجد الجامعة خارج الإتحاد المغربي للشغل بأنه اضطراري وبأن ذلك سيساعد الرفاق المناضلين الجديين الباقين داخل الإتحاد المغربي للشغل في تخليصه من الإنتهازيين الذين يسرونه « وعندما تحقق هذه النتيجة سنكون مسرورين للإلتحاق بمكانة الشرف التي هي مكانتنا ».⁴⁰

³⁹ — القانون الأساسي للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد بدون تاريخ إصدار .

⁴⁰ — La voix du postier septembre, 1965, op. Cit., Page 32.

وطالبت مجموعة عمر بن جلون من المناضلين "الجديين" النضال من داخل الإتحاد المغربي للشغل وتحقيق الديمقراطية الداخلية.⁴¹

وفي 22 ماي 1965 اتخذ المجلس الوطني للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد قرارا فوض من خلال المكتب الوطني للاتصال بالإتحاد المغربي للشغل للتفاوض مع تحديد قاعدة يتم على أساسها التفاوض ونص القرار على التالي :

1 - الجامعة الحالية "مجموعة المحجوب" التي ليست لها أي تمثيلية حسب ما وضحته الانتخابات المتتالية لموظفي إدارة البريد.

2 - تنظيم مؤتمر وطني يكون أعضاؤه منتخبين ديمقراطيا في كل فرع محلي.

3 - مراقبة عمليات الانتخابات المحلية من طرف لجنة لها كافة الصلاحيات متكونة من ستة عناصر ؛ ثلاثة معينين من طرف الجامعة "مجموعة عمر بن جلون" وثلاثة معينين من طرف المسؤولين الحاليين للإتحاد المغربي للشغل.

4 - هذه اللجنة ستقوم بتنظيم المؤتمر في أدق تفاصيله و السهر على الحفاظ على المبادئ الديمقراطية في كل المسطرة المتبعة لتنظيم المؤتمر.

5 - تفوض للمكتب الوطني الحالي التطبيق الصارم لهذه التوصيات.⁴²

وبالفعل تمت لقاءات بين مجموعة عمر بن جلون ومجموعة المحجوب في شهر يونيو 1965 سواء بمقابلة مع كل من محمد بن عبد الرزاق أو المحجوب بن الصديق ، إلا أن هذه الإتصالات انتهت بالفشل لتنتهي معها مرحلة من مراحل النزاع وتنطلق

⁴¹ — La voix du postier septembre, 1965, op. Cit., Page 32.

⁴² — La voix du postier, septembre, 1965, op. Cit., Page 35.

مرحلة أخرى توجت بمفاوضات أعمق وأكثر جدية من المفاوضات السابقة ، وهذا ما سنراه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: المفاوضات.

أولا لابد من الإشارة إلى السياق الخاص للمفاوضات وسنركز على الوضعية التي عاشتها مجموعة عمر بن جلون التي استطاعت أن تؤسس نقابة مستقلة : الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد، فقد عانت مجموعة عمر بن جلون من الصعوبات المادية التي تمثلت أساسا في حرمانها من استعمال مقرات الإتحاد المغربي للشغل مما جعل المجموعة تستعمل مقرات أخرى خارج المقرات العامة للإتحاد المغربي للشغل سواء بالرباط أو الدار البيضاء رغم المشاكل التي عانت منها مجموعة عمر بن جلون فيما يخص تأدية نفقات التسيير خاصة تأدية واجب كراء مقر الفرع المحلي للرباط وسلا.⁴³

كما أن خروج مجموعة عمر بن جلون من مقرات الإتحاد حرّمها من فرصة الإتصال المباشر مع عمال الإتحادات المحلية، أي أنها فقدت شبكة هامة من الإتصالات مما جعلها تعيش حصارا وانعزالا أشارت إليه إحدى نشرات الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد.⁴⁴

⁴³ - أصدر الإتحاد المحلي بيانا دعا فيه البرديين إلى شراء بطائق الإنخراط لتسديد متأخرات كراء مقر الفرع المحلي للرباط وسلا أنظر : صوت البريدي، عدد رقم 1 سنة 1966.

⁴⁴ - نفس المرجع السابق.

وفي هذه الظروف سيعقد المؤتمر الوطني الثاني للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد في 18 و19 مارس 1967 دون أن يغير في التوجه العام أو المواقف المتخذة ضد مجموعة المحجوب بن الصديق، وأسفر هذا المؤتمر على تشكيل مكتب وطني كالتالي :

- وصفي بوشعيب الكاتب العام
- فيلاي طبعي إدريس الكاتب العام المساعد الأول
- نصوح محمد: المساعد الثاني
- المالكي عبد الكبير: أمين الصندوق
- الخمسي عبد السلام: أمين الصندوق المساعد
- لعبيد الشريف: مكلف بالأرشيف
- لودي بوميغت: كاتب
- نكاوي مصطفى: كاتب درجة الموظفين
- فيدودي محمد: كاتب درجة التقنيين.⁴⁵

وفي 21 و22 أكتوبر 1967 فوضت اللجنة الإدارية للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد إلى المكتب الوطني فتح مفاوضات مع المكتب الوطني للإتحاد المغربي للشغل⁴⁶، وانطلقت المفاوضات بمقر الإتحاد المغربي للشغل بالدار البيضاء شارع الجيش الملكي.⁴⁷

⁴⁵ - أشرت إلى أسماء المكتب الوطني لأن بعض أعضائه ستنقل فيما بعد إلى مجموعة المحجوب بن الصديق.

⁴⁶ - أكد لي أحد المخبزين الذين حضروا المفاوضات أنهم استقبلوا من طرف عبد الرحيم بوعبيد قبل ذهابهم للتفاوض، حيث طلب منهم إنجاح المفاوضات لأن الحكم سيقوم بتصفية النقابة وأن عليهم حماية إرث الحركة الوطنية للإتحاد المغربي للشغل.

وقد تركزت المفاوضات بين المجموعتين حول الطرق التي سيتم بها إدماج مجموعة عمر بن جلون داخل الاتحاد المغربي للشغل على أساس إدماج أعضاء المجموعتين في قطاع البريد داخل نقابة قطاعية واحدة اعتبارا لكون الجامعة الوطنية للبريد هي الأصل.

واقترحت مجموعة عمر بن جلون عقد مؤتمر للجامعة يتم فيه إدماج عناصرها داخل الجامعة الوطنية للبريد⁴⁸ ، وتم تعويض الاقتراح الأول بخيار عقد اجتماع موسع للمجلس الوطني يتم فيه إدماج كافة عناصر المجموعتين في قطاع البريد، و هنا برز أيضا عدم اتفاق بين المجموعتين على اقتسام المناصب في اللجنة الإدارية والمكتب الوطني.⁴⁹

وصدر بيان في 26 نونبر 1967 يلخص مسار المفاوضات بين المجموعتين، ويحدد النقط التي يتم التفاوض عليها في ذلك التاريخ حيث أكد البيان «... لذلك فإن حل مشكل جامعتنا لا يجب أن ينظر إليها على أنها مسألة نزاع بين أشخاص بمجموعتين متنافستين، بالنسبة إلينا الأساسي هو الحصول على الضمانات الكافية : أولا : مؤتمر ديمقراطي يتم عقده في أقرب الآجال لكي يقوم البرديين بانتخاب ممثلهم في الجمع العام.

⁴⁷ - حضر المفاوضات أعضاء المكتب الوطني للجامعة الوطنية للبريد وكذلك أعضاء من المكتب الوطني للاتحاد المغربي للشغل كإدريس المذكوري، السهيلي، الزحروحي، الفشتالي... كما حضر محمد عبد الرزاق في بداية الاجتماع ثم انسحب فيما بعد.

⁴⁸ - أشارت مجموعة عمر بن جلون في نشرة صوت البريدي نونبر 1967 على التخلي عن هذا المقترح وذلك للوقت الذي سيتطلبه عقد مؤتمر وطني.

⁴⁹ - نفس المرجع السابق.

ثانيا : هذا المؤتمر يجب التحضير له بتزاهة وبطريقة شاملة...

إن المجلس الوطني الموسع واللجنة الإدارية والمكتب الفيدرالي الذين هم موضوع المفاوضات الحالية ، يجب أن يكونوا كحلول استثنائية وهدفهم هو التهيئ للمؤتمر...»⁵⁰.

هكذا تحول الرهان حول من ستؤول إليه مهمة مراقبة المؤتمر الذي سيتم التفاوض بشأنه ، وبالتالي سيحصل على الحصة الأكبر من أجهزة الجامعة ، سواء منها اللجنة الإدارية أو المكتب الوطني ، وبالفعل خرج المتفاوضون باتفاق عرف ببروتوكول 1967⁵¹ يمكن تلخيصه على الشكل التالي:

1 - عودة أعضاء الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد إلى الإتحاد المغربي للشغل كأفراد لا كمنظمة⁵².

2 - تحقيق الوحدة بين الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد والجامعة الوطنية للبريد وذلك عبر عقد مؤتمر وطني.

3 - حل الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد ببلاغ يرسل إلى السلطات المحلية⁵³.

⁵⁰ — La voix du postier, Novembre 1967.

⁵¹ — تم التوقيع على البروتوكول المذكور في دجنبر 1967 وذلك لوقف النزاع بين الجانبين.

⁵² — مجموعة المحجوب بن الصديق لم تعترف بوجود جامعة مستقلة عن الإتحاد المغربي للشغل.

⁵³ — الجامعة الوطنية لمستخدمي للبريد هي النقابة الجديدة التي أسستها مجموعة عمر بن جلون.

و تم عقد مؤتمر وطني للجامعة الوطنية للبريد بتاريخ 26 و 27 أكتوبر 1968 حيث افتتح المؤتمر من طرف أحد أعضاء المكتب الوطني للإتحاد المغربي للشغل و هو الفشتالي و تم خلال هذا المؤتمر إقتسام المناصب القيادية على الشكل التالي :

- الكاتب العام : وصفي بوشعيب

- التباي

- أمين الصندوق : فريات

- أمين الصندوق المساعد : المالك عبد الكبير

- كتاب الفروع : غراس، قدوري لخضر، سالي

- مستشارون : لعبيد الشريف ، أحمد البوزيدي ، ملكاوي

ويمكن مقارنة لائحة المكتب الوطني مع المكتب الوطني للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد، حيث أن أسماء غابت عن المكتب الوطني الحالي وأسماء أخرى تسلفت المراتب في هذا المؤتمر، وهذا الوضع هو الذي سيكون له تأثير في خيارات الفاعلين التي ستتبع عقد المؤتمر والأحداث الأخرى إلى أن تم إقرار الانفصال العضوي لمجموعة عمر بن جلون في البريد عن الإتحاد المغربي للشغل.

المطلب الثالث: استمرار النزاع.

بعدما تم توقيع بروتوكول المصالحة وانعقاد مؤتمر الجامعة الوطنية للبريد ، بدأت مجموعة عمر بن جلون تعمل داخل مقرات الإتحاد المغربي للشغل ، و أصبحت تشارك حتى في الأنشطة الوطنية للإتحاد وليس في قطاع البريد وحده.

إلا أن الإتفاق لم يقض على المصالح المتعارضة بين المجموعتين ، حيث يظهر التراع في كل مناسبة⁵⁴ ، بل أن الإتفاق ساهم في جعل مجموعة المحجوب تعمل على استقطاب عناصر من مجموعة عمر بن جلون خصوصا العناصر التي فقدت مواقعها منذ مؤتمر مارس 1967 ومؤتمر أكتوبر 1968⁵⁵ ، و أصبح الفاعلون ينتقلون من مجموعة إلى أخرى وأصبحت مجموعة التراع الخاصة بكل من عمر بن جلون والمحجوب بن الصديق تتشكل من عناصر جديدة يتم إستقطابها، ورغم هذا المعطى فقد كانت وتيرة التراع غير نشيطة وذلك للجمود الذي عرفه المحيط السياسي والإجتماعي ما بين سنوات 70 و 72 .

وفي 1973 وعلى إثر المؤتمر الوطني الرابع للإتحاد المغربي للشغل ، ظهر مرة أخرى التراع عندما رفضت مجموعة المحجوب حضور عناصر من مجموعة عمر بن جلون في المؤتمر خاصة أحمد البوزيدي والعيد الشريف اللذين اتهما بمحاولة إفشال المؤتمر، وبعد مفاوضات بين المجموعتين تم الإتفاق على حضور ممثلي مجموعة عمر بن جلون على أساس شروط.⁵⁶

وفي نفس السنة قامت مجموعة عمر بن جلون بمحاولة عقد مؤتمر الجامعة الوطنية للبريد بتاريخ فبراير 1973 ، إلا أنها فشلت في ذلك وقامت مجموعة المحجوب في

⁵⁴ — كلما تعلق الأمر بانتخابات الجمعيات الموازية أو التعاضدية إلا وظهرت التناقضات بين المجموعتين.

⁵⁵ — سيلتحق عنصران فاعلان من مجموعة عمر بن جلون إلى مجموعة المحجوب بن الصديق فيما بعد.

⁵⁶ — أحد المخبرين الذي توسط للتفاوض باسم مجموعة عمر بن جلون ووجه بالرفض من طرف الهاشمي بناني ومحمد عبد الرزاق وقبل المحجوب بن الصديق حضورهما شريطة عدم المبيت داخل مقرات الإتحاد بالذار البيضاء.

أكتوبر 1974 بعقد المؤتمر الوطني للجامعة الوطنية للبريد ، وسيطرت على النقابة ومنذ ذلك التاريخ بدأت مجموعة من المواجهات داخل البورصة وخارجها، وستلعب جمعيات العمل الاجتماعي وجمعية الشبيبة الرياضية البريدية دورا حاسما باعتبارها رهانات، ففي إنتخابات أكتوبر 1977 لجمعية الشبيبة البريدية ، حاولت مجموعة المحجوب تأمين الإستيلاء عليها⁵⁷ ، إلا أن مجموعة عمر بن جلون استطاعت أن تحصل على التمثيلية المطلقة داخل الجمعية ثم لتتبعها انتخابات المجلس الإداري للتعاضدية في انتخابات أكتوبر 1978 وينتهي الرهان بإعلان تأسيس النقابة الوطنية للمواصلات السلكية واللاسلكية في 7 و8 يناير، وهنا سينتهي النزاع داخل الإتحاد المغربي للشغل بعد تحلي مجموعة عمر بن جلون عن فكرة النزاع داخل الإتحاد من خلال التأكيد على استقلالية النقابة ثم من بعد ذلك المساهمة في تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

⁵⁷ — ساهمت الجمعيات الموازية في تقديم سند مادي لمجموعة عمر بن جلون خاصة فيما يخص مقرات هذه الجمعيات.

المبحث الثالث: النزاع في قطاع الطاقة.

يعتبر قطاع الطاقة بالمغرب قطاعا حيويا وحساسا ذلك لكونه يعتبر مصدرا وحيدا للطاقة بالمغرب فالمركبات الحرارية التابعة لقطاع الطاقة توفر الكهرباء الصناعية الموجهة إلى القطاع الصناعي وبالتالي فإن حياة المؤسسات الصناعية بالمغرب ترتبط بانتظام تزويدها بالكهرباء سواء كانت هذه المؤسسات منتمية إلى القطاع الخاص أو العام .

وبالنظر إلى أهمية القطاع والدور الإستراتيجي الذي يمكن أن يلعبه الفعل النقابي داخل هذا القطاع ، فإن هذا الفعل لابد أن يكتسي طابعا خاصا. كما أن الرهان النقابي داخل القطاع هو رهان مرتبط أساسا بدور المجموعات النقابية ، كما هو مرتبط برهان الحكم، وهذا التداخل بين رهانات الفاعلين هو الذي يمكن أن يفسر التفاعل بين مختلف الفاعلين داخل هذا القطاع ، وستظهر لنا بوضوح الدور الذي لعبته "المحفزات الخاصة" في إفشال الفعل الجماعي لمجموعة عمر بن جلون.

المطلب الأول: ديناميكية النزاع.

يتميز قطاع الطاقة وعلى الخصوص المكتب الوطني للكهرباء بتواجد سلسلة من المصالح الاجتماعية والمؤسسات الموازية التابعة لها.

فهناك تعاضدية الكهربائيين والمتكونة من صندوقين، صندوق رئيسي تأسس منذ 1948 ثم هناك صندوق آخر سمي بالصندوق التكميلي أسس 1969 ، وحسب ظهير 12 نونبر 1963 المتعلق بقانون التعاضدية، فهذه الأخيرة تقدم خدمات اجتماعية

للمنخرطين ومن أهم هذه الخدمات هناك التغطية الصحية بكل أشكالها ، و ما يساعد على ذلك توفر التعاضدية على وحدات علاج منتشرة في مختلف المدن المغربية.

كما أن النظام التكميلي المحدث 1969 يقدم كذلك خدمات تكميلية حيث أن الصندوق الرئيسي يعوض 80 % من مصاريف العلاج والنظام التكميلي يغطي 20% المتبقية مع تقديمه خدمات اجتماعية أخرى كالتعويض عن وفاة المنخرط، منح مساعدات للأرامل، يقدم مساعدات استثنائية للعلاجات التي تتطلب مصاريف باهضة....

أما مجلس الأعمال الاجتماعية بالمكتب الوطني للكهرباء⁵⁸ فهو يقدم خدمات متنوعة فهناك :

- التأمين على الحياة.

- السلفات.

- الإعانات المدرسية.

- استعمال مراكز الراحة.

- الحج والعمرة.

- النوادي الرياضية.

- الحصول على سكن اجتماعي.

ويمكن الإشارة هنا إلى أهمية الخدمات التي يقدمها مجلس الأعمال بخصوص السكن، فقد قام هذا المجلس بمجموعة من المشاريع مثل مشروعات الأمل ،

⁵⁸ - تمويل خدمات مجلس الأعمال C.O.S يتم عن طريق 1% من رقم معاملات المكتب الوطني للكهرباء.

الإنارة 1 ، الإنارة 2 ، عمارة سيل بالبيضاء ثم المنازل الإقتصادية بكل من مراکش وأكادير ووجدة وبني ملال....

إن هذه الخدمات التي تقدمها لجنة الأعمال الإجتماعية وكذلك التعاضدية ساهمت في ضبط العمال ، ومنح لمجموعة المحجوب بن الصديق سلاحاً يمكن استعماله في إفشال كل العمليات التي تقوم بها مجموعة بن جلون.

وقد سيطرت مجموعة المحجوب بن الصديق على قطاع الطاقة من خلال الجامعة الوطنية للطاقة التي يديرها مساعده محمد بن عبد الرزاق ، وقد أشار التقرير التوجيهي للمؤتمر الأول للنقابة الوطنية للماء والكهرباء إلى المواجهة بين المجموعتين في قطاع الطاقة ابتدأت منذ 1963 في كل من سد سيدي معاشوا والمعمل الحراري بوجدة وجرادة والدار البيضاء والمعمل المائي بأفورار، ولكن كل هذه المحاولات فشلت في بدايتها.⁵⁹

وفي سنة 1972 كانت هناك محاولات أخرى لتغيير المكاتب النقابية بكل من مكتب الإنتاج ومكتب التوزيع إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل.

وكانت 1976 سنة حاسمة حيث تم الإعلان الرسمي عن الدخول في نزاع مباشر مع مجموعة المحجوب، فرغم أن السنوات الماضية كانت تعرف نزاعاً بين المجموعتين ولكن هذا النزاع لم يكن واضحاً بالشكل المطلوب الذي يسمح بتحديد مجموعات النزاع، خصوصاً وأن الوضع العام داخل قطاع الطاقة تميز بتواجد نقابة وحيدة هي الجامعة الوطنية لعمال الطاقة كما أن أي محاولة لتأسيس نقابة منافسة يعتبر تحدياً

⁵⁹ — أنظر التقرير الموجه إلى المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية للماء والكهرباء، النشرة الداخلية يوليو 1980.

لمجموعة المحجوب بن الصديق التي كانت تراقب هذا القطاع ، لذلك فإن محاولات ما قبل 1976 يمكن اعتبارها مناوشات محدودة في مراكز محددة ومرتبطة بأشخاص محددين ، أما حركة 1976 فكانت مباشرة حيث أعلنت العداء الرسمي لمجموعة المحجوب وحددت أهدافا معلنة متمثلة في منافسة الطرف الآخر على انتخابات مجلس الأعمال والمجلس الإداري للتعاضدية، وبصفة عامة على تواجد مجموعة المحجوب داخل قطاع الطاقة.

فالمحاولات الأولى كانت تتم داخل الإتحاد المغربي للشغل أما محاولة أكتوبر 1976 فكانت من خارج الإتحاد، حيث قدمت مجموعة عمر بن جلون لائحة مستقلة للانتخابات الداخلية بالمكتب الوطني للكهرباء. وبالنظر إلى لائحة المرشحين فإنها تتكون من مجموعة من الأفراد الفاعلين الذين سيؤسسون فيما بعد النقابة الوطنية للماء والكهرباء ، ويمكن أن نشير إلى كل من مصطفى الترهوتي ومحمد الجازولي، محمد أيوب، أبا عقيل عمار....وقد قدمت لائحة الترشيحات التي كانت تضم 28 مرشحا يوم 5 أكتوبر. وفي 5 و6 أكتوبر ، قدم ستة مرشحين من نفس اللائحة رسالة إلى إدارة المكتب الوطني للكهرباء يتنازلون من خلالها عن الترشيحات التي قدموها سلبقا. وفي 12 أكتوبر تعلن إدارة المكتب الوطني للكهرباء عن موعد الانتخابات وتعلن عن تقديم لائحة وحيدة من المرشحين وهي التي يتزعمها محمد بن عبد الرزاق.

وفي نونبر 1976 جرت الانتخابات بلائحة وحيدة كانت هي الفائزة بطبيعة الحال، وفي 22 نونبر تم إعلان السلطات المركزية بفوز لائحة محمد بن عبد الرزاق مما

جعل مجموعة عمر بن جلون تقدم طعنا في ذلك أمام المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء.⁶⁰

وفي 28 مارس 1977 أصدرت المحكمة حكمها تعلن عن إلغاء الانتخابات الداخلية لمناصب العمال داخل المكتب الوطني للكهرباء وتطلب إعادة الانتخابات من جديد، إلا أن مجموعة محمد بن عبد الرزاق عادت مرة أخرى لتعلن بالنقض في حكم المحكمة الابتدائية وذلك بتاريخ 29 أبريل 1977 أمام المجلس الأعلى واستطاعت إبطال حكم المحكمة الابتدائية.

وفي شهر أبريل ، تقدمت مرة أخرى مجموعة عمر بن جلون إلى انتخابات اللجان الثنائية بلائحة المستقلين أمام لائحة محمد بن عبد الرزاق، وتمت مرة أخرى نفس العملية حيث قدمت مجموعة من مرشحي مجموعة عمر بن جلون استقالتها من لائحة الترشيحات، ومرت الانتخابات بلائحة وحيدة هي التي فازت بعد إسقاط لائحة المستقلين بالاستقالات.

هكذا فشلت كل محاولات منافسة مجموعة المحجوب بن الصديق على تمثيلية العمال داخل قطاع الطاقة.

وفي 29 و 30 يوليوز 1978 انعقد المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية للماء والكهرباء بمقر النقابة الوطنية للتعليم بعدما تم تحويل مكان عقد المؤتمر من سينما الكواكب بالفداء بالدار البيضاء وذلك بعدما حضرت مجموعات من أعضاء الاتحاد المغربي للشغل وحاولت إفشال المؤتمر، وشارك في المؤتمر 80 مؤتمرا علما أنه قد واكبت

⁶⁰ — الطعن المقدم إلى المحكمة الابتدائية بتاريخ 22 نونبر 1976 رقم الملف 5837.

الإستعدادات للمؤتمر وبعده مصادمات عنيفة بين الجانبين داخل المكتب الوطني للكهرباء وخارجه.

وفي غشت 1978 صدر بيان عن الجامعة الوطنية لعمال الطاقة يعلن عن طرد المؤسسين الذين ساهموا في تأسيس النقابة الوطنية للماء والكهرباء من صفوف الجامعة⁶¹، واتهم البيان مجموعة عمر بن جلون بأنهم يحركون من طرف مجموعة من أصحاب المصالح العقارية والأطباء والصيادلة الذين لهم مصالح ومطامع فيما حققته الجامعة من امتيازات للعمال سواء في العقار أو المصحات.⁶²

وهنا انتهى فصل آخر من التراع بتأسيس النقابة الوطنية للماء والكهرباء ، لكن هذا التأسيس كفعل جماعي عرف مشاكل كثيرة في استمراره ، خصوصا وأن تأسيس النقابة كان في أول الأمر عن طريق تكوين الأجهزة الفوقية ثم من بعد ذلك تم تكوين فروع محلية في مختلف المدن والمراكز العمالية ، وفعلا استطاعت النقابة الوطنية أن تكون 12 مكتبا محليا ، لكن سرعان ما تراجع هذا التأسيس إلى ثلاثة مكاتب محلية فقط⁶³، مما جعل النقابة الوطنية للماء والكهرباء تعيش تدهورا عاما في سيرها وتوالت الإنسحابات من النقابة مما جعلها تعيش شللا مرتبطا بعوامل متعددة نحاول التطرق إليها في النقطة الموالية :

⁶¹ - تم الطرد على أساس أن كل من ينتمي إلى قطاع الطاقة فهو مناضل داخل الجامعة الوطنية لعمال الطاقة.

⁶² - البيان مؤرخ بتاريخ 17 غشت 1978.

⁶³ - المصدر تقرير تنظيمي داخلي غير منشور مؤرخ بتاريخ 14 يناير 1987 موجه إلى اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل من طرف المكتب الوطني للنقابة الوطنية للماء والكهرباء.

المطلب الثاني: صعوبات الفعل الجماعي.

كيف لنا أن نفسر محدودية الفعل الجماعي - تأسيس النقابة الوطنية للماء والكهرباء- وعدم نجاح الفعل الجماعي كما نجح في كل من قطاع التعليم وقطاع البريد؟

إن الإجابة عن هذا السؤال يتطلب الرجوع إلى دراسة شروط نجاح الفعل الجماعي من خلال "نموذج أولسن" Paradigme d'Olson⁶⁴، فهو يؤكد أنه لا يكفي لنجاح الفعل الجماعي تواجد مصلحة ووعي بهذه المصلحة، بل لابد من تواجد "محفزات خاصة" تساعد على ضبط الأفراد المساهمين في الفعل الجماعي، كما أن الإكراه سواء ببعده المادي أو القانوني يساهم في إنجاح الفعل الجماعي، وهكذا فإن النقابات تقدم خدمات لمن ينتمون إليها، فأولسن يؤكد أن « بعض النقابات تملك ترسانة من المحفزات والمكافآت الخاصة؛ فهي تقدم امتيازات فردية للذين ينتمون إليها وتمنعها عن الآخرين ».⁶⁵

إن هذه المحفزات هي التي ساهمت في تحجيم عملية تأسيس واستمرار النقابة الوطنية للماء والكهرباء، فالجامعة الوطنية للطاقة تملك كثيرا من المحفزات الخاصة، منها ما هو مالي أو مادي كالإمتيازات المتمثلة في تقديم مساعدات مادية و القروض التي تقدمها مؤسسات العمل الإجتماعي للعمال.⁶⁶

⁶⁴ - OLSON (M), Op. Cit., Page 95.

⁶⁵ - OLSON (M), Ibid., page 96.

⁶⁶ - أشارت النشرة الداخلية للنقابة الوطنية للماء والكهرباء عدد يوليو 1980 إلى هذه المساعدات التي تقدمها هذه المؤسسات ووجهت نداء إلى مقاومة هذه الإغراءات أنظر الملاحق.

كما أن الاستفادة من كل الإمتيازات والمصالح الإجتماعية ومراكز الراحة والإصطيف هي كذلك محفزات ومكافآت يتم منحها للمتعاظفين ، بينما يتم منعها عن الآخرين الذين يعملون على معارضة الخط العام لمجموعة محمد عبد الرزاق.

إضافة إلى ذلك ، هناك محفزات أخرى ذات طابع عقابي أو إكراهي ؛ حيث إن الجامعة الوطنية للطاقة تملك مجموعة من الوسائل التي تمكنها من ضبط العمال ومعايقه كل من يريد منافستها على تسيير الخير العام الذي تحتكره.

فهناك أولا الإختصاص الذي تتمتع به اللجان الثنائية عند المداولة في ملفات الترقية، فأعضاء مجموعة عمر بن جلون أو أعضاء النقابة الوطنية للماء والكهرباء يحرمون من الترقية ويتم تجميد وضعيتهم الإدارية عبر وسائل متعددة، ويمكن أن نذكر حالات كثيرة على ذلك فهناك :

- محمد الراقي ، مدير مركز التعليم التقني بالمكتب الوطني للماء والكهرباء ؛ دخل إلى العمل بالمكتب منذ 20 غشت 1960 بدرجة 6A مع منحة ووصل إلى التقاعد منذ يناير 1987 بدرجة 7C ، حيث أنه ولمدة 26 سنة انتقل إلى درجة واحدة فقط ، في المقابل يمكن مقارنته بفاعل آخر من مجموعة محمد عبد الرزاق دخل بدرجة 7 وخرج بمنصب خارج الإطار.

- عبد العزيز المراكشي دخل للعمل بالمكتب بدرجة 7 وبقيت وضعيته مجمدة لمدة 25 سنة ، واللائحة يمكن أن تطول.

كما أن هناك إكراها آخر مرتبط بعدم الاستفادة من خدمات التعاضدية أو

مراقبة المصالح المقدمة إلى التعاضدية ، أما الاستفادة من الخدمات والإمتيازات

الأخرى من سكن وسلفات فهي ممنوعة على كل من ثبتت مساهمته في تأسيس النقابة الوطنية للماء والكهرباء.

و تنبغي الإشارة إلى العنف المستعمل في مواجهة الأعضاء أو المتعاطفين من مجموعة عمر بن جلون خاصة عندما تبدأ فترة وضع طلبات الترشيح للإنتخابات الداخلية لمناصب العمال ، حيث يتم الضغط على أعضاء لائحة عمر بن جلون من خلال استعمال العنف المباشر أو التهديد بالتنكيل إلى مناطق نائية أو تلفيق قهمل لكل من يرفض تقديم استقالته من لائحة الترشيحات ، مما يؤدي إلى إسقاط لائحة الترشيحات التي تنافس لائحة محمد بن عبد الرزاق.

أما بالنسبة لمجموعة عمر بن جلون ومنذ تقديم لائحة المستقلين 1976 فإنها لم تستطع أن تتحكم في العناصر التي كانت تقدمها للترشح ، وذلك راجع كما وضحنا سابقا إلى الضغوطات التي مورست عليهم ولم يستطيعوا أن يقاوموها.

فالمرشحون كمجموعة تتكون عادة من 28 عضوا ، فهي إذن صغيرة ، وبالنظر إلى مقترحات أولسن فإنه داخل المجموعات الصغيرة يمكن أن تمارس الضغوطات النفسية داخلها لأن حجمها صغير وتكون بالتالي هناك فرصة للإتصال بين أفراد المجموعة.⁶⁷ فالإلتزام السياسي يمكن أن يساهم في ضمان مشاركة الأفراد في الفعل الجماعي كما يمكن ملاحظة أن المجموعة التي قدمت ترشيحاتها في انتخابات 1976، حيث أن العناصر التي كانت تنتمي إلى الإتحاد الاشتراكي تضم 4 أفراد مع عنصرين من حزب التقدم والإشتراكية ، وكانت هذه العناصر هي التي صمدت أمام

⁶⁷ - OLSON (M), Op. Cit., page 84

الضغوطات التي مورست عليها، أما العناصر المتعاطفة فقد تخلت 6 عناصر منها من لائحة الترشيحات وقدمت استقالتها.

إن المجموعة التي كانت تحاول الحصول على المصلحة العامة وتنظمت وتعبأت للإستفادة من هذه المصلحة اصطدمت بتكاليف الفعل الجماعي المرتفعة⁶⁸، ذلك أن الكثير من الأفراد الذين كانوا ينتمون إلى مجموعة عمر بن جلون والنقابة الوطنية للماء والكهرباء فضلوا التخلي عن هذه المجموعة أو الإلتحاق بالمجموعة الأخرى أو البقاء جانبا، لأن المصلحة العامة التي كان سيستفيد منها الجميع يمكن أن يستفيدوا منها دون الدخول في معركة غير مضمونة النتائج، وهذا ما وقع منذ انتخابات 1976 ثم محاولات 1977 أو حتى عندما تأسست النقابة الوطنية للماء والكهرباء فقد انسحبت مجموعة من مناضليها والتحقوا بالجامعة الوطنية لعمال الطاقة.

لا بد كذلك من الإشارة في الأخير إلى الدور الذي لعبه المحيط السياسي والإجتماعي في التراجع داخل الطاقة، فقد أكد درندوف (R) Dahrendorf على الشروط السياسية لتكوين مجموعة النزاع فأكد أنه «عندما تكون تعددية الأطراف المتنازعة غير مسموح بها وكذلك عندما يكون تكوينها ممنوعا بانعدام حرية التحالف وكذلك بقوة الشرطة، فمجموعة النزاع لا يمكن أن تنتظم»⁶⁹.

⁶⁸ - تكاليف الفعل الجماعي تكمن هنا بالتضحية بمجموعة من الحقوق والإمتيازات داخل المؤسسات الإجتماعية التي سيحرم منها كل من يساهم في هذا الفعل الجماعي في حين أنه لن يستفيد من ثمرة الفعل الجماعي لأنه لن ينجح.

⁶⁹ - Dahrendorf, op cit., page 104.

فالشروط السياسية التي ترتبط بالمحيط السياسي والإجتماعي سواء العام أو الخاصة بالمحيط الداخلي للمكتب الوطني للكهرباء كانت لا تساعد على تكوين مجموعة النزاع رسميا والسماح لها بالعمل ومنافسة مجموعة المحجوب. فعندما يتم الإعلان عن فترة تقديم لوائح الترشيحات لانتخابات المؤسسات الإجتماعية والمجلس الإداري للتعاضدية يكون محيط القسم القانوني بالمكتب الوطني يعيش حالة خاصة، حيث تتواجد عناصر من مجموعة محمد بن عبد الرزاق وتمنع كل من يحاول تقديم ترشيحه لهذه الإنتخابات .

أما إذا استطاعت لائحة الترشيحات أن تمر إلى قسم الشؤون القانونية ، فإن الوسائل التي تكلمنا عنها يتم استعمالها لإرغام قدر مهم من المرشحين على التنازل ويتم بالتالي إسقاط اللائحة وغالبا ما تساعد السلطة الإدارية على القيام بهذه المهمة أو تتغاضى عن ممارسات مجموعة المحجوب بن الصديق، أكثر من ذلك ، فإن كل موظف يلتحق بالمكتب الوطني للكهرباء يعتبر أتوماتيكيا مناضلا وعضو في الجامعة الوطنية لعمال الطاقة بصفة إجبارية ويتم اقتطاع واجب الإنخراط تحت إسم اقتطاع الصندوق الإضافي المتبادل للعمل الإجتماعي C.A.S. DE SOLIDARITE ⁷⁰ .

⁷⁰ — الإقتطاع يتم حتى على أجور مناضلي النقابة الوطنية للماء والكهرباء ورغم احتجاج هؤلاء فإن الإقتطاع كان يتم، أنظر نموذج رسالة الإحتجاج عن الإقتطاع بالملاحق.

المبحث الرابع: تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

بعد الانشقاق الذي وقع داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في يوليو 1972 وبعد خروج ما تبقى من عناصر مجموعة عمر بن جلون من الجامعة الوطنية للتعليم⁷¹، بدأ التفكير في تأسيس نقابة وطنية مستقلة عن الاتحاد المغربي للشغل⁷²، إلا أن الظروف العامة المرتبطة بالمحيط السياسي والاجتماعي أجلت عملية تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى بداية سنة 1975، حيث ستطلق مجموعة من الأحداث أدت إلى تأسيس مجموعة من النقابات القطاعية تباعا في سنوات 1976 — 1977 — 1978 إلى أن يتم الإعلان عن انعقاد المؤتمر التأسيسي للجامعة الديمقراطية في 25 و 26 نونبر 1978⁷³.

المطلب الأول: تأسيس النقابات الوطنية القطاعية.

لقد سبق أن تأسست نقابتان تابعتان لمجموعة عمر بن جلون وهما الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد في 23 ماي 1963 والنقابة الوطنية للتعليم في 20 فبراير 1966. وقد نصت القوانين الأساسية للنقابتين على أنهما ينتميان إلى الاتحاد المغربي للشغل رغم أن

⁷¹ — كما أشرنا إلى ذلك سابقا بقيت عناصر تعمل داخل الاتحاد المغربي للشغل تنتمي إلى مجموعة عمر بن جلون وحتى بعد حملة 1972 بقيت بعض عناصر المجموعة تعمل داخل الاتحاد المغربي للشغل.

⁷² — أحد المخبرين أكد على أن عملية التفكير في تأسيس نقابة مستقلة من طرف مجموعة عمر بن جلون انطلقت منذ 1973.

⁷³ — الجامعة الديمقراطية هو الاسم الذي كان يروج قبل تحديد الاسم الأصلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

النقابتين مستقلتين عن الإتحاد المغربي للشغل ، كما أن هذا الأخير لا يعترف بوجود النقابتين داخله.

وفي 4 يونيو 1976 استطاعت مجموعة عمر بن جلون المشاركة في انتخابات اللجان الثنائية بقطاع الفوسفاط بمركز خريكة واستطاعت الحصول على 14 مقعدا من أصل 28 وكانت المشاركة في هذه الانتخابات قد تمت عن طريق تقديم لائحة من المرشحين المستقلين بعد استحالة الاختراق من الداخل للنقابة التابعة للإتحاد المغربي للشغل بالفوسفاط، وفي 28 نونبر 1976 عقدت مجموعة عمر بن جلون بالفوسفاط تجمعا عاما انتهى بتأسيس النقابة الوطنية لعمال الفوسفاط ، حيث أصبح الحسين الكافوني كاتبها عاما لها.

أما في قطاع السكك الحديدية فقد فشلت المحاولة الأولى لاختراق الجامعة الوطنية للسكك الحديدية، حيث عقد في سنة 1975 مؤتمر وطني للجامعة التابعة للإتحاد المغربي للشغل بحضور 200 مؤتمر استطاعت أن تتسرب إليه مجموعة عمر بن جلون ولكنها لم تستطع الوصول إلى الأجهزة القيادية خصوصا بعد أن اقترحت رئاسة المؤتمر تكوين لجنة الترشيحات استطاعت من خلالها مجموعة المحجوب بن الصديق أن تراقب المؤتمر وتمنع دخول أنصار مجموعة عمر بن جلون إلى الأجهزة النقابية القيادية.⁷⁴

وفي 24 يونيو 1978 عقدت النقابة الوطنية للتعليم مؤتمرا استثنائيا تم خلاله التخلي عن فكرة إمكانية الرجوع للإتحاد المغربي للشغل ، نفس الشيء وقع بالنسبة

74 - لجنة الترشيحات هو أسلوب سوف تتبعه مجموعة عمر بن جلون لمراقبة المؤتمرات القطاعية للنقابات التي ستؤسسها فيما بعد.

للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد، فبعد سيطرة مجموعة المحجوب بن الصديق على الجامعة الوطنية للبريد⁷⁵، قامت مجموعة عمر بن جلون بإحياء الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد، حيث لم يتم حلها كما تم الإتفاق عليه في بروتوكول 1967 بين مجموعة المحجوب ومجموعة عمر بن جلون.

وأعلنت الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد عن عقد مؤتمرها الاستثنائي في 7 و 8 يناير 1978 حيث تم إلغاء المادة الثانية من القانون الأساسي التي تنص على « تبقى الجامعة منضوية إلى الاتحاد المغربي للشغل في انتظار أن تطبق الديمقراطية في تلك المنظمة »⁷⁶.

وتم الإعلان في هذا المؤتمر عن استقلالية النقابة تجاه الاتحاد المغربي للشغل وتم كذلك تغيير اسمها حيث أصبحت تعرف بالنقابة الوطنية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

وبذلك استطاعت مجموعة عمر بن جلون أن تؤسس ثلاثة نقابات مستقلة عن الاتحاد المغربي للشغل، وشكلت كل من نقابة البريد والتعليم النواة لما سيعرف فيما بعد بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حيث قامت بمساعدة النقابات الأخرى في التأسيس من خلال تقديم مواردها إلى النقابات التي كانت تستعد للخروج من الاتحاد المغربي للشغل.⁷⁷

⁷⁵ — في أكتوبر 1974 سيطرت مجموعة المحجوب على الجامعة الوطنية للبريد.

⁷⁶ — القانون الأساسي للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد، منشور بدون تاريخ إصدار.

⁷⁷ — الموارد خاصة المقررات والتأطير النقابي الذي قدمته النقابات إلى النقابات الجديدة.

وفي سنة 1978 بدأت سلسلة من عمليات التأسيس للنقابات القطاعية لم تستطع طوال فترة التراجع أن تؤسس نقاباتها المستقلة ، وكانت عملية التأسيس عبارة عن تأسيس نقابات بعناصر تنتمي إلى مجموعة عمر بن جلون وعناصر أخرى متعاطفة عن طريق تكوين أجهزة النقابة القيادية سواء المكتب الوطني أو اللجنة الإدارية ، ثم فيما بعد قامت هذه النقابة المؤسسة بهذا الشكل بمحاولة التوسع وتكوين مكاتب وفروع إقليمية وبطبيعة الحال جلب الأعضاء والمنخرطين.

إن تأسيس النقابات القطاعية الأخرى التي توالى تمت بنفس الطريقة ، وهذا ما يجعل الحكم على نجاح الفعل الجماعي يحتاج إلى قياس قدرة النقابة في تكوين الفروع والمكاتب التابعة لها وكذلك مدى صمودها أمام النقابات الأخرى ، خصوصا وأن النقابة الوطنية للماء والكهربا تأسست بنفس الطريقة ولكنها فيما بعد تعرضت لمشاكل كثيرة جعلها تتراجع كما أشرنا إلى ذلك من اثني عشر مكتبا محليا إلى ثلاثة ، فهذا إذن مؤشر على صعوبة التأسيس.

وفي 4 و 5 مارس انعقد المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية للسكر والشاي ، حيث تم تمثيل 10 معامل داخل المؤتمر وتم بذلك الإعلان عن تأسيس النقابة الجديدة في مواجهة الجامعة الوطنية للسكر التابعة للاتحاد المغربي للشغل.

وبعد محاولات متعددة لمجموعة عمر بن جلون بقطاع الطاقة استطاعت المجموعة أن تؤسس النقابة الوطنية للماء والكهرباء في 29 يوليوز 1978 ، وقد أشرت إلى ظروف التأسيس في المبحث الثالث حيث أن المجموعة لاقت صعوبات كثيرة سواء في الدخول إلى الأجهزة المسيرة للجامعة الوطنية للطاقة أو إلى المؤسسات الاجتماعية

التابعة لنفس القطاع، وهذا ما جعل أن عملية تأسيس الفعل الجماعي من داخل أجهزة الاتحاد المغربي للشغل بقطاع الطاقة كانت شبه مستحيلة.

إن تلك الصعوبات جعلت تأسيس النقابة الوطنية للماء والكهرباء يتم عن طريق بناء الأجهزة الفوقية للنقابة ، ثم في مرحلة ثانية تنطلق عملية البناء الحقيقية والصعبة والمتمثلة في تأسيس فروع النقابة ، وهذا ما يجعل نجاح عملية التأسيس تحتاج لمدة زمنية للحكم على نجاح أو عدم نجاح الفعل الجماعي.

أما في قطاع المحروقات فقد عقد المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية لصناعة البترول والغاز في 14 و 15 أكتوبر 1978 ، وتم تعيين محمد أغليدو كاتباً عاماً وهو من العنصر التي كانت تنتمي سابقاً إلى الجامعة التابعة للاتحاد المغربي للشغل.⁷⁸

وقد ظهر من خلال تأسيس النقابات الثمانية التي حاولت توضيح عملية تكوينها أن النقابتين اللتين استطاعتا منذ مدة طويلة أن تؤسس نقابة مستقلة نجح فيها بناء الفعل الجماعي، أما النقابات الست الأخرى فقد أظهرت طريقة تأسيسها أن مجموعة عمر بن جلون لم تستطع أن تترجم التراع الذي أدارته إلى نتائج ملموسة ، وهذا ما جعلها تؤسس النقابات بذلك الشكل .

⁷⁸ - محمد أغليدو كان كاتباً عاماً للمكتب النقابي للجامعة فرع لاسمير سابقاً وأصبح كاتباً عاماً للجهاز النقابي الجديد.

المطلب الثاني: شروط نجاح الفعل الجماعي؛ تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

لماذا تأخر تأسيس النقابة الجديدة إلى غاية شهر نونبر 1978 و لم يسبق هذا التاريخ ؟ إن الإجابة عن هذا السؤال يمكن تقسيمه إلى ثلاثة نقط أساسية ، فهناك دور المحيط السياسي والاجتماعي الذي يوفر الظروف التي تمكن الفاعلين من اتخاذ قرار المبادرة. كما أن نجاح الفعل الجماعي على مستوى النقابات القطاعية مرتبط بالمحفزات الخاصة التي لعبت دورا هاما في إنجاح أو إفشال عملية التأسيس، ثم إن فكرة تأسيس مركزية نقابية منافسة للاتحاد المغربي للشغل أدت إلى ظهور عدة فاعلين ساهموا في إنجاح عملية التأسيس ويمكن أن نسميهم بالمقاولين السياسيين.

الفقرة الأولى: المحيط السياسي والاجتماعي.

المحيط السياسي والاجتماعي هو مجموعة من الشروط المادية والاجتماعية المتواصلة الموزعة حول هيئة ما⁷⁹ ، وقد تطرقت لدور الشروط السياسية في تكوين مجموعة النزاع و أوضحت أن مجموعة النزاع لا يمكن أن تتكون دون وجود حد أدنى من الحرية⁸⁰ ، وبالنظر إلى الفترة التي عاشها النزاع منذ سنوات 60 و 61 إلى نونبر 1978 ، فإنه يمكن القول أن المحيط السياسي لم يكن يسمح بتأسيس مركزية نقابية في حجم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بفعل تلاحق مجموعة من الأحداث السياسية ؛ هكذا كانت التوترات السياسية لسنة 1963 ثم أحداث 1965 ثم حالة الجمود الذي

⁷⁹ - Lexiques des sciences sociales 6 édition 1994 MADELEENE GRAWITZ.

DAHRENDORF (R), Op., Cit. —⁸⁰

عاشه الفعل النقابي ما بين سنة 1965 إلى 1970، ثم توالى الأحداث والتوترات مع الانقلابين العسكريين في 1971 و 1972، ثم أحداث مارس 1973، هذه الأحداث والتوترات لم تسمح بفعل جماعي يمكن أن يؤدي إلى تأسيس مركزية نقابية.

لكن مع بداية سنة 1975 وانطلاقاً مما عرف بالمسلسل الديمقراطي وقضية الصحراء الغربية، وقع انفراج سياسي توج بإطلاق سراح المعتقلين من مجموعة عمر بن جلون ووقوع اتصالات بين الحكم والاتحاد الاشتراكي.⁸¹

وهذا الانفراج سمح بطبيعة الحال بتكوين نقابات وطنية قطاعية منذ 28 نونبر 1976 بتأسيس النقابة الوطنية لعمال الفوسفات، ثم توالى عمليات التأسيس بتكوين النقابات الثمانية التي ستؤسس في نونبر 1978 الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

فالحيط السياسي ساعد على توفير الظروف العامة لتأسيس المركزية النقابية «فالحيط بالمعنى الواسع يصنع القرينة التي يتخذ فيها خياراً ما، لكن هذا الخيار يتم عن طريق الأفراد»⁸².

الفقرة الثانية: المحفزات الخاصة.

وهي أساساً مرتبطة بمكترمات الفعل الجماعي، أي المكترمات التي تساهم في تعبئة الأفراد في الإنخراط بالفعل الجماعي، فلا يكفي توفر المصلحة والوعي بها في

⁸¹ — أشار الأموي إلى وقوع هذه الإتصالات، أنظر الإتحاد الاشتراكي 5 دجنبر 1998.

⁸² — LEACH (E), Les systèmes politique des hautes terres de birmanie, Maspéro, paris 1972. Page 298, cite par RACHIK (H) culte et conflit, hespéris tamuda, vol. xxx, FASC 1, (1992), page 111-134.

جعل الأفراد ينخرطون في الفعل الجماعي بل هناك مكرّمات تستعملها المجموعات كي تجعل الأفراد ينتظمون في سبيل تحقيق هدف ما.⁸³

وهذه المكرّمات هي التي تفسر نجاح الفعل الجماعي في قطاعي التعليم والبريد وفشله في قطاع الطاقة، ففي المكتب الوطني للكهرباء سيطرت مجموعة المحجوب على المؤسسات الاجتماعية والمحفزات التي تجعل الأفراد ينخرطون في الفعل الجماعي، وبالتالي أصبحت كل المحاولات التي قامت بها مجموعة عمر بن جلون بدون جدوى، بحيث سرعان ما تراجعت النقابة الوطنية للماء والكهرباء عن مجموعة المحجوب وأصبح الجهود الذي تقوم به النقابة يصطدم بفعالية مجموعة المحجوب نتيجة للمكرّمات التي سبق تحديدها.⁸⁴

أما في البريد فقد استطاعت مجموعة عمر بن جلون أن تسيطر على الجامعة الوطنية للبريد وتراقب المصالح الاجتماعية والجمعيات الموازية والتعاضدية، وبالتالي حرمت مجموعة المحجوب بن الصديق من السلاح الذي استعملته الجامعة الوطنية لعمال الطاقة في المكتب الوطني للكهرباء وبالتالي استطاعت أن تنجح في تأسيس الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد في 24 ماي 1964، ثم في 7 و8 يناير 1978 تأسست النقابة الوطنية للمواصلات السلوكية واللاسلكية.⁸⁵

⁸³ — Op., Cit., Page 74. OLSON (M)

⁸⁴ — أنظر المبحث الثالث حول النزاع في قطاع الطاقة.

⁸⁵ — في يوليوز 1965 قرر المجلس الإداري لتعاضدية البريد والذي تسيطر عليه مجموعة عمر بن جلون إجبارية الإنخراط في التعاضدية للموظفين في قطاع البريد أنظر نص القرار في "صوت البريد" رقم 3، 1965.

نفس الشيء وقع بقطاع التعليم ، حيث استطاعت مجموعة عمر بن جلون أن تؤسس النقابة الوطنية للتعليم منذ 1966 رغم الصعوبات التي عانت منها هذه النقابة وعدم استطاعتها اختراق جمعية التعاضدية الوطنية لوزارة التربية الوطنية.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فإن الفعل الجماعي تمثل في تأسيس نقابات قطاعية ولكن بأجهزة فوقية هي التي قامت فيما بعد في تأسيس الفروع والمكاتب المحلية والتي ستستعمل نفس المكترمات لجعل الأفراد ينخرطون فيها.

إن المحيط السياسي لم يساعد على توفير الظروف لقيام الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كما أن خيارا سياسيا كان يؤطر مجموعة عمر بن جلون وهو مرتبط برهان السيطرة على الإتحاد المغربي للشغل ، بحيث كان عمر بن جلون يرفض التفكير في تأسيس مركزية منافسة للإتحاد المغربي للشغل وكان يرى أن على أعضاء مجموعته العمل لتغيير القيادة داخل الإتحاد المغربي للشغل والإستيلاء على السلطة بالمركزية النقابية.

إلا أنه بعد خروج مجموعة عمر بن جلون من الإتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ قرارات 30 يوليوز 1972 أصبح هناك توجه واضح إلى إحداث قطيعة مع الإتحاد المغربي للشغل ، فبدأ التفكير الملموس في تأسيس مركزية نقابية.

الفقرة الثالثة : مرهان المقاولين السياسيين .

يعرف ريشارد بالم Richard Balme المقاول السياسي ب : « أنه الفرد الذي ينتج الخير العام لأجل خدمة مصالح مساره السياسي أو المهني »⁸⁶ ف نموذج أولسن يمكن أن يقف أمام بعض الحالات التي ينخرط فيها الفاعلون في فعل جماعي دون أن تظهر المحفزات الخاصة التي بإمكانها أن تشجع على التعبئة، لذلك اقترح ريشارد بالم مفهوم المقاول السياسي الذي بإمكانه أن يفسر انخراط مجموعة من الفاعلين في تعبئة لصالح فعل جماعي دون أن يظهر أثر للمصلحة الخاصة في ذلك.

إن تأسيس نقابة جديدة وفي هذا المحيط السياسي والاجتماعي يعتبر رهانا مربحا على المدى البعيد سواء على مستوى المستقبل السياسي أو المهني للفاعلين، وهذا ما يمكن أن يفسر التفاعل الكبير الذي أبداه الكثير من النشطاء النقابيين خصوصا في المراحل الأخيرة للتأسيس ، ثم من جهة أخرى يفسر عملية الانتقال أو الالتحاق كما يسميها النقابيون بالنقابة الجديدة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، كذلك مفهوم المقاول السياسي يفسر الصعود التدريجي لنخب نقابية جديدة على الساحة السياسية أو أيضا على مستوى الحزب الذي انتمت إليه أغلب القيادات النقابية وهو الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فعملية الصعود إلى الأجهزة القيادية للحزب تعتبر عملية صعبة وبطيئة إذا اقتصر الفاعل على تتبع التراتبية التنظيمية ولكن كمقاول سياسي يمكنه أن يختزل المراتب عندما يبدل مجهودا ملحوظا في النضال النقابي إلى درجة أن ينادى عليه ليمثل داخل أجهزة الحزب، وقد حالت ضعف المعلومات حول المسار

⁸⁶ - BALME (R), l'action collective rationnelle dans le paradigme d'Olsen, Année sociologique 1990, n° 40, Page 279 et 280.

السياسي للفاعلين من القيام بعملية تتبع المسار السياسي الذي سلكه هؤلاء الفاعلون إلى أن دخلوا إلى بعض المواقع المؤثرة داخل الحزب بل أصبحوا يشكلون قوة مؤثرة في التنظيم الحزبي.

إن التوجه العام الذي كان سائدا في المراحل الأولى للترافع لم يسمح بظهور قوي لهؤلاء المقاولين السياسيين خصوصا وأن الرهان كان يتمثل في السيطرة على أجهزة الاتحاد المغربي للشغل ، إلا أن يأس مجموعة عمر بن جلون من الحصول على تغيير في البنية الشكلية للاتحاد المغربي للشغل جعلها تعمل باللموس على تأسيس مركزية نقابية وهذا ما وفر الرهان الذي سمح بظهور هؤلاء المقاولين السياسيين وذلك ما يفسر انتقال الكثير من الأطر النقابية التي كانت تنتمي إلى النقابات القطاعية التابعة للاتحاد المغربي للشغل إلى النقابات القطاعية التابعة لمجموعة عمر بن جلون وسيتقوى ذلك الانتقال بعد تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

إن تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كان نتيجة فعل جماعي أطره فاعلون، وقد سمح المحيط السياسي والاجتماعي باتخاذ قرار التأسيس ، كما أن فكرة التأسيس ساعدت على تواجد رهان خاص بالمقاولين السياسيين الذين سيساهمون في عملية التأسيس.

المطلب الثالث: الخطوات الأخيرة لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

إن عملية تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كانت نتيجة نزاع داخل الاتحاد المغربي للشغل ، وقد استطاعت مجموعة عمر بن جلون تأسيس ثنائي نقابات

مستقلة عن الاتحاد المغربي للشغل ، وبذلك لم تبق إلا عملية إخراج الأجهزة الفوقية للنقابة الجديدة من خلال التحضير للمؤتمر التأسيسي ، وسأحاول أن أدرس الخطوات الملموسة لعملية التأسيس من خلال محاولة تحديد الفاعلين ، ثم الموارد المعبأة ، وأخيرا استعراض إيديولوجية المنظمة الجديدة.

الفقرة الأولى : الفاعلون .

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هي نقابة تكونت على شكل فيدرالية بين ثماني نقابات قطاعية تأسست ، لذلك فإن عملية الإعداد كانت تتم عن طريق التنسيق بين هذه النقابات الثمانية على مستويين :

*** المستوى الأول :** يشمل لجنة التنسيق الوطنية والتي كانت تتكون من الكتاب

العامين لست نقابات قطاعية وهم :

- شناف عبد الرحمان : الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم.
- بوزوبع عبد المجيد : الكاتب العام للنقابة الوطنية للصحة.
- الكافوني الحسين : الكاتب العام للنقابة الوطنية للفوسفاط.
- نبيه محمد : الكاتب العام للنقابة الوطنية للشاي والسكر.
- الملحاوي عبد المالك : الكاتب العام للنقابة الوطنية للسككيين.

- البوزيدي أحمد : الكاتب العام للنقابة الوطنية للبريد والمواصلات

السلكية واللاسلكية⁸⁷.

وقد اهتمت هذه اللجنة بعملية التنسيق على المستوى الوطني واعتبرت كهيئة تنفيذية لمقررات اللجنة التحضيرية.

* المستوى الثاني : كان يتم العمل على مستوى لجان التنسيق المحلية، والتي تتكون من المسؤولين النقابيين المحليين وتقوم بالعمل على ربط الاتصال والتنسيق بين المكاتب المحلية والفروع للنقابات المستقلة التابعة للنقابة الجديدة.

وفي 24 و 25 نونبر 1978 بدأت أشغال المؤتمر التأسيسي للكونفدرالية للشغل بحضور اللجان الإدارية للنقابات الثمانية المستقلة و كذلك حضور مجموعة من ممثلي بعض القطاعات التي لم تستطع أن تؤسس نقابة قطاعية وكان حضورهم بصفتهم ملاحظين، وكان عدد المؤتمرين هو 345 عضوا والملاحظين 40 عضوا.⁸⁸

كان المؤتمر مؤطرا من لجنة رئاسة المؤتمر والمتكون من العناصر التالية :

- خيرات عبد الهادي من النقابة الوطنية للتعليم.

- عبد المجيد بوزوبع من النقابة الوطنية للصحة.

- الترهوني مصطفى من النقابة الوطنية للماء والكهرباء.

- المالكي عبد الكبير من النقابة الوطنية للبريد والمواصلات السلكية

واللاسلكية.

⁸⁷ - نفس المرجع السابق صفحة 7.

⁸⁸ - الديمقراطية العمالية عدد 2 دجنبر 1978 صفحة 12.

- رياض بوشعيب من النقابة الوطنية للطاقة والغاز.

وتم خلال المؤتمر تعيين اللجنة الإدارية والتي تكونت من 47 عضواً ، كما أن

هذه اللجنة قامت بتعيين أعضاء المجلس التنفيذي وهم :

- الأموي نوبير : التعليم.

-البوزيدي أحمد : البريد.

- لمراني مصطفى : الماء والكهرباء.

- المالكي عبد الكبير : البريد.

- أغليدو محمد : البترول والغاز.

- بوزوبع عبد المجيد : الصحة العمومية.

- الكافوني الحسين : الفوسفاط.

- الملحاوي عبد الخالق : السكة الحديدية.

- الوليدي عبد القادر : السكر والشاي.

- شناف عبد الرحمن : التعليم.

- البزاوي الكبير : التعليم.

- بن عبد السلام أحمد : السكك الحديدية.

ولم أستطع الحصول على أعضاء اللجنة الإدارية ، لذلك سأحاول هنا الاكتفاء

بقراءة في تكوين المكتب التنفيذي؛ فأكثر من ثلث هذا المكتب يتكون من نقايبي

قطاعي التعليم والبريد كما أن أغلب أعضاء المكتب التنفيذي هم موظفون بالقطاع

العام سواء رجال التعليم أو موظفون بالمكاتب الوطنية وهم يستقرون بمدينة الدار

البيضاء ، كما أنهم مسؤولون قياديون في نقابات قطاعية باستثناء نوبير الأموي الذي لم أجد إسمه في المكاتب الوطنية للنقابة الوطنية للتعليم ، إلا أنه من خلال المقابلات التي أجريتها مع بعض الفاعلين ؛ فإنهم كانوا دائما يشيرون إلى دوره في بناء النقابة الوطنية للتعليم أو النقابات الأخرى على اعتبار أن عمله كان أساسا داخل اللجنة العمالية التي كانت تدير النزاع مع مجموعة المحجوب بن الصديق وهذا ما يفسر عدم تواجده في أي لجنة معلنة خاصة بالمؤتمر سواء لجنة التنسيق الوطنية أو رئاسة المؤتمر. وقد أبلغني أحد النقابيين الذين عاصروا التأسيس أنه في اجتماع المكتب التنفيذي عين أحمد البوزيدي ككاتب عام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ولكنه تنازل لصالح نوبير الأموي الذي أصبح كاتبا عاما.

الفقرة الثانية: الموارد.

لقد أشرت سابقا إلى الدور الذي لعبته الموارد في بعض مراحل النزاع ، و من المهم الإشارة هنا إلى الموارد التي تتوفر عليها كل من النقابة الوطنية للتعليم والنقابة الوطنية للمواصلات السلوكية واللاسلكية، فقد استعملت مقراتهما مرارا من طرف النقابات التي كانت في طور التأسيس، كالمؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية للماء والكهرباء الذي عقد داخل مقر النقابة الوطنية للتعليم، كما عقدت ندوة 15 و 16 يوليوز 1978 بين النقابات المستقلة داخل نفس المقر ، هذه الندوة التي كانت تدخل في عملية التحضر للمؤتمر.

ويصعب في هذه المرحلة الأخيرة من التراع إيجاد دور الموارد الفردية ، وذلك
لسببين اثنين :

(1) صعوبات الوصول إلى المعلومات الخاصة بالموارد المعبأة أثناء الخطوات
الأخيرة للتأسيس.

(2) أن عملية التأسيس كانت في حقيقتها ترجمة لعمل وحدات صغيرة نسبيا هي
النقابات القطاعية ، ثم بدأت تظهر الموارد ذات الطبيعة الجماعية التي يصعب الوصول
إليها رغم أنه لا يمكن إنكار الموارد الحزبية المعبأة لإنجاح المؤتمر.⁸⁹ وقد جرى المؤتمر
في يومي السبت والأحد وهما يوما عطلة لكي يتم تجاوز أحد المشاكل التي كانت
تعوق عقد مؤتمرات النقابات القطاعية، وكما أشرت إلى ذلك فإن الكونفدرالية
الديمقراطية للشغل تشكلت من أعضاء يعملون بالقطاع العمومي، فإذا كان المؤتمر
سيعقد داخل أيام العمل الرسمية ، فإن ذلك سيمنع الفاعلين الذين لم يتوفروا على
الانقطاع أو رخصة التغيب من العمل من الحضور والمشاركة في المؤتمر.⁹⁰

الفقرة الثالثة: الإيديولوجية.

على المستوى الإيديولوجي شكل المؤتمر مناسبة لانتقاد المحجوب والاتحاد المغربي
للشغل، فمشروع التقرير التوجيهي المقدم إلى المؤتمر سيتعرض إلى بداية التراع خاصة

⁸⁹ - أشار الأموي إلى استعمال موارد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المراحل الأخيرة
لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أنظر الاتحاد الاشتراكي، عدد 5 دجنبر 1998.

⁹⁰ - في المؤتمر الثاني للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد رفضت الإدارة الترخيص ل 77 مؤتمرا تقدموا
بطلبات إلى الإدارة العامة للبريد للمشاركة في أشغال هذا المؤتمر.

إضراب 16 يونيو 1961 للموظفين، حيث بدأت المواجهات داخل الاتحاد المغربي للشغل واعتبر التقرير أن هذا الإضراب هو تعبير عن وقوف الجماهير العمالية للتصدي لسياسة التراجع التي بدأت منذ سقوط حكومة عبد الله إبراهيم.⁹¹

وانتقد التقرير كذلك موقف الإتحاد المغربي للشغل من دستور 1962 والانتخابات التشريعية كما أشار التقرير إلى بعض مراحل النزاع بدون ذكر التفاصيل كعمليات الطرد التي تعرضت لها المكاتب الوطنية والمحلية التي استطاعت أن تسيطر عليها مجموعة عمر بن جلون.

و تعرض التقرير أيضا إلى حالات العنف التي واكبت مسلسل النزاع، و حاول أن يبرر عمليات المصالحة التي كانت تتم بين المجموعتين معلنا أنه : « وفي كل مرة تسنح فيها الظروف يقع نوع من التصالح، كان يتم في أغلب الحالات بتنازلات كان يقوم بها المناضلون من أجل الحفاظ على وحدة الطبقة العاملة وكان دائما يشاطروهم الأمل بأن القيادة سترجع إلى الطريق وستعمل لصالح الوحدة... ومع كل محاولة تصحيحية كانت القيادة النقابية تقدم وعودا ولكنها لم تكن تفي بها أبدا ولذلك كانوا يحاولون مرة أخرى الإصلاح من الداخل...، وهكذا أصبح مفهوم الوحدة النقابية في نظر القيادة يعني شيئا واحدا ووحيدا هو احتفاظها بالسلطة داخل الجهاز ».⁹²

أما بالنسبة للمفاهيم الجديدة التي جاءت بها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فمن خلال أدبياتها نلاحظ أن المفاهيم والمصطلحات التي استعملت ليست جديدة

⁹¹ — مشروع التقرير المذهبي للمؤتمر التأسيسي للإطار النقابي الديمقراطي الموحد، منشور بدون تاريخ إصدار، صفحة 4.

⁹² — المرجع السابق صفحة 5 و6.

على العمل النقابي داخل الإتحاد المغربي للشغل ، بل كان هناك نوع من التحفظ
الواقعي المرتبط بالمحيط السياسي والاجتماعي العام حتى لا تسقط أو تترلق المنظمة
الجديدة إلى بعض الطروحات الثورية التي كانت تروج آنذاك.

ويمكن أن نلاحظ تكرار بعض المصطلحات التي استعملت من طرف الإتحاد
المغربي للشغل كاعتبار الطبقة العاملة طليعة، ربط الطبقة العاملة بحركة التحرر الوطني،
و اعتبار النقابة الجديدة تجمع كل الفئات العمالية كيفما كانت اتجاهاتها السياسية.

أما مشروع المقرر المطلي فقد شمل مطالب عامة ماعدا المطالب المرتبطة
بالمؤسسات الاجتماعية، حيث طالبت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بدمقرطة
المؤسسات الاجتماعية.⁹³

هكذا تأسست الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في 25 و 26 نونبر 1978 ،
وانتهى بذلك النزاع بين مجموعة المحجوب بن الصديق ومجموعة عمر بن جلون، بعدما
استطاعت هذه الأخيرة أن تؤسس مركزية نقابية لينتقل النزاع من نزاع داخل الإتحاد
المغربي للشغل إلى نزاع بشكل آخر يكون موضوع هذه المرة التنافس للسيطرة على
مواقع نقابية محددة خاصة في القطاع العام.

⁹³ — مشروع المقرر المطلي للجامعة الديمقراطية صفحة 10.

خاتمة

إن تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كان نتيجة نزاع اجتماعي داخل الاتحاد المغربي للشغل، حيث حاولت مجموعة عمر بن جلون السيطرة على بعض الجامعات المكونة للاتحاد، وكان النزاع يجري بين وحدات صغيرة داخل كل قطاع تتواجد به جامعة تابعة للاتحاد المغربي للشغل، وبذلك يمكن القول أن النزاع الذي نحن بصددده كان عبارة عن مجموعة من حالات النزاع حسب كل قطاع على حدة، ثم من جهة أخرى كان كذلك النزاع يجري على المستوى المحلي سواء داخل الاتحادات المحلية أو في الفروع الأخرى للاتحاد المغربي للشغل.

وبحسب الحالات، يمكن استخلاص أن النزاع كان يجري بين مجموعتين صغيرتي العدد داخل كل موقع للنزاع يتم تأطيره من خلال مجموعة النزاع الأصلية، سواء مجموعة المحجوب بن الصديق أو مجموعة عمر بن جلون، فرغم انتماء هذين الأخيرين إلى قطاعين مختلفين السكك الحديدية والبريد فإنهما تواجدا في جل القطاعات التي عرفت النزاع كالتعليم¹، وبعبارة أخرى إن مجموعة النزاع كانت تدير النزاع في كل القطاعات وكانت تتجاوز البنيات والقواعد الشكلية التي تنظم العمل النقابي، فالنزاع إذن كان شاملا بين المجموعتين، وما البنيات الشكلية إلا إطار قانوني لتصريف الفعل الجماعي.

¹ - أكد لي أحد المخبرين أن عمر بن جلون رغم مغادرته لقطاع البريد كان يدير النزاع داخل القطاع وقد أخبرني أنه في إحدى المرات كان شاهدا على إعداد رسالة خطاب موجهة إلى إحدى المنظمات النقابية الأوربية، وكان عمر بن جلون يملئ نص الخطاب على أحمد البوزيدي الذي كان يقوم بمهمة الكتابة، كذلك هناك مثال آخر على تواجد بصمات عمر بن جلون داخل قطاع التعليم، حيث اطلعت على ملاحظاته المكتوبة بخط يده في الملف الذي كان يتم إعداده حول التعاضدية لسنة 1975.

ويمكن كذلك ملاحظة أن تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كان عبارة عن تجمع لثمان نقابات قطاعية ، ونشير هنا إلى ما أكده أولسن بخصوص كون بداية النقابات العمالية مرتبط أساسا بتكون وحدات صغيرة مستقلة عن بعضها البعض، ثم توحدت فيما بينها لتشكيل وحدات منسجمة كبرى ؛ أي على شكل اتحاد.² وهذا بالطبع ما حدث بخصوص تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حيث تأسست نقابات قطاعية صغيرة نسبيا ثم في ما بعد تم تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي قامت بتوحيد العمل بين هذه النقابات القطاعية.

كذلك إن الفعل الجماعي الذي أطرته مجموعة النزاع كان يقوم كأساس للتعبئة على محفزات خاصة سواء ذات البعد النفسي والاجتماعي³، أو ذات البعد المادي المصلحي⁴، كما أن توقيت عملية تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مرتبط بالمحيط العام الذي لم يكن يسمح من قبل بقيام عملية التأسيس، لكن هذا لا يمنع من القول أن مجموعة النزاع هي التي قامت بعملية التخطيط والتنظيم قصد التهييء لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إن المحيط وفر الظروف السياسية والاجتماعية لإنجاح الفعل الجماعي، أما خيار التأسيس فقد اتخذته الفاعلون.

² - OLSON (M), Op. Cit., page : 90.

³ - أشار أولسن أنه داخل المجموعات الصغيرة يساعد حجمها الصغير على ممارسة ضغط سياسي واجتماعي ونفسي على أعضاء المجموعة بهدف ضمان انخراط الأطراف في الفعل الجماعي، أنظر أولسن، مرجع سبق ذكره، ص : 84.

⁴ - أكد أولسن أنه عندما تكون المجموعة كبيرة يصعب ممارسة ضغط اجتماعي ونفسي على الأعضاء لانخراطهم في الفعل لذلك تلعب المحفزات الخاصة دور الضابط، أنظر أولسن، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

ثم لابد من الإشارة إلى أن رواج فكرة تأسيس مركزية نقابية جديدة شكل رهانا مهما لمجموعة من الفاعلين الذين راهنوا على المنظمة الجديدة والتحقوا بها من داخل الاتحاد المغربي للشغل ، ويمكن تفسير ذلك على اعتبار أنهم مقاولون سياسيون بما أنه يصعب إيجاد المصالح والمحفزات التي جعلتهم يلتحقون بالمنظمة الجديدة.⁵

إن هذه الخلاصات التي وصلت إليها تمت بفضل النموذج النظري الذي حلّولت استعماله، فقد تطلب مني الاقتراب بشكل ملموس من حركة الفاعلين ومحاولة تتبع الفعل التراجعي منذ بدايته إلى نهايته ، ثم الاهتمام بدور الفاعلين وإعطاء أهمية للفرد في عملية تأسيس الفعل الجماعي خاصة قيادة المجموعات المتنازعة ، بحيث أن الكثير من محاولات البحث التي أشارت إلى التراجع داخل الاتحاد المغربي للشغل لم تكن تهتم بدور الفاعلين، وهذا ما جعل هذه الدراسات تنظر إلى مظاهر التراجع من فوق دون الاقتراب منه.

إن نموذج أولسن بالفعل يقدم محاولة فريدة لفهم الواقع الحقيقي للفعل الجماعي، وكذلك يساعد على فهم مختلف الحالات والاحتمالات التي يمكن أن ينجح فيها الفعل أو لا ينجح رغم أني لم ألتزم إلى النموذج النظري بأكمله خاصة عندما يتم حساب العلاقة بين تكاليف الفعل الجماعي وما يمكن أن يحصل عليه الفاعل من فائدة جراء عملية تقسيم الخير العام المحصل عليه⁶، وهذا راجع إلى أن نموذج أولسن يتطلب ، لتطبيقه على حالة معينة ، وجود المعلومات الكافية التي تمكن من الذهاب بعيدا في التحليل وهذا ما توفرت عليه لكن بشكل نسبي .

⁵ - مفهوم المقاول السياسي عند بالم، مرجع سبق ذكره.

⁶ - أنظر محاولة أولسن، المرجع السابق الصفحات : 44 إلى 59.

أما بالنسبة لنظرية النزاع عند جوليان فروند أو بشكل نسبي عند كوزر فإنها ساعدت على محاولة إعادة تركيب النزاع كما جرى ، حيث ساعدتني هذه النظرية في محاولة فهم العملية التي جرى بها النزاع، ثم كذلك التركيز على المراحل التي يمر منها النزاع سواء في بدايته أو أثناء المفاوضات أو في نهايته ، وقد كانت هذه النظرية مفيدة جدا خصوصا وأنها أوسع وأشمل من نظرية الفعل الجماعي.

ولن أنسى أيضا الإفادة التي قدمها كتاب درندوف⁷ خصوصا فيما يخص شروط تكوين مجموعة النزاع ، ثم كذلك مختلف المفاهيم التي حاولت استعمالها كمفهوم المصلحة الكامنة، ثم مفهوم المقولة السياسية المقترح من طرف ريشارد بالم لتفسير بعض حالات الفعل الجماعي التي لا يستطيع نموذج أولسن تفسيرها⁸.

هذه إذن بعض الإفادات التي حاولت استخلاصها من الجانب النظري كأساس تفسيري لفهم عملية النزاع والفعل الجماعيين، ويمكن ملاحظة ذلك على مستوى البحث بكامله سواء خلال الإشارات النظرية أو من خلال الهوامش، ولكن لابد من الإشارة إلى الاستفادة من بعض المقترحات الابستمولوجية التي لم تظهر داخل البحث ولكنها أفادتني على المستوى الإجرائي سواء من خلال الملاحظة أو من خلال المقابلات أو طريقة التعامل مع المعلومات ، وأشير هنا إلى كتاب رايمون بودون "La place de désordre" ثم كتاب روجي دافال "La logique de l' action individuelle".

⁷ - Voir DAHRENDORF, les classes et conflit de classes dans la société industrielle, Paris, la Haye Monton, 1972.

⁸ - BALME (R), l'action collective rationnelle dans le paradigme D'OLSON, Année sociologique 1990, n° 40, Page 279 et 280.

إن القيمة التفسيرية لنموذج أولسن كانت مهمة ، خصوصا وأن هذا النموذج لم يكن وحيدا بل كان معززا بنظرية التراجع مع مقترحات نظرية أخرى وهذا ما ساعدني في إتمام هذا العمل المتواضع.

أما على مستوى المشروع المستقبلي للبحث فإن عدم الذهاب بنموذج أولسن إلى الحد الأقصى في التحليل يجعلني أتطلع مستقبلا إلى ضرورة استكمال البحث الذي بدأت في حالة تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، آخذا بعين الاعتبار القيام بدراسة شاملة ومستفيضة للتراجع سواء داخل النقابات القطاعية الثمانية التي تأسست بها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أو من خلال الإحاطة بتفاعلات التراجع داخل الاتحادات المحلية مع الاحتفاظ بنفس الإطار النظري.

هناك مقترح آخر لمشروع البحث ، وهو كذلك مرتبط بالوسط العمالي والنقابي، فإن هذا الوسط يتميز بكثرة النزاعات والتوترات الاجتماعية سواء التي تحدث بين أرباب العمل والمجموعات النقابية أو التي تقع بين المجموعات النقابية نفسها وهذا ما جعلني أفكر في دراسة هذه التوترات والنزاعات مع الاحتفاظ طبعاً بنفس الإطار النظري، وهذا الاقتراح راجع إلى الصعوبات التي واجهتني في الحصول على المعلومات خصوصا وأن الموضوع شكل حرجا للكثير من الفاعلين الذين اعتذروا عن عدم تقديم المعلومات التي يتوفرون عليها وذلك لأسباب كثيرة.⁹

⁹ - بعض الفاعلين كان يبرر ذلك بأن الشهادات التي يمكن أن يقدمها قد تمس شخصية بعض الفاعلين الذي توفوا والبعض الآخر كان يعتبر تقديم شهادته سيمس فاعلين لازالوا على قيد الحياة !!

إن الأهم في هذا البحث هو تجريب النموذج النظري على حالة معينة على اعتبار أن علم السياسة لا يمكن أن يحدد إلا كعلم يحاول تطبيق وتجريب نماذج ونظريات من أجل فهم الواقع.

هذا ما حاولت أن أوضحه من خلال هذا البحث المتواضع عن طريق دراسة طريقة تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل .

كروولوجيا النزاع

1959 : الإرهاصات الأولى للخلاف بين مجموعة عمر بن جلون ومجموعة المحجوب بن الصديق بمناسبة المؤتمر الوطني للجامعة الوطنية للبريد، حيث وقع خلاف حول تعيين الكاتب العام وأعضاء المكتب الوطني.

19 يونيو 1961 : بيان مشترك بين محمد بن عبد الرزاق واكديرة وزير الداخلية يعلن عن تأجيل إضراب الموظفين الذي أعلنت عنه الجامعة الوطنية للموظفين.

7 و 8 أكتوبر 1961 : في المؤتمر الوطني للجامعة الوطنية للبريد حيث وقع خلاف حول تزكية 101 من المؤتمرين وانتهى هذا الخلاف باتفاق بين المجموعتين وتم خلال المؤتمر الإعلان عن إضراب في قطاع البريد.

19 دجنبر 1961 : مفاوضات بين المحجوب والمكتب الوطني للجامعة الوطنية للبريد حول إلغاء الإضراب.

20 دجنبر 1961 : الإضراب في قطاع البريد يستمر يومين ونصف.

يناير 1962 : قيادة الاتحاد المغربي للشغل تعلن عن رفضها لتشكيل خلايا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية داخل الاتحاد المغربي للشغل وطالبت بمعاقبة الذين يخرقون مبدأ استقلالية النقابة وأدى ذلك إلى الاتفاق على عقد المؤتمر الوطني الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية وكذلك على وقف كل عمليات الاختراق.

ماي 1962 : عقد المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حيث اقتسمت مجموعة المحجوب ومجموعة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مقاعد المؤتمر مناصفة.

25 نونبر 1962 : الجامعة الوطنية للبريد تعين 8 مؤتمرين لحضور المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد المغربي للشغل، في حين رفضت مجموعة المحجوب هذا التعيين.

28 نونبر 1962 : مجموعة عمر بن جلون ترسل برقية إلى المحجوب بن الصديق ترفض من خلالها تعيين مندوبين من طرف مجموعة المحجوب وتطالب انتخاب مؤتمر البريد.

5 يناير 1963 : يمنع مندوبي الجامعة الوطنية للبريد مجموعة عمر بن جلون من حضور المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد المغربي للشغل، واتهام عمر بن جلون بقيادة مؤامرة لإفشال المؤتمر.

7 يناير 1963 : مجموعة المحجوب بن الصديق تعلن عن طرد قيادة الجامعة الوطنية للبريد.

12 يناير 1963 : رسالة توجه من مجموعة المحجوب إلى وزير البريد تعلن عن حل الجامعة الوطنية للبريد وتعين لجنة مؤقتة للتسيير والتنظيم تمثل موظفي ومستخدمي البريد.

2 أكتوبر 1963 : الأعضاء المطرودون من الاتحاد المغربي للشغل يتقدمون إلى لجنة التزاعات في الاتحاد.

5 أكتوبر 1963 : رجوع مجموعة عمر بن جلون إلى الاتحاد المغربي للشغل للتهيء لانتخابات اللجان الثنائية.

أكتوبر 1963 : عودة المحجوب بن الصديق من الخارج ويرفض تواجد مجموعة عمر بن جلون داخل الاتحاد المغربي للشغل إلا بعد حل الجامعة الوطنية للبريد.

نونبر 1963 : المجلس الوطني للجامعة الوطنية للبريد يعلن عن تأسيس الاتحاد المغربي لمستخدمي البريد كإطار قانوني للمشاركة في انتخابات اللجان الثنائية.

16 دجنبر 1963 : مشاركة مجموعة عمر بن جلون في انتخابات اللجان الثنائية وفوزها بأغلبية المقاعد.

1 ماي 1964 : رفضت مجموعة المحجوب مشاركة مجموعة عمر بن جلون في تظاهرات فاتح ماي.

23 و 24 ماي 1964 : المؤتمر التأسيسي للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد (مجموعة عمر بن جلون).

12 ماي 1965 : مجموعة عمر بن جلون تدعو من خلال المجلس الوطني للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد مجموعة المحجوب بن الصديق إلى التفاوض لحل الخلافات بين المجموعتين.

يوليوز 1965 : مفاوضات بين مجموعة عمر بن جلون والمحجوب داخل مقرر الاتحاد المغربي للشغل بالدار البيضاء.

في أكتوبر 1965 : لجان التنسيق الوطني لنقابي التعليم تحصل على 50% من مقاعد اللجان الثنائية.

21 و 22 أكتوبر 1965 : اللجنة الإدارية للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد تفوض للمكتب الوطني صلاحيات التفاوض مع مجموعة المحجوب مع تحديد أساس التفاوض.

7 يناير 1966 : بدأت عملية التحضير لتأسيس نقابة مستقلة عن الجامعة الوطنية للتعليم.

20 فبراير 1966 : عقد المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية للتعليم (مجموعة عمر بن جلون).

6 يوليو 1966 : انعقاد المؤتمر الأول العادي للنقابة الوطنية للتعليم.

18 و 19 مارس 1967 : المؤتمر الوطني الثاني للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد.

11 غشت 1967 : اللجنة الإدارية الوطنية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية تعلن

عن قرارات الوحدة وتكوين مكتب سياسي متكون من عبد الله إبراهيم، المحجوب بن الصديق، عبد الرحيم بوعبيد.

دجنبر 1967 : مفاوضات في قطاع البريد والتعليم بين مجموعة عمر بن جلون

ومجموعة المحجوب بن الصديق لتحقيق المصالحة والوحدة بين المجموعتين، وتم توقيع بروتوكول اتفاق الوحدة في قطاع البريد.

مارس 1968 : توقف عملية انتخاب الفروع في الجامعة الوطنية للتعليم بعد تقدم

بمجموعة عمر بن جلون في مجموعة من الفروع.

26 و 27 أكتوبر 1968 : انعقاد المؤتمر الوطني الخامس للجامعة الوطنية للسيريد

حيث تم اقتسام المناصب بين مجموعة المحجوب ومجموعة عمر بن جلون.

1972 : محاولات لاختراق مكتب الإنتاج ومكتب التوزيع بالجامعة الوطنية

لعمال الطاقة.

21 دجنبر 1972 : النقابة الوطنية للتعليم تقوم بالتعبئة ضد الاتفاق الذي وقعه

الجامعة الوطنية للتعليم في 20 دجنبر 1972 حول مطالب رجال التعليم مقابل التخلي

عن الإضراب الذي أعلنت عنه.

30 يوليو 1972 : مجموعة عبد الرحيم بوعبيد تعلن عن انشقاق داخل الاتحاد

الوطني للقوات الشعبية وتحدث قطيعة مع مجموعة المحجوب بن الصديق.

1973 : انعقاد المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد المغربي للشغل، حيث منع دخول مندوبين من مجموعة عمر بن جلون.

فبراير 1973 : فشل محاولة مجموعة عمر بن جلون إجراء المؤتمر الوطني السادس للجامعة الوطنية للبريد.

أكتوبر 1974 : مجموعة المحجوب بن الصديق تسيطر على الجامعة الوطنية للبريد.

ماي 1975 : عقد المؤتمر الوطني للجامعة الوطنية للسكك الحديدية وإقصاء مجموعة عمر بن جلون من التمثيل داخل الأجهزة الوطنية.

11 سبتمبر 1975 : النقابة الوطنية للتعليم تقوم بحملة حول موضوع التعاضدية العامة لوزارة التربية الوطنية.

4 يونيو 1976 : حصول مجموعة عمر بن جلون على 14 مقعدا من أصل 28 مقعدا في انتخابات اللجان الثنائية في خريكة في قطاع الفوسفاط.

يوليوز 1976 : المناظرة البريدية الأولى نظمتها مجموعة عمر بن جلون وقررت القطيعة مع الاتحاد المغربي للشغل والإعداد لمؤتمر وطني للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد.

أكتوبر 1976 : مجموعة عمر بن جلون تقدم لائحة مستقلين في انتخابات المجلس الإداري للتعاضدية وكذلك مجلس الأعمال الاجتماعية واللجان الثنائية في المكتب الوطني للكهرباء.

5 و6 أكتوبر 1976 : تنازل 6 مرشحين من لائحة الترشيحات في انتخابات المكتب الوطني للكهرباء.

5 نونبر 1976 : فوز لائحة محمد بن عبد الرزاق في الانتخابات بالمكتب الوطني للكهرباء بعد إسقاط لائحة مجموعة المستقلين.

28 نونبر 1976 : تجمع عام لعمال الفوسفات بخريكة يتحول إلى مؤتمر تأسيسي للنقابة الوطنية لعمال الفوسفات.

27 نونبر 1976 : مجموعة عمر بن جلون تطعن في نتائج الانتخابات الداخلية بالمكتب الوطني للكهرباء.

28 مارس 1977 : المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء تعلن عن إلغاء نتائج الانتخابات وتطالب بإعادتها من جديد.

29 أبريل 1977 : تقدمت مجموعة المحجوب بن الصديق بنقض الحكم الابتدائي بالمجلس الأعلى حيث استطاعت أن تبطل الحكم الابتدائي بخصوص انتخابات اللجان الثنائية بالمكتب الوطني للكهرباء.

7 و 8 يناير 1978 : انعقد المؤتمر الاستثنائي للجامعة الوطنية للبريد ويتم الإعلان عن تأسيس النقابة الوطنية للمواصلات السلكية واللاسلكية.

4 و 5 مارس 1978 : انعقد المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية للسكر والشاي بـبي ملال.

24 يونيو 1978 : انعقد المؤتمر الاستثنائي للنقابة الوطنية للتعليم حيث تخلت النقابة عن الفصل الذي يسمح بإمكانية الرجوع إلى الاتحاد المغربي للشغل.

1 يوليوز 1978 : انعقد المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية للسككيين.

يوليوز 1978 : انعقد المؤتمر الأول للعادي للنقابة الوطنية لمستخدمي الفوسفات.

15 و 16 يوليوز 1978 : عقدت ندوة بمقر النقابة الوطنية للتعليم ضمت مكاتب النقابات المستقلة التابعة لمجموعة عمر بن جلون.

غشت 1978 : بيان صادر عن الاتحاد المغربي للشغل يعلن عن طرد مجموعة عمر بن جلون التي أسست النقابة الوطنية للماء والكهرباء.

12 أكتوبر 1978 : تجمع بين النقابات الوطنية في قطاع البريد والتعليم والسكك.

14 و 15 أكتوبر 1978 : المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية لصناعة البترول والغاز.

19 نونبر 1978 : تجمع مشترك للنقابات الوطنية المستقلة عن الاتحاد المغربي للشغل في إطار التحضير للمؤتمر التأسيسي للمركزية النقابية الجديدة.

25 و 26 نونبر 1978 : انعقاد المؤتمر التأسيسي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل .

لائحة المراجع والمصادر

المراجع والمصادر بالعربية :

الكتب :

- 1- الطيب بن بوعزة، ميلاد الحركة النقابية العمالية الحرة بالمغرب، ترجمة عبد الله رشد، مطبعة دار النشر المغربية، 1992.
- 2- عبد اللطيف المانوي-محمد عياد، الحركة العمالية بالمغرب صراعات وتحولات، دار توبقال 1992.
- 3- فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1998، بيروت، لبنان.

المقالات :

- 1- خالد عليوة، الحركة التصحيحية النقابية بين المقتضيات التحليلية والخصوصيات، مجلة المشروع، عدد 1.
- 2- لطيفة زمامة، النظام التعاضدي في الوظيفة العمومية، شؤون إدارية، عدد 2، 1983.
- 3- محمد الفلاح، اختصاصات اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء في مجال الترقية والاستידاع والخروج من العمل، مجلة المرشد التضامني لأسرة التعليم 1998/1999.

الوثائق والمنشورات الداخلية :

- 1- الاتحاد الاشتراكي، عدد 5 دجنبر 1998.
- 2- أعمال ندوة النقابات الوطنية المنعقد يومي 15 و16 يوليوز 1978، منشور بدون تاريخ إصدار.
- 3- التعاضدية العامة للتربية الوطنية، منشورات النقابة الوطنية للتعليم، مطبعة دار النشر المغربية.
- 4- الجامعة الوطنية للتعليم 20 سنة في خدمة التعليم وأسرة التعليم، منشورات الجامعة الوطنية للتعليم.
- 5- الديمقراطية العمالية، لسان حال الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل، 2 دجنبر 1978.

6- الطعن القضائي المقدم إلى المحكمة الابتدائية بتاريخ 22 نونبر 1976، الملف رقم 5837.

7- الطليعة، لسان حال الاتحاد المغربي للشغل، عدد 21 و 12/1/1963.

8- القانون الأساسي للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد.

9- النشرة الداخلية للمكتب المحلي للرباط وسلا، الجامعة الوطنية لمستخدمي البريد، عدد 2، شتنبر 1966.

10- النشرة الداخلية للجامعة الوطنية لعمال الطاقة، فاتح ماي 1992.

11- النشرة الداخلية للنقابة الوطنية للماء والكهرباء، يوليوز 1980.

12- النشرة داخلية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية واللجنة الإدارية الوطنية، غشت 1972.

13- بيان الجامعة الوطنية للطاقة، 17 غشت 1978.

14- تقرير تنظيمي مؤرخ بتاريخ 14 يناير 1987 موجه إلى اللجنة الإدارية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل من طرف المكتب الوطني للنقابة الوطنية للماء والكهرباء.

15- صوت البريدي، نشرة داخلية للجامعة الوطنية للبريد، مارس 1963.

16- صوت البريدي، نشرة داخلية للجامعة الوطنية للبريد، عدد رقم 3، 1965.

17- صوت البريدي، نشرة داخلية للجامعة الوطنية للبريد، عدد رقم 1، 1966.

18- مرشد المعلم، نشرة داخلية تصدرها جمعية التضامن الجامعي المغربي، عدد 1970/1969.

19- مشروع التقرير المذهبي للمؤتمر التأسيسي للإطار النقابي الديمقراطي الموحد.

20- من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي 1959-1974 وثائق، دار النشر المغربية.

21- مطبوع : أشغال المؤتمر الوطني الرابع للنقابة الوطنية للتعليم، بدون تاريخ إصدار.

22- وثيقة : مشروع أرضية تقدم للمؤتمر الوطني الاستثنائي حول تجربتنا النقابية في

قطاع البريد، المؤتمر الاستثنائي للجامعة الوطنية لمستخدمي البريد، الدار البيضاء، 7-8 يناير 1970.

المراجع والمصادر بالفرنسية :

الكتب :

- 1-BOUDON (R), La place du désordre, édition 2, 1985, PUF.
- 2-COSER (L.A.), Les fonctions du conflit social, PUF, 1982.
- 3-CROSIER (M), FRIENDBERG ERAHRD, L'action et le système : les contraintes de l'action, collection seuil, 1977.
- 4-DAHRENDORF (R), Les classes et conflit de classes dans la société industrielles, Paris, La Haye Monton, 1972.
- 5-DAVAL (R), La logique de l'action individuelle, collection sociologique, 1981, PUF.
- 6-Dictionnaire de la sociologie, sous la direction de Boudon, Cherkaoui, Bernard, Lécuyer, Larousse, 1993.
- 7-DOISE (W), DESCHAMPS (J.C.), MUGNY (G), Psychologie sociale expérimentale, collection U. Armand colin, Paris, 1978.
- 8-FREUND (J) , La sociologie du conflit, la politique éclatée, PUF, 1983, édition 1.
- 9-GRAWITZ (M), Lexique des sciences sociales, édition 6, Dalloz 1974.
- 10-OLSON (M), La logique de l'action collective, PUF, 1978.
- 11-WATERBURY (J), Le commandeur des croyants, la monarchie et son élite, édition 1, Paris 1975, PUF.

المقالات :

- 1-BEN SEDDIQ (F), Le syndicalisme marocain entre lui-même et son environnement, in Ariele moderno, nuova serie, anno XV (LXXV) 4/1996.
- 2-Didier la peyronne : Mouvement sociaux et action politique, existe-t-il. Une théorie de la mobilisation des ressources ? in revue française de sociologie N° 16, année 1988.

3-FRIENDBERG (E), Les quatres dimenssions de de l'action organisée, revue Française de sociologie, N° 18, 1992.

4-RACHIK Hassan : Culte et conflit, in hespéris Tamuda, volume XXX, FACL1 1992.

الوثائق والمنشورات الداخلية :

1-La voix du postier 1965, Bulletin intérieur de la fédération national du personnel des PTT, édition spécial.

2-La voix du postier 1965, Bulletin intérieur de la fédération national du personnel des PTT, N° Août 1966.

* الضمير *

أخي الكهربائي،

إن الضمير هو أغلى شيء في حياة الشخص ولا يمكن أن يباع أو يشتري وهو
كتر يميز بين الأشخاص في المجتمع.

وإذا كان الجهاز البرصوي قد حاول شراء ضميرك بدراجة نارية أو بمترل فأنت
أدرى الناس بأن هذه المحاولات اليائسة لا يمكنها أن تجعلك من بين أولئك المتاجرين
والسماسرة بضمائر العمال.

فالدراجة النارية تشتريها بعرق جبينك ولا يتكرم أحد بها عليك، كل ما هناك
هو أن تشتري الضمائر، ضنا منهم أن عمال الكهرباء بلداء، يبيعون القرد ويضحكون
على من يشتريه فالدراجة النارية لا يفررونها لك بالجان بل يبيعونها بأثمان تفوق أثمان
السوق بعد أن اشتروها بثمان الجملة وهذا يعني أن للتاجر ربحاً مضموناً وتكون وسيلة
لضمان أصوات وانخراطات في صفوف نقابتهم فيحاولون أن يضغطوا على من يريد
دراجة نارية أن يكون منخرطاً بـ ا.م.ش. أليست هذه الأعمال دنيئة ولا تتجاوب مع
الأخلاق الحميدة والسلوك الحسن؟

أما المنازل فهي كذلك نوع من أنواع الضغط والتذليل، وأنت تعلم أن الأثمان
المعروضة تتناقض مع روح مبادئ صندوق الشؤون الاجتماعية التي تحرم الربح على
حساب العمال.

فخذ دراجة نارية أو كافح من أجل اقتناء مترل، لكي لا تجعل ضميرك ينقاد
للتعفن والإجرام ودافع عن كرامتك ومستقبلك وحقوقك في الوجود، في الترقية في
الاستفادة من مكتسباتك الاجتماعية.

الحق يؤخذ ولا يعطى.

NOM :

PRENOM :

MATRICULE :

A

Monsieur le Directeur Général
de l'Office National de l'Electricité
65, Rue Uthmane Bnou Affane

Casablanca-01

OBJET : Retenue CAS - SOLIDARITE

REF : _____

Monsieur le Directeur Général,

J'ai l'honneur de vous demander, de bien vouloir donner vos instructions au Bureau Central de paie de ne plus procéder à la retenue de la Cotisation Syndicale dénommée CAS-SOLIDARITE dont le montant est fixé à 50 DH (Cinquante Dirhams).

Je porte à votre connaissance que je me reserve le Droit de verser directement et personnellement cette cotisation à la Centrale Syndicale que je choisirai librement.

Tout en vous remerciant d'avance, veuillez agréer, Monsieur le Directeur Général, l'expression de ma haute considération.

Le :

Signé :

نموذج الرسالة التي وجهتها عنكم معجوزة بصرية جلالة السلطنة
النقابة الوطنية للماء والكهرباء خطاب فيها المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء
بالفناء الى قطاع الممرور ب CAS

CAMARADE ELECTRICIEN

Il nous est agréable et même indispensable de t'informer que tes camarades de travail ont déposé à la Direction de notre Office une liste de candidats libres aux élections de Novembre 1976 conformément au règlement en vigueur.

Après une longue discussion avec le Directeur Administratif assisté des responsables juridiques et après délibération notre liste s'est avérée réglementaire. Celui-ci en accuse réception contre un récépissé de dépôt daté et signé le 5.10.1976.

Comme tu as pu le constater le 6.Octobre une seule liste a été diffusée .

Le 8 Octobre, la décision n° 8-1976 précise la composition des bureaux de vote et de la commission de dépouillement sans considérer ni tenir compte de notre liste légitime.

Soucieux du sort de la liste des candidats libres, un comité a été chargé de savoir le pourquoi de la non diffusion de celle-ci.

La Direction a prétendu que le non affichage de notre liste est motivé par un désistement. Or le règlement (titre I article 3) précise qu'aucune liste ne peut être modifiée après la date limite de dépôt, soit le 5.10.76 à 18h00.

Le 17.10.1976 nous avons concrétisé à la Direction par une lettre pétitionnée notre maintien de candidature.

Camarade, nous te demandons de rester vigilant pour sauver l'intérêt commun car il est de ton devoir de veiller au bon déroulement des élections au sein de l'Office auquel chacun de nous a consacré une grande partie de sa vie en accomplissant sa tâche avec courage et dévouement.

Le but commun nous a incité à entreprendre ce travail afin d'amener tous les électriciens à s'exprimer librement et de bien choisir leurs représentants dignes de confiance, dans l'espoir d'un avenir aboutissant à une collaboration positive des représentants du personnel d'une part et ceux de la Direction d'autre part.

Camarade il faut sauver la légitimité des élections par un vote démocratique au sein de notre Office, car l'ancien système d'héritage est révolu.

LES CANDIDATS LIBRES

Casablanca, le 5 octobre 1976

Monsieur le Directeur de
l'Office National de
l'Electricité

Objet : Elections des Délégués de Personnel

Monsieur le Directeur,

Conformément à la décision n° 4/1976, classification 123 du
3 Août 1976, nous avons l'honneur de vous présenter ci-joint la liste
des candidats libres appuyée des demandes individuelles pour les
élections du mois de Novembre 1976.

Nous vous proposons les candidats suivants :

- Pour la Commission Supérieure

a) COLLEGE A

MR. TARHOUNY Mustapha Mle 63898 W - MR. ABOUFARH Maati Mle 630830
MR. EL JAZOULI Mohamed Mle 66330 A - MR. ELHACHIMI Kébir Mle 90387V

b) COLLEGE B

MR. ATIYA Abdelwahed Mle 661598 - MR. ARARA Mohamed Mle 66756H
MR. MOUSTAKIR Mohamed Mle 67171V - MR. BELOUCMIRI Mohamed 64479A
MR. RAGUAI Abdeljalil Mle 67216V - MR. ABKARI EL Haucine 67729F

- Pour la Commission Principale

a) COLLEGE C

MR. BAAKIL Omar Mle 66468H - MR. AGOURRAM Mimoun Mle 64658M
MR. BOUTASKIOUINE Mohamed Mle 65637Z - MR. SADDIKI Ahmed Mle 66992P
MR. BIA Mohamed Mle 66891J - MR. EL MELHA Djali Mle 67248M
MR. BAABY Ahmed Mle 64312S - MR. ERRAIBOUA Mohamed Mle 64513L

b) COLLEGE D

MR. AYOUB Mohamed Mle 66181J - MR. BOURZGUI Mohamed Mle 64650H
MR. KADIR Mohamed Mle 66530T - MR. RISKI Ahmed Mle 67472W
MR. BERNILI ALI Mle 67078C - MR. BOUKHAITA Salah Mle 66533J
MR. BELKHAIR Mohamed Mle 65735T - MR. BOUKHAKHEL Mh. Mle 66803S
MR. TAYAA ABNEO Mle 65939Y - MR. YASSINE Abdelhaman 67728E

بسم الله الرحمن الرحيم
في شهر ربيع الثاني سنة 1400 هـ الموافق 5 أكتوبر 1976

Ils ont vu leur tentative se briser contre le haut degré de maturité des électriciens et leur attachement à leur unité au sein de leur Centrale l'Union Marocaine du Travail.

Ainsi, et à l'appel du Bureau Syndical la réaction de la base ne s'est pas fait attendre et des réunions ont été tenues, des lettres et télégrammes dénonçant les criminels coupables d'atteinte à l'unité syndicale, ont afflué à notre Fédération. Et les quelques égarés qu'ils ont prétendu être des leur, ont été les premiers à opposer un cinglant démenti aux allégations des comploteurs contre l'unité de la classe ouvrière et à réaffirmer leur attachement à l'unité syndicale au sein de l'U.M.T.

Devant cet acte de trahison, la section syndicale de l'oriental sur proposition du conseil syndical a décidé l'exclusion des scissionnistes dont les noms suivent :

OUJDA

- BOURAS El Ouassini 65 123 N
- TOUIL Mohamed 90 049 D

JERRADA

- KADAOUI Mohamed 67 462 U
- FAGROUD El Hassane 67 722 Y
- MARRAKCHI Abdelaâziz 67 010 W

Ces individus sans vergogue, rebus de la classe ouvrière, cette pègre est désormais rejetée par les travailleurs.

Le Bureau Syndical Régional d'Oujda appelle tous les militants à démasquer les diviseurs.

Nous sommes conscients que les travailleurs convaincus de la justesse des options et objectifs de notre Fédération sauront déjouer toutes les manoeuvres visant à diviser leurs rangs.

Le Bureau Syndical Régional d'Oujda

Oujda, le 17 Août 1978

CONTINUÉ

Le groupuscule d'apprentis diviseurs des rangs des travailleurs, qui avait essayé des échecs dans ses tentatives, lors des élections des organismes sociaux en Avril 1978, sous l'étiquette de "Candidats Libres", vient d'enregistrer un nouvel échec en annonçant la tenue d'une réunion pour constituer une soi-disant "Fédération de l'Unité et de l'Électricité".

C'est la tenue de cette réunion qui a fait tomber le masque qui jusqu'ici a permis aux mystificateurs de se montrer sous un autre visage, au sein des électriciens.

Cet acte criminel dirigé contre l'unité des électriciens a été ourdi avec la complicité et le patronage d'un parti politique se réclamant du socialisme et mettant sa presse et ses locaux aux services d'une poignée de mercenaires recrutés pour les circonstances.

Une fois encore la démagogie habituelle, le mensonge, les insultes, l'usurpation des noms du personnel et la falsification ont été employés à des fins inavouables à savoir la division des travailleurs.

Nous nous sommes habitués à voir éclore et foisonner une multitude d'organisations syndicales fantômes qui ne vivent que l'espace des campagnes électorales et des remanègements ministériels. Ce groupuscule est, en fait constitué de marionnettes à la solde d'ennemis de la classe ouvrière. Ils sont manipulés par les spéculateurs immobiliers, par une poignée de médecins et de pharmaciens aveuglés par le profit qui voient nos acquis en matières de logements, politiques, pharmaciens et centres d'estivage etc... comme autant de dangers les menaçant dans leurs privilèges et intérêts sordides. Ils craignent que cet exemple ne fasse tâche d'huile en s'étendant aux autres secteurs d'activités.

Mais loin de réussir, ils ont eu une fois de plus essayé un échec en se heurtant au haut degré de maturité, de cohésion et d'unité, des électriciens, sous la conduite éclairée de leur Fédération.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الوزارة الداخلية
الوزارة العدل

MUTUELLE GENERALE DES FONCTIONNAIRES

Dans notre avajt dernier numéro nous avlons informé les camarades que l'Assemblée générale annuelle de la Mutuelle des Fonctionnaires s'était tenue à Rabat le 28 Juin 1965.

La délégation représentant la Mutuelle des P.T.T était composée comme suit :

MM. Boutami, M'hamed, Haddaoui, Boushaba, Ouasfi, Ben Amra, Benyahia, Doukkali.

Après lecture des rapports moral et financier par le Directeur de la Caisse M. Chafik. Ceux-ci sont adoptés à l'unanimité. L'Assemblée aborde les questions diverses.

1°) Adhésion obligatoire des Fonctionnaires titulaires sera appliquée à compter du 1er Janvier 1966. La délégation postière insiste sur l'extension de cette mesure aux agents non titulaires.

2°) Prise en charge de 3 Jours d'hospitalisation en plus du forfait cette importante question est acceptée et prendra effet à compter du 1er Janvier 1966.

3°) Arabisation des imprimés. Ce sera au fur et à mesure de l'épuisement des imprimés.

4°) Relèvement du salaire des employés des Mutuelles et de la Caisse. Une Commission est créée à cet effet. Les postiers y seront représentés par M. Boutami.

5°) Relèvement des tarifs des cures à l'intérieur du Maroc.

6°) Relèvement des tarifs de verres correcteurs à compter du 1/1/66

قرار متخذ من طرف نقابة البريد يؤيد على اجبارية الانضمام
في النقابة بعد اذ كان الانضمام اختياريًا

COMMUNIQUE

Le groupuscule d'apprentis diviseurs des rangs des travailleurs, qui avait essuyé des échecs dans ses tentatives, lors des élections des représentants du personnel en 1976, et celles des conseils des organismes sociaux en Avril 1978, sous l'étiquette de "Candidats libres", vient d'enregistrer un nouvel échec en annonçant la tenue d'une réunion pour constituer une soi-disant "Fédération de l'Eau et de l'Electricité".

C'est la tenue de cette réunion qui a fait tomber le masque qui, jusqu'ici a permis aux mystificateurs de se montrer sous un autre visage, au sein des électriciens.

Cet acte criminel dirigé contre l'unité des électriciens a été ourdi avec la complicité et le patronage d'un parti politique se réclamant du socialisme et mettant sa presse et ses locaux aux services d'une poignée de mercenaires recrutés pour les circonstances.

Une fois encore la démagogie habituelle, le mensonge, les insultes, l'usurpation des noms du personnel et la falsification ont été employés à des fins inavouables à savoir la division des travailleurs.

Nous nous sommes habitués à voir éclore et foisonner une multitude d'organisations syndicales fantômes qui ne vivent que l'espace des campagnes électorales et des remaniements ministériels.

Ce groupuscule est, en fait constitué de marionnettes à la solde d'ennemis de la classe ouvrière. Ils sont manipulés par les spéculateurs immobiliers, par une poignée de médecins et de pharmaciens aveuglés par le profit qui voient nos acquis en matières de logements, polycliniques pharmacies et centres d'estivage etc... comme autant de dangers les menaçant dans leurs privilèges et intérêts sordides. Ils craignent que cet exemple ne fasse tâche d'huile en s'étendant aux autres secteurs d'activités.

Mais loin de réussir, ils ont eu une fois de plus essuyé un échec en se heurtant au haut degré de maturité, de cohésion et d'unité, des électriciens, sous la conduite éclairée de leur Fédération.

١/. بيان من الامة يعلن من طرف بعض حوزة عنائى مجموعة عمال

جلوس من الامة الوطنية للطاقة لادار السخار

Ils ont vu leur tentative se briser contre le haut degré de maturité des électriciens et leur attachement à leur unité au sein de leur Centrale l'Union Marocaine du Travail.

Ainsi, et à l'appel du Bureau Syndical la réaction de la base ne s'est pas fait attendre et des réunions ont été tenues, des lettres et télégrammes dénonçant les criminels coupables d'atteinte à l'unité syndicale, ont afflué à notre Fédération. Et les quelques égarés qu'ils ont prétendu être des leur, ont été les premiers à opposer un cinglant démenti aux allégations des comploteurs contre l'unité de la classe ouvrière et à réaffirmer leur attachement à l'unité syndicale au sein de l'U.M.T.

Devant cet acte de trahison, la section syndicale de Casablanca sur proposition du conseil syndical a décidé l'exclusion des scissionnistes dont les noms suivent :

- MAIMOUNI Mustapha 63 898 W
- EL JAZOULI Mohamed 66 530 A
- BOUVAKRIM Mohamed 65 877 Z
- ABOUTEYH Haddi 63 083 G
- BAKI El Idrissi Mohamed 64 262 G
- BAKIT Omar 66 468 H
- DIHIL Abdelkader 65 338 D
- EL AJJINE Lhoucine 64 718 H
- ALAOUI Houyad 64 714 V

Ces individus sans vergogne, rebuts de la classe ouvrière, cette bête est désormais rejetés par les travailleurs. Le Bureau Syndical de Casablanca appelle tous les militants à démasquer les diviseurs.

Nous sommes conscients que les travailleurs convaincus de la justesse des options et objectifs de notre Fédération sauront déjouer toutes les manœuvres visant à diviser les ouvriers.

Le Bureau Syndical de Casablanca

الفهرس

1	مقدمة.....
15	الفصل الأول : المكونات الأولية للتراع.....
17	المبحث الأول : الأسباب والدوافع
18	المطلب الأول : الأسباب السياسية
22	المطلب الثاني : البنية الاجتماعية
25	المطلب الثالث : المصالح الكامنة كدوافع فردية
28	المبحث الثاني : الفاعلون
29	المطلب الأول : مجموعتي التراع.....
35	المطلب الثاني : شروط تكوين مجموعة التراع
38	المطلب الثالث : الموارد.....
42	المطلب الرابع : نقط القوة والضعف في مجموعتي التراع.....
45	المبحث الثالث : رهانات التراع.....
46	المطلب الأول : جمعيات التعاضديات.....
48	المطلب الثاني : لجان الشؤون الاجتماعية والجمعيات الموازية
50	المطلب الثالث : اللجان الثنائية
52	الفصل الثاني : حركية التراع.....
55	المبحث الأول : التراع في قطاع التعليم
55	المطلب الأول : اندلاع التراع
60	المطلب الثاني : المفاوضات
62	المطلب الثالث : استمرار التراع

65	المبحث الثاني : النزاع في قطاع البريد
66	المطلب الأول : اندلاع النزاع
73	المطلب الثاني : المفاوضات
77	المطلب الثالث : استمرار النزاع
80	المبحث الثالث : النزاع في قطاع الطاقة
80	المطلب الأول : ديناميكية النزاع
86	المطلب الثاني : صعوبات الفعل الجماعي
91	المبحث الرابع : تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
91	المطلب الأول : تأسيس النقابات الوطنية القطاعية
	المطلب الثاني : شروط نجاح الفعل الجماعي؛ تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
96	للشغل
96	الفقرة الأولى : المحيط السياسي والاجتماعي
97	الفقرة الثانية : المحفزات الخاصة
100	الفقرة الثالثة : رهان المقاولين السياسيين
101	المطلب الثالث : الخطوات الأخيرة لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
102	الفقرة الأولى : الفاعلون
105	الفقرة الثانية : الموارد
106	الفقرة الثالثة : الإيديولوجية
109	خاتمة
116	كرونولوجيا النزاع
124	لائحة المراجع والمصادر
128	ملاحق
134	الفهرس